# الفصل الثامن

# دراسة نقدية للتجارب التنموية في الأقطار العربية

د. محمد محمود الإمام

## مقدمة

أصبح مصطلح «التنمية» من ثوابت النصف الثاني من القرن العشرين، يسود الأدبيات على اختلاف مجالاتها، ويعم الأقطار أيا كانت نظمها، ويشغل الأجهزة أيا كانت مستوياتها: قطرية أم اقليمية أم دولية، وأيا كانت نطاقات عملها: شمولية أم قطاعية. ثم هو أصبح حديث العامة قبل الخاصة، فإذا به ينفرد بالساحة دون منازع، لا بديل عنه ولا مخالف له. فلا يوجد مثلاً من يتحدث عن «لا تنمية»، أو من يجد لديه الشجاعة أن يسقط المصطلح أو يتجاهله في حديث عن دولة ما أو عن مجتمع معين أو نشاط بذاته. بل أن مصطلحاً آخر اكتسب مؤخراً أيضاً اهتماماً واسعاً وهو «الأمن» نجده يقترن في كثير من الأحيان بمصطلح التنمية، حيث أصبح الأمن والإنماء صنوان لا يفترقان. وفوق هذا وذاك فإن المصطلح تحول إلى معيار يتم بموجبه تقسيم العالم إلى مجموعات، تمييزاً لدول ما زالت بسبيل النمو عن أخرى تقدمت على مساره.

وليس أدل على أن التنمية أصبحت هاجساً قوياً في ما يسمى بالعالم الثالث، وبوجه خاص في الوطن العربي من اجتماعنا هنا اليوم. هذا الاجتماع يأتي كحلقة جديدة من سلسلة طويلة من اللقاءات وعشرات بل مئات من الدراسات على المستويين القطري والقومي. أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، عدداً محدوداً تم في السنوات القليلة الماضية، يحتوي على مزيد من التفصيل لما حاولت عرضه بإيجاز تفرضه محدودية بحث مقدم إلى ندوة، يفترض أن يعالج تجربة عشرين قطراً معاً:

ـ «انماط التنمية في الوطن العربي ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥».
مجموعة من الدراسات لخبراء المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٨٠.
ـ «التخطيط لتنمية عربية: آفاقه وحدوده».

المعهد العربي للتخطيط ـ الحلقة النقاشية السنوية الرابعة، ١٩٨١.
ـ «تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي ـ الواقع والممكن».
المعهد العربي للتخطيط ـ الحلقة النقاشية السنوية السادسة، ١٩٨٤.
ـ «الملتقى العلمي بمناسبة الذكرى العشرينية لتأسيس المعهد العربي للتخطيط بالكويت» ـ الكويت ٣ ـ ١٩٨٦/٢/٥.
ـ «التنمية المستقلة في الوطن العربي».
مركز دراسات الوحدة العربية ـ ندوة فكرية، عمّان، ٢٦ ـ ١٩٨٦/٤/٢٩.
ـ «التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي».
ندوة مشتركة بين المعهد العربي للتخطيط، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. الكويت ٢٥ ـ ١٩٨٦/١٠/٢٩.
ـ «خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي».
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، الكويت ـ اكتوبر/١٩٨٦.
ـ «التخطيط التكاملي بين دول مجلس التعاون الخليجي».
المعهد العربي للتخطيط بالاشتراك مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، دبيّ ١٤ ـ ١٩٨٧/٢/١٦.
ـ «استشراف مستقبل الوطن العربي».
ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في ختام مشروع الاستشراف (محور التنمية العربية) ـ تونس، ١٧ ـ ١٩٨٧/١٠/٢٠.

## تطور الفكر التنموي

من الأمور التي استقرت في الأدبيات أن التنمية مرت في مفهومها بمراحل ثلاث:

١ ـ المرحلة الأولى كان التركيز فيها على البعد الاقتصادي. وكان هذا ترجمة لمسؤوليات حكومات الدول حديثة العهد بالاستقلال عن تحقيق «رفاهية شعوبها». فقد ترجمت الرفاهية إلى رفع مستوى المعيشة، وهو ما يعني ارتفاع دخل الفرد. وبتحليل محددات الدخل اتضحت أهمية «الاستثمار» الذي يأخذ عادة شكل مشروعات تتولاها الدولة في مجال البنية الارتكازية والخدمات بوجه خاص، إضافة إلى مشروعات انتاجية تتولاها الدولة مباشرة أو من خلال حفز القطاع الخاص. ويؤدي تتبع هذا المنهج إلى مصيدتين: الأولى هي الحاجة إلى التمويل، والثانية التي تزايدت أهميتها عبر الزمن هي التكنولوجيا.

٢ ـ المرحلة الثانية جاءت كمراجعة للنتائج المتواضعة للاسلوب الأول، واظهرت قصور البعد الاقتصادي عن الوفاء بالآمال، فظهرت انتقادات تثير قضية توزيع الدخل والجوانب الاجتماعية وقضية المشاركة. أي أن الاهتمام اتجه إلى البعد الإنساني بما يتضمنه من اهتمام بالقوى العاملة إلى جانب رأس المال كمحددين لإمكانات النمو.

٣ ـ المرحلة الثالثة مضت شوطاً أبعد من حيث المعالجة المتكاملة للتنمية كظاهرة مجتمعية شمولية لها أبعادها السياسية ـ داخلية وخارجية ـ إضافة إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. وتحولت النظرة إلى

التنمية من مؤشرات تؤخذ على نحو ستاتيكي مقارن، إلى عملية حركة ديناميكية تتفاعل فيها الأبعاد المختلفة على نحو يحيلها إلى منهج نهضوي يأخذ في اعتباره طبيعة العلاقات الإنسانية وما فيها من تناقضات لا بد من تصفيتها تحقيقاً لمصالح الشعوب الطامحة إلى تحسين أوضاعها وإلى تحقيق الثمار الحقيقية لاستقلال ناضلت من أجل تحقيقه بالدماء.

ولا يعني هذا أن الدول النامية قد خضعت جميعاً إلى مثل هذا التسلسل. فقد أدرك بعضها شمولية العملية التنموية منذ البداية، وجاء الإدراك انطلاقاً من منظور معين للنظام السياسي الذي اختارته كسبيل لتأكيد استقلالها من استعمار طال أمده وتعمقت جذوره. غير أن الأدبيات الاقتصادية على وجه الخصوص هي التي مرت بتلك المراحل، الأمر الذي ترتب عليه عدم مواكبتها لجهود التنمية منذ البداية. ونشير في هذا الصدد إلى الدراسات المقدمة إلى «ندوة التنمية المستقلة» المشار إليها من قبل.

## مجموعات الدول العربية

في ضوء ما تقدم يمكن استعراض تجارب التنمية في الأقطار العربية مقسمة إلى مجموعات:

١ ــ المجموعة الأولى تشمل دولاً كانت قد حصلت على استقلالها قبل أو مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وأقامت جامعة الدول العربية، وهي ـ باستثناء الجمهورية العربية اليمنية ـ جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية والمملكة الأردنية الهاشمية.

وهناك بعض الاختلافات داخل هذه المجموعة. فثلاث منها تميل إلى النظام الاقتصادي الحر وهي لبنان والسعودية والأردن، بينما الثلاث الأخرى تنتهج نوعاً من النظام الاشتراكي.

كذلك فإن اثنتين منها تتمتعان بموارد كبيرة من انتاج النفط وتصديره هما السعودية والعراق، واثنتين لديهما موارد أقل شأناً من هذا المصدر هما مصر وسوريا.

٢ ــ المجموعة الثانية تشمل دولاً في المغرب العربي كانت واقعة تحت السيطرة الفرنسية، وتأثرت بالفكر الفرنسي في إدارة شؤونها، وتضم كلا من تونس والمغرب.

٣ ــ المجموعة الثالثة تشمل دولاً تأثرت بالاستعمار الاستيطاني سواء فرنسي (الجزائر) أو إيطالي (ليبيا) أو بريطاني (اليمن الديمقراطية). وقد ترك هذا الاستعمار بصمات واضحة على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم على موقفها من التنمية.

٤ ــ المجموعة الرابعة تشمل الدول الخليجية، باستثناء السعودية، وهي تتضمن كلا من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين ودولة قطر وسلطنة عمان ودولة الكويت. وقد حصلت على استقلالها في مطلع السبعينات وإن كانت الكويت قد سبقتها إليه بعشر سنوات. وتتميز جميعاً بثقل وزن قطاع النفط مع صغر الحجم وضيق قاعدة الموارد البشرية والطبيعية الأخرى.

٥ ــ المجموعة الأخيرة تشمل الدول التي تصنف عادة ضمن فئة الدول الأقل نمواً، وهي ـ باستثناء اليمن الديمقراطية ـ اليمن العربية والسودان والصومال وموريتانيا وجيبوتي.

وسوف نعرض التجارب القطرية للدول العربية بترتيب المجموعات السابقة. وسيوضح العرض وجود مساحات مشتركة بين دول كل مجموعة. على أن هذا لا ينفي الحاجة إلى استخلاص دروس عامة مستفادة من التجارب جميعاً، وهو ما سنخصص له القسم الثاني من هذه الدراسة.

# القسم الأول: التجارب القطرية

## ١ ــ المجموعة الأولى

### ١ ــ ١ جمهورية مصر العربية

تتميز التجربة المصرية بالتنوع في المناهج التي اتبعت في التنمية وفي التخطيط لها، وبامتداد جذورها إلى ماض بعيد، وانتشار صداها في أرجاء الوطن العربي، سياسياً وثقافياً.

فخلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تكونت معارف ومؤسسات كان لها دور فيما سعت إليه بعدئذ من تنمية. فخلال عهد محمد علي الذي تلا فترة احتلال فرنسي قصيرة تطور نظام الري ونشأت صناعات لخدمة المجهود الحربي وأوفدت بعثات علمية إلى الخارج لتضيف إلى المعارف التي سهر عليها الجامع الأزهر. وكانت أول بلد خارج أوروبا تنشأ فيها سكك حديدية (١٨٥١). كما افتتح فيها ثاني مصرف في الوطن العربي، بنك الاسكندرية (١٨٦٤) وإن سبقته أعمال صيرفة منذ ١٨٥٦. وتأسس البنك الأهلي (١٨٩٨) ليقوم بإصدار النقود فيما بعد إلى أن خلفه البنك المركزي في منتصف القرن الحالي. وافتتحت قناة السويس (١٨٦٩) لترد إلى مصر مركزاً تجارياً افتقدته منذ عهد بعيد، وقامت أقدم جامعة أهلية في القاهرة (١٩٠٨) لتتحول فيما بعد (١٩٢٥) إلى جامعة رسمية. وكان للجامعة، إلى جوار الأزهر (٩٦٩) دور كبير في إيجاد طليعة من المثقفين والمتخصصين الذين قادوا نهضة علمية في مصر وبلاد كثيرة من الوطن العربي. وقد أمّلها كل ذلك لأن تكون ملتقى للأدباء والفنانين فتوافد عليها عرب ساهموا مع ابنائها في اصدار صحافة واقامة العديد من الفنون الحديثة. غير أن سفه إسماعيل أوجد ذريعة لاحتلال بريطاني متستر وراء الأمبراطورية العثمانية ليصبح انتداباً خالصاً في إطار التقسيم الذي فرضه الحلفاء على المنطقة العربية خلال الحرب العالمية الأولى. وكانت الديون التي ورّط إسماعيل مصر فيها مدخلاً للسيطرة على السياسة المالية التي كانت تدار لصالح الاستعمار الأوروبي، الذي تمتع رعاياه بامتيازات ورثت منذ عهد الامبراطورية العثمانية وتعمقت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ولذلك كان الكفاح من أجل الاستقلال مطلباً جماهيرياً انتهى إلى معاهدة في ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات في ١٩٣٧. واستردت مصر سيطرتها على السياسة المالية في بداية الثلاثينات، لكنها وقعت فريسة سهلة للكساد الكبير الذي انتشر في العالم الرأسمالي وعانت منه مصر من خلال محصول القطن الذي جعل منه الانجليز نشاطاً رئيسياً ملحقاً بمصانع لانكشير مستعينين في ذلك بتطوير لنظام الري (يمتد إلى السودان) وبانشاء مراكز للابحاث لضمان استمرار جودة الأنواع المزروعة (وهو درس لم يستوعبه المصريون جيداً من حيث العلاقة بين الانتاج والبحث).

في ظل هذه الخلفية تأكدت قبضة الإقطاع وتحولت مدخراته إلى إنشاء رأسمالية محلية تجارية اتجهت إلى الصناعة، خاصة بفضل مجموعة بنك مصر التي اتجهت إلى صناعات الغزل والنسيج والسكر

(الذي سبق الفرنسيون إلى إنشائه) والاسمنت والزيوت النباتية والصابون، كما اتجه بعض الممولين إلى إنشاء صناعات مغذية للزراعة كصناعة الاسمدة. وكانت قد قامت قبل ذلك صناعة تكرير البترول وهي الأولى في الوطن العربي. غير أن تحالف القصر والاقطاع والرأسمالية المحلية سيطر على الحياة السياسية واستغل الحكم (الذي بذل الشعب دماءه من أجل تأكيد استقلاله) في تأكيد الروابط بالاستعمار، ممنياً الشعب بوعود تنطق بأوضاعه حيث ردد وعوداً «بمحاربة الفقر والجهل والمرض» وارتدى مسوح القديسين بإقامة جهود أهلية (!!) لانقاذ الطفولة المشردة ومكافحة الحفاء بتبرعات تجبى من الشعب نفسه ومن سهرات حمراء باسم فعل الخير. ثم تفجرت قضية الأسلحة الفاسدة في حرب فلسطين الأولى لتكشف مدى خيانة القوى الحاكمة للشعب وقضاياه الوطنية والقومية.

وتكشف المقولات السابقة عن الأدوات المستخدمة. فقد كانت الأداة الرئيسية على الصعيد الرسمي هي الميزانية العامة الجارية التي استفادت من المؤسسات القائمة في مجالات الري والزراعة والنقل والمواصلات والتعليم والصحة، دون أن تصل هذه الخدمات إلى عامة الشعب. وترك الانتاج الزراعي والصناعي والتجارة للقطاع الخاص ينتقي منها ما يتفق مع مصالح الفئات الاجتماعية المسيطرة، بما في ذلك المساعدات التي قدمت لأشقاء عرب رُؤي توثيق الصلات بهم من منظور خاص.

لذلك كان من الطبيعي أن تقوم ثورة يوليو/تموز ١٩٥٢ وأن تبادر إلى إحداث نوع من التوازن في التركيبة الاجتماعية بإصدار قوانين الإصلاح الزراعي وتحديد الايجارات وفرض حدود دنيا للأجور وتأكيد مجانية التعليم. ثم تحاول تصحيح الهيكل الاقتصادي القائم وأسس تعبئة المدخرات. فقد تعرضت مجموعة بنك مصر لمآزق ترجع إلى اعتمادها على مدخرات قصيرة الأجل في تمويل استثمارات طويلة الأجل من خلال جهاز مصرفي تجاري، فعملت على دعم اجهزة التمويل التخصصي بانشاء البنك الصناعي ودعم المصارف العقارية والائتمان الزراعي سعياً إلى تخليص الفلاحين من قبضة المرابين. ثم انشأت المجلس الدائم للخدمات والمجلس الدائم للانتاج ودعت المتخصصين إلى التقدم إليها بمقترحات بمشروعات، ودعت رأس المال الخاص، محلياً وأجنبياً، إلى المساهمة في التمويل. ثم توالت الاحداث من محاربة لسياسة الاحلاف وكسر احتكار السلاح بالنفاذ إلى المعسكر الاشتراكي الذي اتسع التعامل معه لتحقيق قدر أعلى من التكافؤ في التعامل الدولي، فمعركة السد العالي وتأميم قناة السويس، وهي المعركة التي كشفت عن خطورة سيطرة رأس المال الأجنبي على الجهاز المصرفي، فكانت عمليات التمصير التي ظهرت معها المؤسسة الاقتصادية كمؤسسة قابضة إلى جوار مؤسسة بنك مصر. وفي الوقت نفسه دفع الشعور بعدم قدرة المجلس الدائم للانتاج على إحداث دفعة كافية للقطاع الصناعي، إلى إنشاء وزارة مستقلة للصناعة لتضع أول برنامج صناعي دون انتظار لانتهاء جهاز التخطيط من اعداد خطة شاملة للتنمية. كما انشئت الهيئة العامة للتصنيع كبيت خبرة أسهم بعدد كبير من الدراسات. وهكذا تم التحرك على جبهة عريضة:

ـ تطوير الهيكل الانتاجي في كل من الزراعة والصناعة والخدمات.

ـ السيطرة على الموارد وتطويرها، بإصلاح الأراضي وتعزيز الموارد المائية وتوسيع الطاقة الكهربائية لإقامة صناعات أساسية ضخمة، معدنية وكيمائية.

ـ تعديل نظم الملكية وأسس توزيع الدخل على نحو يجعلهما أكثر عدالة.

ـ الاهتمام بالبحث العلمي والطاقة الذرية بإنشاء مجالس ولجان متخصصة.

ـ الإعداد لوضع خطة تنمية شاملة بإنشاء لجنة عليا للتخطيط يتبعها جهاز فني باسم لجنة التخطيط القومي ملحقة برئاسة الجمهورية وتعزيزه بالخبرات التي تجمعت من العمل في أجهزة الاحصاء ثم مجلس الخدمات والانتاج. وأوفدت في بعثات دراسية إلى دول سبقت إلى التخطيط في مختلف جهات العالم، وباستقدام الخبراء من مختلف المدارس، بمن في ذلك العالمان المعروفان تنبرجن وفريسن اللذان تقاسما فيما بعد جائزة نوبل في التخطيط.

ـ تكوين عدد كبير من اللجان المتخصصة لدراسة أوضاع كل فرع من فروع النشاط وتقييم تطوره الماضي وآفاقه المستقبلية ومناقشة مقترحات الأجهزة المعنية بشأنه.

ـ عقد ندوات وإجراء بحوث ودراسات حول قضايا ونظريات التنمية كان لها تأثيرها على محتويات مناهج التدريس والبحث الجامعية.

ـ ترجمة وتأليف كتب تُعنى بقضايا التنمية وتوفيرها بأسعار مناسبة عملاً على نشر ثقافة شعبية تعنى بتلك القضايا وتدرك أبعادها.

وقد وقف المعنيون بالشؤون الاقتصادية موقف المتردد من إمكان قيام دولة محدودة الموارد بتنمية شاملة، وتركز جدل حول هدف محوري هو المدة التي يمكن أن يتضاعف فيها الدخل. وأصر خبراء الاقتصاد على عدم إمكان تجاوز معدل النمو السائد وهو ٤,٥٪ مما يعني أن تستغرق مضاعفة الدخل ٢٠ سنة، بينما أصرت القيادة السياسية على اختصارها إلى عشر سنوات، فكان المعدل المستهدف ٧,٢٪ فبلغ المحقق في النصف الأول من الستينات ٦,٥٪. وفي ما عدا هذا الهدف الأولي ترك للجهاز الفني اشتقاق أهداف أخرى تفصيلية تحقق تنمية متوازية (أو ما يسمى بالتنمية المتوازنة) مع تركيز على بناء القاعدة الانتاجية المادية سعياً إلى مواجهة العجز في الميزان التجاري وتوفير القدرة الذاتية على النمو، وأدّى هذا إلى أن قطاعات الخدمات لم تنل قدراً كافياً من الأهمية، وهو ما جرى تصحيحه من خلال الخطط السنوية ثم انشيء معهد للتخطيط القومي لتدريب الكوادر التخطيطية والقيام بالدراسات الإنمائية. فكان أول المعاهد العربية.

غير أن تجربة السنة الأولى ١٩٦٠/١٩٦١ أظهرت عدداً من المشاكل:

ـ تقاعُس المعنيين بالشؤون الاقتصادية عن المشاركة في التنمية فلم يقم رأس المال المحلي الخاص بالدور المخطط له، بل مضى نحو تعظيم أرباحه من الانتاج القائم على حساب الأجور.

ـ تعرضت الزراعة لآفات اضرت بالمحصول الرئيسي، القطن.

ـ وفي الوقت نفسه تفاقمت الصعوبات الاقتصادية التي ترتبت على الجفاف في الاقليم الشمالي من دولة الوحدة (سوريا). وأدركت القيادة السياسية أن العلة لم تكن قاصرة على الاقطاع والملكيات العقارية، بل أن الرأسمالية المحلية التي كانت من القوى الساعية للاستقلال لم تكن تهدف منه إلى توظيفه من أجل رفاهية الشعب ولم تكن أمينة على الحفاظ عليه. وأن الخطأ لم يكن في القوى الظاهرة على مسرح السياسة (الأحزاب) بل في القوى الاجتماعية التي كانت تحركها، وأن هذه القوى لم تكن قاصرة على الاقطاع الذي كان واضحاً ومنتشراً بحكم امتداده على نطاق الريف المشكل للنسبة الكبرى

من السكان والأقاليم محدثاً استغلالاً واضحاً لغالبية الشعب العاملة في الزراعة، بل أنها تمتد أيضاً إلى القوى الرأسمالية المسيطرة على قطاعات التجارة والمقاولات والممسكة بزمام الصناعة المحلية الوليدة. وهكذا اتضح قصور منهج «التخطيط الوظيفي» الذي يحاول تطوير هيكل مؤسسي قائم من خلال تحديد أهداف لادائه تطوّر وظائفه وتخرجه من ارساء الربحية الخاصة الاستغلالية إلى المنفعة العامة الاجتماعية التي تفرضها التنمية. وهكذا بدأت سلسلة من التأميمات ومن إعادة تنظيم القطاع الأهلي المشتغل بالزراعة وبالوحدات الانتاجية الصغيرة والمتوسطة في إطار تعاوني. وأصبح المنهج الاشتراكي القائم على تولي القطاع العام الدور الريادي بتآزر مع القطاع التعاوني ومع القطاع الخاص غير المستغل وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية في مرحلتي التوزيع وإعادة التوزيع. ويترتب على ذلك أمران:

ـ الأول التعجيل بانفصال الاقليم الشمالي (سوريا) الذي كانت الفئات الاجتماعية المسيطرة فيه (كبار الملاك والرأسمالية التجارية والرأسمالية الصناعية الناشئة) قد أيدت المشاعر الجماهيرية للوحدة من أجل الوقوف في وجه تيار شيوعي ناشىء يهدد مصالحها، ولكنها وجدت في التحول الاشتراكي ما يقضي على بقية آمالها.

ـ الثاني هو بلورة هذا التحول في الإقليم الجنوبي (مصر) في شكل منهاج متكامل هو «الميثاق» الذي رسم صورة متكاملة للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ووضع شعار «الكفاية والعدل» كهدفين لتعظيم الناتج وتحقيق العدالة، وأكّد «حتمية الحل الاشتراكي» كمنهج ضروري للتنمية في إطار من الاعتماد على النفس ولفت الأنظار إلى ضرورة مواجهة «المعادلة الصعبة» التي تثير إشكالية زيادةالاستهلاك من أجل رفع مستوى المعيشة، وزيادة الادخار من أجل تحقيق استثمار متزايد من الموارد الذاتية.

وهكذا استكمل التخطيط الوظيفي بنوع آخر هو «التخطيط الهيكلي» الذي تكون الحاجة ملّحة إليه في بداية الانتقال من حالة التخلف التي تشد المجتمع بمؤسساته وتكويناته إلى اسار النظام الاقتصادي الدولي الخاضع للرأسمالية العالمية إلى حالة النمو القائم على تحرير القوى المنتجة الذاتية واستحداث تركيبة اجتماعية جديدة ذات مصلحة في التنمية، أي توفير القدرة والرغبة معاً، وضمان أن تعبر الرغبة عن صالح عام تشارك فيه الجماهير لا عن آمال تتبناها السلطة الوطنية في إطار الوفاء بالتزاماتها تجاه تلك الجماهير. غير أن وثيقة الخطة الخمسية لم تعدّل تبعاً لذلك بل ترك أمر التعديل للخطط السنوية. واستحدثت تنظيمات جديدة، من أهمها المؤسسات العامة النوعية التي شكلت حلقة الاتصال بين الجهاز الإداري ووحدات الانتاج والخدمات. ووسع نطاق عمل ديوان المحاسبة ليتحول إلى جهاز مركزي للمحاسبات يقوم بجانب عمله التقليدي بعملية متابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء. ومع توسع عمل الجهاز الإداري انشىء جهاز مركزي للتنظيم والإدارة. ثم انشىء بعد ذلك جهاز لتخطيط الأسعار.

غير أن هذه التحولات أزعجت الرأسمالية العالمية التي رأت في النمط المصري للتنمية المستقلة نموذجاً كفيلاً بأن يجتذب دول العالم لتخرج عن طوعها، لا سيما بعد اتجاه مصر لقيادة مجموعة عدم الانحياز إلى الجانب الاقتصادي (مؤتمر القاهرة للتنمية ١٩٦٢ ثم إنشاء الانكتاد) وسعيها إلى دفع عجلة

التكامل الاقتصادي العربي (إنشاء مجلس مؤقت للوحدة الاقتصادية ١٩٦٠، وطرح مشروع لصندوق نقد عربي في نفس السنة) وكذلك التعاون على مستوى العالم الثالث (بين مصر من افريقيا والهند من آسيا ويوغوسلافيا من أوروبا). ولذلك قررت اجهاض التجربة في مهدها، مبتدئة بايقاف المعونات وفرض حصار اقتصادي ثم كانت هزيمة ١٩٦٧. بعبارة أخرى، كان الدرس الثاني الذي استوعبته الثورة المصرية هو ضرورة تصحيح هيكل التبادل الدولي بما يكسر حلقة التبعية وينشىء قدرة أعلى على التعامل المتكافىء. وجرى أيضاً كسر الحصار الاقتصادي بتحول من التعامل مع المعسكر الرأسمالي إلى المعسكر الاشتراكي وتحقيق ما تطّلبه ذلك من تعديل التقنيات المستخدمة من الأول إلى الثاني، وهو ما نجح فيه القطاع العام.

غير أن الهزيمة فرضت ضرورة إعادة ترتيب الأولويات لتعبئة الموارد من أجل إعادة بناء الجيش وخوض حرب الاستنزاف، وتأثرت عملية التنمية تبعاً لذلك. ورغم ذلك فإن التمويل الخارجي الذي بلغ ٢٧٪ من استثمارات النصف الأول للستينات تراجع إلى أقل من ١١٪ في نصفها الثاني، بينما تراجع الادخار العام إلى ٧٨٪ من جملة الادخار المحلي بعد أن كان قد تصاعد من ٨١٪ في مطلع الستينات إلى ٩٢٪ في منتصفها. وبعبارة أخرى فإن السيطرة على الفائض الاقتصادي مكنت الدولة من المضي في عمليتي التنمية والاستعداد للحرب. وظلت مصر صامدة أمام الوصفات الرديئة لصندوق النقد الدولي الذي كان لا يعترف بالخلل الهيكلي المصاحب لعملية التنمية انطلاقاً من الفلسفة التي فرضت عليه، وهي أن التغيرات التي يجري التركيز عليها هي التغيرات الدورية والعارضة، وإن البرامج التي يجب اتباعها هي بقصد «التثبت» بالسيطرة على الطلب لا توسيع القاعدة الانتاجية. وكانت مصر من أوائل الدول المستفيدة (١٩٦٢) من النافذة التي فتحها الصندوق من أجل مساعدة العدد المتزايد من أعضائه من الدول النامية وهي نافذة التمويل التعويضي الذي يواجه مشاكل طارئة في التصدير دون التورط في برامج تقوده إلى مواجهة صريحة لقضايا التنمية.

غير أن انتقال الرئاسة إلى الرئيس السادات أفضى إلى سلسلة من التحولات التي أخذت شكل انقلاب مستمر، استغل فيها انتصار ١٩٧٣، ليعلن ضمناً في وثيقة اسمّاها «ورقة اكتوبر» انتهاء حالة الحرب (كمقدمة لما تم بعد ذلك في كامب ديفيد) وبدء عصر «الانفتاح». ثم حدثت متغيرات اكسبت مصر صفات كل من دول الفائض ودول العجز معاً. فمع تدفق تحويلات المغتربين وتحول قطاع النفط إلى التصدير وإعادة فتح قناة السويس تزايدت الحصيلة من العملات الأجنبية لتشكل الموارد غير الراجعة إلى النشاط المحلي أكثر من ٤٠٪ من الإيرادات، بينما تجمدت أو تراجعت الصادرات الراجعة إلى ذلك النشاط. وفي الوقت نفسه شجع السادات ثلاثة اتجاهات مخربة ساعدت على تشويه التنمية وتفاقم عجز ميزان المدفوعات وهي:

ـ تشجيع الاعتماد على المعونات الخارجية، بدءاً بالمعونات العربية وانتهاء بالمعونات الامريكية.

ـ فتح باب الطلب الاستهلاكي على مصراعيه ليلبي حاجة فئات جديدة ظهرت على السطح، مما جعل النشاط التجاري الاستغلالي يتفوق على الأنشطة الانتاجية والخدمات الاجتماعية المتردية الأوضاع، وذلك بفتح باب الاستيراد للأفراد.

ـ تشجيع المضاربات على الأراضي والعقارات بحيث تحول الاسكان من توفير السكن الملائم إلى تمليك مبانٍ فاخرة يقف أمامها معظم السكان عاجزين.

وإذا كان دخل الفرد قد حقق نمواً خلال الستينات يبلغ ٢,١٪ في المتوسط فإن بداية السبعينات وحتى ١٩٧٣ شهدت ثباتاً في هذا الدخل مما أدى إلى ابتلاع الاستهلاك للناتج المحلي بسعر التكلفة، وتراجع نمو الزراعة ليتخلف عن النمو السكاني وانخفض النمو الصناعي عن ٤٪، وتقلصت الواردات إلى حدود الضروريات (المتزايدة) لتنطلق بعد ذلك بمعدلات تتجاوز نحو الناتج المحلي. ثم ارتفع معدل النمو الكلي إلى حوالى ٧٪ في الفترة ١٩٧٤/١٩٧٧ وإلى ٩٪ في السنتين التاليتين. وهكذا حقق متوسطاً للفترة ١٩٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٨١/١٩٨٢ يبلغ ٧٪ سنوياً. غير أن معدل نموّ الزراعة ظل دون معدل النمو السكاني ليبلغ ٢٪ وتنخفض بذلك أهمية الزراعة من ٣١٪ من الناتج المحلي إلى ١٧,٣٪، بينما انخفضت نسبة العاملين فيها من ٥٤٪ إلى ٤٦٪. وهكذا انخفض متوسط دخل المشتغل بالزراعة من ٣٨,٥٪ من متوسط الدخل في باقي القطاعات إلى ٢٤,٥٪ منه.

بالمقابل فإن الصناعة نمت بمعدل ٦٪ لتنقص أهميتها من ١٥,٦٪ إلى ١٣,٩٪، وعوض هذا قطاع البترول ومنتجاته بالارتفاع من ٥,١٪ إلى ٦,٩٪. أما القطاعات التي تجاوزت المعدل العام للنمو فكانت قطاع النقل والمواصلات الذي نما بمعدل ١٣٪ لترتفع أهميته من ٣,٥٪ إلى ٦,٧٪ (وذلك بدون قناة السويس التي تضيف ٤,١٪). وقطاع التجارة والمال بمعدل ١١٪ لترتفع أهميته من ١٥٪ إلى ٢٣٪ وقطاع الخدمات الحكومية بمعدل ٨,٥٪ ليرتفع من ١٠,٥٪ إلى ١٢,٣٪ مقابل هبوط في الخدمات الاجتماعية والشخصية من ٥,٥٪ إلى ٤,٢٪ نتيجة تحقيقه أقل نمو (بعد الزراعة) وهو ٤,٨٪.

وإذا كان الدخل من القناة والبترول قد ساعد على رفع الصادرات من السلع والخدمات من ١٤,٣٪ من الناتج المحلي إلى ٢٦,٥٪، فإن الواردات تزايدت في الوقت نفسه من ١٧,٦٪ إلى ٣٨,٥٪، رافعة الفجوة من ٣,٣٪ إلى ١٢,٠٪. وصحب ذلك تزايد المديونية الخارجية من ١,٤ مليار دولار في ١٩٧١ إلى ١٨,٦ مليار دولار في منتصف ١٩٨٢. وبقيت الفجوة على حالها تقريباً في ١٩٨٧/٨٦ حيث تراجعت الصادرات إلى ١٤,١٪ والواردات إلى ٢٤,٨٪، بسبب تسارع ارتفاع الأسعار المحلية بالقياس إلى الأسعار العالمية. وشهدت السنوات الخمس الأخيرة مزيداً من التناقضات بسبب وضوح مدى التدهور الذي أصاب البنية الأساسية. وكانت أسرع القطاعات نمواً هي قطاعات الكهرباء (١٣,٥٪) والمرافق العامة (١٧,٦٪) والتأمينات الاجتماعية (١٠,٦٪) يليها النقل والمواصلات (٩,٩٪). وإذا كانت الزراعة والصناعة قد تقدمت بعض الشيء (٣,٥٪، ٩,١٪) فإن المعدل العام كان ٦,٨٪. وبناء عليه تراجع نصيب الزراعة (بأسعار ١٩٨١/١٩٨٢) من ١٩,٦٪ إلى ١٦,٧٪ بينما كان ارتفاع نصيب الصناعة طفيفاً (من ١٣,٣٪ إلى ١٤,٨٪) وبلغ قطاع النفط ومنتجاته نفس القدر من الأهمية تقريباً (١٣,٣٪، ١٣,٨٪).

وهكذا تحول الاقتصاد المصري من اقتصاد يسعى إلى تنمية مستقلة قبل أن يتبلور المفهوم النظري لذلك المصطلح إلى اقتصاد ريعي يعيش على موارد تتحقق خارج بنيانه الانتاجي (النفط وقناة السويس وتحويلات العاملين والمعونات الخارجية والمديونية)، وما يصحب ذلك من نزعات إلى المتاجرة والمضاربة. فاتجه الرأي إلى لوم سياسة الانفتاح بوصفها أدت إلى انفتاح استهلاكي فدعا إلى انفتاح انتاجي،

وهو ما يعني التسليم بأن القدرات الانتاجية المتطورة (رأس المال النقدي والمعرفة التكنولوجية) لا يمكن توليدها بجهد ذاتي. ومع ذلك، ورغم ما أُعطي للاستثمارات الأجنبية من امتيازات، فقد وضح أن النتيجة ظلت هزيلة، فبدأ يتجه مؤخراً إلى الدعوة إلى «الانتاج» خاصة بهدف التصدير. فإذا لاحظنا أن الموارد الريعية في طريقها إلى الزوال قبل نهاية القرن الحالي، فإن حجم المأزق يتضح. ورغم كل ما توفر من موارد فإن إهمال قضية التوزيع أوقع الدولة في مأزق لتبدأ من نقطة الصفر وتعود إلى قطاعات البنية الارتكازية بعد أن أهملتها مع إهمال الانتاج فكانت الضحية هي الخدمات التي هي واجب القطاع الحكومي في أي نظام اقتصادي. وترك هذا القطاع إلى المبادرات الخاصة فتحولت إلى استغلال للحاجة إلى التعليم والصحة والإسكان، وهو ما لا يبدو أنه سيكون موضع إهتمام في الأجل المنظور. ورغم ما تحقق من تحول ديمقراطي فإن الفرص منحت للقطاعات الاجتماعية التي ناصبت التحول الاشتراكي العداء. وأهملت الدولة عملية تجميع المدخرات المحلية، على تعدد مصادرها، فظهرت أوعية غير نظامية، في مقدمتها شركات توظيف الأموال. وتزايد عجز الميزانية وعجز ميزان المدفوعات لتقع الدولة في النهاية فريسة سهلة لصندوق النقد الدولي، الذي أكمل عملية «اغتيال التنمية». وبعد ان كان شعار السبعينات هو «الأمن الغذائي عدا القمح» (!) أصبح الشعار السائد الآن هو «الأمن الغذائي عدا القمح والذّرة» (!). وافسحت مظلة التكنولوجيا ودعوة رأس المال الأجنبي الطريق إلى تسلل إسرائيلي لتحقيق حلم «العقل الصهيوني والعضل المصري». كما أدى التوسع غير المنضبط للجهاز المصرفي وللأوعية النقدية غير النظامية إلى اختلال هياكل التمويل وتسرب المدخرات المصرية إلى الخارج وضعف سيطرة البنك المركزي (الذي تتزايد أهمية دوره مع اتساع النشاط الخاص). كذلك افسحت مظلة «صنع في مصر» السبيل إلى قيام انتاج تتزايد فيه نسبة المستلزمات الأجنبية، مما زاد من حساسية الجهاز الانتاجي لتقلبات نظام الصرف الأجنبي فأصبحت معظم جذور الاقتصاد المصري واقعة خارجه.

لعلني أفضت في بيان التجربة المصرية، لكنها تجربة جديرة بالتأمل لأنها تعطي نماذج متقدمة لتجارب عديدة أخرى:

ـ تجارب أخذت بالمنهج الاشتراكي من منظور استقلالي.
ـ تجارب قامت على الانفتاح وأدّت إلى وضوح قصور القطاع الخاص.
ـ تجارب دول تحولت إلى عجز مزمن لكنها تشكو في الوقت نفسه من مشاكل الفائض الريعي.
ـ ثم القاسم المشترك القائم على اعتبار التنمية وظيفة اقتصادية لا تحويلاً هيكلياً للمجتمع في مختلف أبعاده.
ـ وهي بذلك تعبر عن تشكيلة من المآزق التي يصيب كلُّها أو بعضُها معظم الدول العربية على نحو ما سيرد في عرض التجارب الأخرى.

## ١ ـ ٢ الجمهورية العربية السورية

اتجهت سوريا بمجرد تحقيق الاستقلال (١٩٤٨) إلى التنمية بدعوة خبير أجنبي (الكسندر جيب) لاقتراح مشروعات تنفذ في إطار أولويات محددة للانفاق العام، لكن مقترحاته رفضت. وفي ١٩٥٥ تقدم البنك الدولي بمقترحات ببرنامج لعشر سنوات ليضمن قائمة بمشروعات ومجموعة من السياسات

وبتطوير تنظيمي وإداري ثم ميزانية إنمائية لسنة ١٩٥٥. ورغم رفض تقرير البنك فقد تقرر إنشاء المجلس الاقتصادي الدائم ومؤسسة الإنماء الاقتصادي لوضع البرامج الاستثمارية والاشراف على تنفيذها. وتم وضع خطة سباعية (١٩٥٥ ـ ١٩٦١). أي أن الاهتمام في ذلك الوقت كان بالإنماء الاقتصادي من خلال برامج طويلة الأجل نسبياً باستخدام الميزانية كأداة. وكتعزيز للإنماء الاقتصادي سعت الدولة جاهدة في ١٩٥٦ إلى تأييد ما يعرف «بالمنهج التجاري للوحدة الاقتصادية العربية» في شكل سوق مشتركة تتحقق فيها جميع الحريات وفق برنامج زمني محدد من البداية، وذلك بعد أن توقف الاتحاد الجمركي الذي استمر خلال الأربعينات مع لبنان ورفضت الأخيرة مشروعاً للوحدة الاقتصادية الثنائية كان هو نواة المشروع الذي قدم للوحدة الاقتصادية العربية. وهو ما يعكس التركيز على عنصر السوق وضرورة اتساعه لتعزيز النشاط الاقتصادي المستهدف من التنمية. وبعد قيام الوحدة توقف العمل بالخطة السباعية وظهر الجانب البشري في البرنامج الاقتصادي والبشري الذي اعتمد في ١٩٥٩، كما جرى وضع برنامج أول للتصنيع اقتداء بما تم في مصر واستحداث وزارة للتخطيط. ما لبثت أن شاركت مصر في وضع الخطة الإنمائية الأولى ١٩٦٠/١٩٦٥ ضمن الإطار العام المستهدف زيادة الدخل بما يضاعفه في عشر سنوات. أي أن دولة الوحدة وحدت الهدف الرئيسي رغم تباين الظروف وتركت لكل أقليم وضع خطته في ضوء ذلك الهدف على أن يجري تنسيق بين الخطتين. ومع ذلك فإن الإقليم السوري استفاد بدرجة أكبر من إعادة تطوير جهازه الحكومي ومؤسساته المسهمة في التنمية ومن تبادل الخبرات بدرجة أكبر من الخطة التي لم يلتزم إلا بالسنة الأولى منها، ومن التزايد الكبير من التبادل التجاري نتيجة الوحدة رغم تباين الأوضاع والنظم النقدية. وتأثر الجهد التنموي بتعاقب مواسم الجفاف رغم المساندات المالية من مصر.

وهكذا عاد الاضطراب السياسي ليعرقل جهود التنمية إلى أن عادت الدولة في ١٩٦٣ فأخذت بالنهج الاشتراكي وسعت إلى وحدة ثلاثية مع مصر والعراق لم يقيض لها النجاح. وانشأت مجلساً للتخطيط ومجالس عليا متخصصة. ومع ذلك ظل منهج السوق غالباً وركز الاستثمار الحكومي على الخدمات العامة والهياكل الأساسية مع بعض المرافق الاقتصادية الكبرى كمشاريع الاستصلاح (وادي الغاب وسهل الروج) ومرفأ اللاذقية وسد الفرات (الذي لم يتوفر له تمويل كاف) والتنقيب عن الثروات النفطية والطبيعية. والسعي في الوقت نفسه إلى تشجيع القطاع الخاص الذي يتميز بارتفاع قابلياته لا سيما في النشاطين التجاري والزراعي. ومرة أخرى تعثرت التنمية بسبب حرب ١٩٦٧ وما صحبها من تدمير لبعض المنشآت.

وتم بعد ذلك وضع إطار عشري للسبعينات وضعت في ضوئه خطة خمسية ١٩٧١/١٩٧٥ تخللتها حرب ١٩٧٣ وما أعقبها من ارتفاع في عائدات النفط والتحويلات ومن تطورات اقتصادية عالمية. وقامت لجنة مركزية مصغرة بوضع خطة ١٩٧٦/١٩٨٠ التي أضافت إلى طموحات الخطة العشرية. ثم جرى تحليل للفترة ١٩٧٤/١٩٧٩ وضعت بمقتضاه لجنة انجاز استراتيجية تنمية بعيدة المدى وتصورات بعيدة المدى حتى سنة ٢٠٠٠ استخلصت منها إطاراً لخطة عشرية للثمانينات وضعت بموجبه خطة خمسية ١٩٨١/١٩٨٥. وتدور هذه الاستراتيجية حول أربعة محاور. المحور الأول يحدد الإطار التنظيمي العام الذي ينص على السعي لتحقيق وحدة الأمة العربية والتكامل الاقتصادي العربي وإقرار خطة عربية للتنمية، ولتعزيز التحرر الاقتصادي كدعامة للتحرر السياسي، وربط التقدم

بالاشتراكية حيث يجري ترسيخ علاقات انتاج اشتراكية وتطوير القطاع العام ليقود عملية التنمية مع تحريك إمكانات القطاع الخاص وتنشيط الاستثمار الخاص المنتج غير المستغل. أما المحور الثاني فيدور حول ما يلزم لتحقيق رفاه الإنسان ورفع مستواه المادي والاجتماعي والثقافي، وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وفقاً لما يحقق اشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الاجتماعية، وزيادة الانتاج بـزيادة استغلال الطاقات القائمة ورقابة الجودة ومعايير الاداء والتخلص من الهدر في الموارد البشرية والمادية والمالية، مع إعادة توزيع الناتج المحلي بحيث يتناسب ما يؤول لكل قطاع مع مساهمته في ذلك الناتج. ويدعو المحور الثالث إلى تعبئة جميع الموارد في القطر لتحقيق أهدافه في الوحدة والحرية والاشتراكية وكسب معركة التحرير. أما المحور الرابع فيؤكد السعي لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف مناطق القطر.

وتنطق هذه الاشتراكية بأمرين: أولهما الربط بين الجانب السياسي والاجتماعي والتنمية مع تأكيد البعد القومي الذي يتم تفسيره بإسلوب خاص أسهم في حقيقة الأمر في عرقلة جهود أخرى لوحدة الصف العربي، كما أن ترجمة رفاه الإنسان إلى واقع عملي تخللته أعمال عنف الحقت ضرراً بالغاً ببعض الفئات والمناطق، الأمر الذي يوضح مدى الثغرة بين المعلن والمتبع. الأمر الثاني أنها تشير إلى إحساس المخطط بعقبات اعترضت التنمية، منها عدم الاستخدام الكامل للطاقات، والحاجة إلى رفع الجودة وكفاءة الاداء والتخلص من الهدر في الموارد وتحقيق التوازن القطاعي والتناسب الإقليمي. ويعني البعد الإقليمي في حقيقة الأمر ظهور فوارق في معدلات النمو أدت إلى تفاوت حد من إشاعة الرفاه على أسس عادلة بين الشرائح الاجتماعية والمناطق المختلفة.

ورغم ما بذل من جهود حتى الآن فقد تزايدت الفجوة الغذائية كما أنه لم تتم بعد السيطرة على الموارد المائية حيث لا تزال الدولة تعاني من تقلب في الانتاج الزراعي بسبب تعاقب فترات الجفاف. ولهذا الأمر مغزاه الاقتصادي بالنسبة لاستقرار الانتاج والميزان التجاري، كما أن له مضمونه الاجتماعي والإقليمي حيث تتأثر به فئات بعينها أكثر من فئات أخرى. وقد بدأ التـوجه بسيـاسة إحـلال محل الواردات اعتماداً على الخامات المتوفرة محلياً، ومع ذلك تزايدت الواردات الغذائية نتيجة بطء النمو الزراعي. وتم التصنيع في إطار حماية جمركية للمنتجات ولكن مـع تزايـد الاعتماد عـلى مستلزمات مستوردة يصعب استبدالها نتيجة ارتفاع كلفتها المحلية وعدم تنافسها من حيث الجودة، ولذلك تزايدت مشاكل ميزان المدفوعات التي لم يسهم النفط كثيراً في حلها وهذا بدوره معـرض للنضوب في وقت قريب. من جهة أخرى فإن التخطيط يتم بأسعار ثابتة وتترك الأسعار لقوى العرض والطلب، مما أتاح فرصة لتزايد الضغوط التضخمية. كما أن الحدود المفتوحة مع لبنان أسهمت في ضعف السيطرة على المتغيرات النقدية وعلى حركة السلع. وقد ظلت الصناعات الوسيطة قاصرة على بعض المواد اللازمة للبناء والزراعة، كما أن التقدم في بعض المجالات ارتبط باستيراد خبرات أجنبية، الأمر الذي يزيد من أهمية هدف التحرر الاقتصادي ورفع مستوى المعرفة الوطنية وكفاءة اليد العاملة. كما أن هناك حاجة لرفع كفاءة الجهاز الإداري والنظم المالية والضريبية لمواجهة مصاعب المرحلة المقبلة.

### ١ ــ ٣ الجمهورية العراقية

يتميز العراق بتنوع موارده الطبيعية، ما بين أراض زراعية وفيرة وثروة حيوانية ومياه سطحية

(دجلة والفرات وروافدهما) وجوفية وأمطار، واحتياطي كبير من النفط في مناطق مختلفة من القطر وكبريت، إلى جانب مواد أخرى معدنية وغير معدنية، مع محدودية عدد السكان بالقياس إلى ما اتسع إليه القطر في العهد العباسي وإلى موارده الذاتية. وقد دفعته وفرة الموارد المالية من تصدير النفط إلى الأخذ بمشورة بيت خبرة بريطاني بإنشاء مجلس للإعمار في ١٩٥٠ يعهد إليه بالموارد النفطية (ثم نسبة منها) لوضع برامج استثمارية خماسية تتضمن مشروعات للبنية الأساسية ومشروعات الري الكبرى (كان في مقدمتها سد الثرثار) تاركاً المشروعات الزراعية الأصغر للاقطاع الذي كان سائداً آنذاك. وأدّى إهمال مشروعات الصرف (البذل) إلى تزايد ملوحة الأرض وضعف الانتاجية الزراعية. ثم انشئت وزارة للاعمار تتولى التنفيذ. كما بدأ الاتجاه في ١٩٥٥ إلى توجيه بعض الموارد المالية لمشروعات عامة انتاجية، صناعية بوجه خاص، لأن الآثار غير المباشرة للمشروعات الأساسية لم تظهر على نحو يجعل الشعب يشعر بعائد مباشر لاستثمار الثروة المتحققة من النفط. وبقيام الثورة في ١٩٥٨ تقرر الأخذ بمركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ وإنشاء وزارة للتخطيط في ١٩٥٩ ومجلس للتخطيط. وتم وضع خطة مؤقتة ١٩٦٠/١٩٦١، أعقبها خطة تفصيلية خمسية ١٩٦١/١٩٦٤، وأخرى خمسية ١٩٦٥/١٩٦٩ وثالثة للتنمية ١٩٧٠/١٩٧٤ ثم منهاج استثماري لاستكمال السنة المالية ١٩٧٤/١٩٧٥ حتى نهاية السنة الميلادية لتبدأ الخطط الخمسية الجديدة من بداية ١٩٧٦، ١٩٨١، ١٩٨٦.

وقد اهتمت الخطة المؤقتة بالصناعة والخدمات بالتعاون مع الدول الاشتراكية، كما تم إصلاح زراعي للقضاء على الاقطاع، الأمر الذي زاد من المشاكل في الشمال حيث يقطن الأكراد مناطق جبلية تختلف في طبيعتها عن الأودية في الوسط والجنوب. واستهدفت الخطة التفصيلية مضاعفة الدخل في عشر سنوات على غرار الخطة المصرية، غير أن اعدادها استمر بنفس اسلوب المناهج الاستثمارية، مما أثار حملة من الاقتصاديين على «الأسلوب الهندسي» وطالبوا بتطوير النظرة إلى التنمية لتأخذ أبعادها الشمولية. وخلال ذلك كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسعى إلى إقامة معهد إقليمي على غرار المعهد الأفريقي الذي بدأ أعماله في دكار (السنغال) في ١٩٦٣، وانتهى الأمر إلى ثلاثة مشاريع. أولها معهد عربي للتخطيط احتضنته الكويت ليكون عوناً لها في التنمية ومفتوحاً لابناء الدول العربية، والثاني معهد آخر في دمشق له صبغة قطرية ونشاط إقليمي محدود، والثالث حصل عليه العراق في شكل مجموعة من الخبراء للمعاونة في تخطيط وتنفيذ التنمية، يعمل أساساً مع مجلس التخطيط. وقد جاءت خطة التنمية ١٩٦٥/١٩٦٩ أكثر تفصيلاً حيث رفعت هدف النمو إلى ٨٪ وسعت إلى تحقيق التوازن في الهيكل الاقتصادي القومي وتقليل الاعتماد على النفط، وربط الاستخدامات بالموارد وتقليل الفوارق الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، والعمل على تعزيز التكامل الاقتصادي العربي.

وعقب ثورة ١٩٦٨ إزداد الاهتمام بالتخطيط، وأمسك مجلس الثورة ومجلس التخطيط بزمام الأمور، بعد أن كان غياب البعد البشري قد أدى إلى إنشاء مجلس للتخطيط التربوي والاجتماعي في نطاق الجامعة. وازداد الاهتمام بتطوير جهاز الاحصاء ثم بوضع خطة وانشاء مركز للتنمية الإدارية، ثم أدى الاهتمام بالزراعة التي تخلفت عن مواكبة النمو الاقتصادي العام إلى إنشاء مجلس أعلى للزراعة، اهتم بالبعد الإقليمي الذي تزايد الاهتمام به خلال السبعينات. كما اتجه الاهتمام نحو التخطيط طويل الأجل بمعونة مجموعة من الخبراء السوفييت في البداية. وانشيء معهد إقليمي للاحصاء بدءاً بالإحصاء

الزراعي ومعهد وطني للتخطيط. وجرت محاولات لربط البحث العلمي بالتنمية. كذلك أدى الشعور بالهوة بين التخطيط ونتائج التنفيذ إلى إنشاء هيئة مركزية للمتابعة الميدانية كشفت عن أوجه قصور في العمل التخطيطي من حيث الفجوة بين الأهداف المحددة للاستثمار والمتطلبات الأخرى لتحقيق تلك الأهداف، بما في ذلك تجاوب البشر مع الانشاءات المادية.

وقد تبنت الثورة النهج الاشتراكي الذي أعطى الدور القيادي للقطاع العام مع تعزيز دور حدد للقطاع الخاص وامداده بالتوجيهات اللازمة. وكان لا بد من السيطرة على الموارد الوطنية فخاض العراق معركة تأميم النفط في ١٩٧٢ وأعقب ذلك زيادة كبيرة في الموارد المالية تضاعفت مع ارتفاع أسعار النفط بحيث بدأ الحديث عن «تنمية انفجارية» تسعى إلى الإسراع بإقامة صناعات ضخمة ومشاريع كبرى عامة وما يلزم لذلك من تبسيط الإجراءات إلى حد عدم تسجيل جانب هام من الاستيرادات لدى السلطات الجمركية الأمر الذي انشأ تفاوتاً كبيراً بين الواردات المسجلة وتلك المحسوبة في نشرة «اتجاهات التجارة» من الأطراف المصدرة، وأضعفت قاعدة البيانات التي زاد من صعوبتها التكتم الشديد على كثير من المعلومات بدعوى الأمن، رغم إنشاء مركز متطور للحاسب الآلي وقيامه بتوفير البيانات التخطيطية وبيانات المتابعة.

واقتدى العراق بالتجربة المصرية في إنشاء مؤسسة اقتصادية ثم حلها، وإنشاء مؤسسات عامة نوعية. ورغم المناقشات الواسعة في نهاية الستينات لاستراتيجية التنمية فقد ظلت صياغاتها مشوبة بالعمومية والغموض، تقف عند شعارات مثل توفير الأساس المادي لبناء الاشتراكية والقضاء على الاستغلال وتحقيق العدالة وتأمين الرفاهية. ومن المنطلق القومي نادى العراق بعقد اجتماع لوزراء التخطيط العرب في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية نادى في ١٩٧٠ باستراتيجية عربية عامة ولكن هذا البعد سرعان ما تراجع في ظل الوفرة النفطية، وعاد العراق ليحتضن أول مؤتمر للعمل العربي المشترك في ١٩٧٨ وتأييد استراتيجية مع طرح مشروع في الوقت نفسه لتبني «عقود التنمية العربية» تم إقراره في المؤتمر الحادي عشر للقمة العربية (عمان ـ نوفمبر ١٩٨٠) ولم يتم تنفيذه. غير أن قيام حرب الخليج في مطلع الثمانينات أدّى إلى تغيير كبير في مسار التنمية، حيث أضافت إلى الأهداف المتبناة ضرورة تعبئة الموارد من أجل تحقيق الانتصار، كما أنها استنفدت جانباً هاماً من الطاقات البشرية ومن المخزون الاستراتيجي والاحتياطيات التي بنيت خلال السبعينات، وعرّضت عدداً من المنشآت الاقتصادية والعمرانية للتدمير. وأسهم الحصار السوري في تقليص معدلات استخراج النفط كما تضررت الموانىء مما دعا إلى توجيه مزيد من الاهتمام لتطوير طرق النقل عبر الأردن والكويت ومن خلال شبكة أنابيب نفط تتفادى المرور في دولة شقيقة في العروبة ودعاوى القومية والاشتراكية!!

ويلاحظ أن العراق خلال مناقشات الوحدة الاقتصادية العربية في ١٩٥٦ كان حريصاً على تأمين الحماية لصناعاته الناشئة لاهتمامه منذ ذلك التاريخ بالتصنيع القائم على المواد الأولية المتوفرة (معدنية وزراعية) لمواجهة كل من الاحتياجات المحلية وللتصدير معاً. وقد سعى إلى السيطرة على الأسعار، غير أن تعقّد النظام السعري جعله يتجه مؤخراً إلى تخفيف هذه السيطرة لتشجيع القطاع الزراعي بوجه خاص. من جهة أخرى فإن العراق سعى إلى دعم صناعاته عن طريق اتفاقيات ثنائية بجانب تطبيق قواعد السوق العربية المشتركة بما في ذلك حرية الأفراد العرب في الإقامة وممارسة النشاط الاقتصادي.

ومكنه ذلك من استمرار جهازه المدني في النمو رغم ظروف الحرب. وسعى إلى تشجيع الاستثمارات العربية ليستفيد من المبادرات الفردية العربية ومن رؤوس الأموال، لا سيما في دعم جهوده من أجل توفير الأمن الغذائي. كما ساهم في العديد من المشروعات العربية المشتركة. وشيئاً فشيئاً يأخذ بالنهج الانفتاحي المصري وإن كان بمعدل أبطأ وضمن حدود مدروسة بعناية أكبر. وسوف يواجه العراق مجموعة من القضايا بعد انتهاء الحرب. بعضها راجع إلى قصور التنمية السابقة عن تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية المنشودة، والبعض الآخر راجع إلى متطلبات إعادة التعمير وتراجع الموارد المالية بتراجع أسعار النفط، إذ ما زال النفط مسيطراً على اقتصاده رغم كل ما بذل من جهود.

## ١ ــ ٤ المملكة العربية السعودية

رغم أن السعودية هي من الدول النفطية الكبرى، إلا أن كبر مساحتها وحجم سكانها (نسبياً) وافتقارها إلى موارد أخرى تماثل ما لدى العراق أدى إلى تعرضها إلى أزمة مالية في النصف الثاني من الخمسينات بسبب تراجع أسعار النفط. ولذلك شكلت لجنة للتنمية الاقتصادية في ١٩٥٨ لدراسة إمكانياتها الاقتصادية ومحاولة زيادة الدخل الوطني وارساء قواعد الاقتصاد السعودي على أسس سليمة، ثم وضعت بمساعدة بعثة من البنك الدولي برنامجاً ضمنته ميزانياتها لسنتي ١٩٦١، ١٩٦٢ يخصص اعتمادات للدراسات ومشروعات للتنمية. كما أنشأت مجلساً أعلى للتخطيط ليضع الخطوط العريضة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويدرس المشروعات التي تقترحها الوزارات ليضع توصيات إلى مجلس الوزراء (الذي انشىء في ١٩٥٣) بشأن البرنامج العام للتنمية والميزانيات السنوية التي هي أداة تنفيذ البرنامج. ثم عملت بمشورة مؤسسة فورد في ١٩٦٥ بإنشاء هيئة مركزية للتخطيط برئاسة وزير يتصل مباشرة بالملك، تقوم باعداد تقرير اقتصادي دوري يحتوي على تحليل اقتصادي ويظهر مدى التقدم المتحقق والمنتظر للتنمية. وإعداد خطط خمسية للتنمية وتقدر تكاليفها المالية لتوضع الميزانية في ضوئها. وإجراء الدراسات الاقتصادية اللازمة للمشروعات ومساعدة الوزارات وتقديم المشورات الفنية والاقتصادية لها.

وقد بدأ الأخذ بالتخطيط الخمسي اعتباراً من ١٩٧٠ وكانت آخر خطة وهي الرابعة للسنوات ١٩٨٥/١٩٩٠ ـ وتشترك هذه الخطط في بعض المبادىء العامة التي تبلورت بصورة أكثر تفصيلاً في الخطة الرابعة، وهي الحفاظ على القيم الدينية والاخلاقية وإتساع الحرية الاقتصادية مع تطويع دور الدولة باعتبارها المحقق للجانب الأكبر من الدخل من خلال النفط وما يرتبط به من مشروعات لدفع القطاع الخاص وبناء ما يلزم من هياكل اقتصادية ومن خدمات تعزز التنميتين الاقتصادية والاجتماعية، وتساعد على إقامة دولة حديثة من حيث التنظيم الإداري والقوة العسكرية اللازمة لضمان الأمن والاستقرار. والمحافظة على الثروات الناضبة بإطالة عمرها إلى أقصى حد وتعظيم العائد منها واستخدامه في إقامة قاعدة اقتصادية تساند هيكلاً متنوعاً يحل محل الهيكل الأحادي ويفيد في توزيع ثمار التنمية على الأجيال المتعاقبة. وتنمية القوى البشرية عن طريق التوسع في التعليم والتدريب ورفع المستوى الصحي وزيادة الرفاهية لجميع فئات المجتمع ودعم الاستقرار الاجتماعي في مواجهة التغيرات الاجتماعية السريعة.

وقد جاءت الخطة حذرة حيث اعقبت فترة أزمة مالية شديدة انعكست على ميزان المدفوعات

بظهور عجز فيه. وكانت مرنة ترقّباً لإمكان زيادة الموارد المالية وهو ما تحقق في ١٩٧٣. وركزت على التجهيزات الأساسية وتحسين الخدمات الحكومية والنهوض بمستوى الأداء الإداري، كما عنيت بتنمية الموارد البشرية. ومع تزايد الموارد المالية ظهرت مشكلة الطاقة الاستيعابية وارتفاع معدلات التضخم ـ ولذلك جرى تركيز على حل مشكلة النقص في اليد العاملة المدربة وزيادة استقدام القوى العاملة الأجنبية للمساعدة في تنفيذ البرامج الإنمائية الموسعة وتشجيع الهجرة من الريف إلى المدن لتوفير عمالة للقطاع الخاص الذي أعطي كل المساعدات الممكنة والحوافز التي تدفعه إلى الاستثمار الصناعي، بينما تولت الدولة إقامة صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ورأس المال لإضافة قيمة مضافة مرتفعة على الخامات المتوفرة، من خلال توجه نحو التصدير، غير أن ضخ انفاق حكومي كبير في وقت لم تتوفر فيه قاعدة انتاجية موجهة إلى السوق المحلي أدى إلى تزايد الطلب على الواردات وإلى تزايد ربحيات العمليات التجارية ثم نمو عمراني شجع المضاربات العقارية فأدّى ذلك إلى انحياز القطاع الخاص إلى هذه الانشطة بعيداً عن الصناعة ومخاطرها. ونظراً لأن النفط رغم كبر صادراته لم ينشىء خبرة تسويقية تصديرية، فإن نقص هذه الخبرة أسهم في محدودية القدرات التصديرية للمشروعات الصناعية. من جهة أخرى فإن الفن الانتاجي المستخدم أدى إلى مزيد من الاعتماد على الخبرات الأجنبية المتطورة ولم تحدث محاولة لاكتسابها محلياً نظراً لشيوع أسلوب «تسليم المفتاح». وبعبارة أخرى فإن الأثر المباشر للطفرة المالية كان ارتفاع درجة الاعتماد على السوق العالمي تصديراً واستيراداً (للسلع والخدمات) واستثمارات للفوائض المالية غير المستغلة في الداخل.

وقد سعت الخطة الثالثة إلى تحول نحو القطاعات الإنتاجية بدرجة أكبر وقصر البنية الأساسية على ما يرتبط بالتوسعات المخططة لتلك القطاعات كما استهدفت تثبيت حجم القوى العاملة التي تزايد استيرادها في الخطة السابقة. وتحول هذا الهدف الأخير في الخطة الرابعة إلى تخفيض للعمالة الأجنبية بما يزيد عن نصف مليون شخص. كما زاد التركيز على هدف تنويع القاعدة الانتاجية خاصة الصناعة والزراعة والخدمات المالية وعلى تعزيز دور القطاع الخاص وعلى الاهتمام بالنوعية وكفاءة التشغيل وتحسين استغلال الموارد والمرافق وتنمية الثروات المعدنية وتشجيع استكشافها واستثمارها وإن كان التوسع في هذا الاستثمار مرجأ إلى المستقبل حين تتضاءل الموارد من النفط. وتؤكد الخطة الرابعة على تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دول مجلس التعاون الذي نشأ في ١٩٨٠ ثم بدأ يتجه نحو نوع من التخطيط المشترك لتنمية الدول الاعضاء فيه.

ويمكن القول بأن السعودية انتقلت في أولوياتها على نهج منطقي من حيث اجتياز مرحلة البنية الأساسية قبل التوجه إلى الانتاج المادي الموسع ثم ربط تلك البنية بالقاعدة الانتاجية المنشودة. ولكنها لم تصل بعد إلى تحسين نوعية المعيشة بما يسمح برفع توقع الحياة عند الميلاد إلى ما يوازي متوسطه في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، أو برفع نسب محو الأمية ومعدلات القيد في مستويات التعليم المختلفة إلى مثيلاتها في الدول النامية أو في عُمان وهي أقل دول الخليج حظّاً. وهي قد سعت في تطوير قطاعها الصناعي إلى مشاريع ثقيلة أصبحت تواجه صعوبات في التسويق وإلى تقديم تسهيلات ضخمة للقطاع الخاص بإقامة مناطق صناعية وإنشاء صندوق للتمويل بدون فوائد، وإعداد دراسات جدوى للمشاريع، وتدريب للعمال، وتوفير حماية جمركية مع إعفاء للمستلزمات المستوردة، والطاقة الرخيصة اعتماداً على الموارد المالية المتوفرة. وقد أدى هذا إلى قدرة تنافسية مصطنعة عند فتح أبواب السوق

الخليجية المشتركة، وما لم تفتح الحدود التي يمكن للصناعات الناشئة أن تقف فيها على قدميها، فإنها معرضة للمخاطر مع تناقص الموارد المالية ومن ثم الإعانات وتزايد الحاجة إلى فرض ضرائب على الدخل وهو ما يقاومه القطاع الخاص حالياً. وينطبق نفس الأمر على دعوى الاكتفاء الذاتي من القمح بمعونات كبيرة تقتضي جانباً كبيراً من الموارد المالية، ويحول الاعتماد على الخارج من القمح إلى مستلزمات انتاجية. ومع أن انتاج الحبوب زاد أكثر من ستّ مرات ونصف خلال السنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤، فإن احصاءات البنك الدولي تشير إلى أن نصيب الفرد من الانتاج الغذائي قد انخفض إلى ٩٨٪ وان استيراد الحبوب قد قفز من ٤٨٢ ألف طن إلى ٧٦٤٣ ألف طن بحيث أصبح نصيب الفرد من أعلى الأنصبة في العالم، وهو ما يثير تساؤلاً حول مغزى هدف الاكتفاء الذاتي واعتباره هدفاً أمنياً بعيداً عن التكامل العربي، وقد أثر تراجع الزراعة في السابق على عدم النمو السريع للصناعات الاستهلاكية التي كانت تمثل نصف الناتج الصناعي، ومع فورة التشييد زاد التوجه نحو صناعات مواد البناء بينما أدّى التصاعد السريع في الدخل إلى زيادة كبيرة في استيراد السلع نصف المعمرة، وبوجه خاص المعمرة، ونتيجة لذلك نشأت انحرافات كبيرة في انماط الاستهلاك تحتاج إلى معالجة لكي يصبح السوق معبّراً (في إطار الاقتصاد الحر) عن أولويات رشيدة للتوسع في الانتاج الموجه إلى الداخل وإلى أسواق الدول الخليجية في ظل التكامل.

## ١ ــ ٥ المملكة الأردنية الهاشمية

تمثل الأردن نموذجاً آخر للتنمية من خلال قوى السوق، ومن التعرض لهزات سياسية عنيفة، ولتقلبات شديدة في الانتاج الزراعي بسبب موجات الجفاف. لكنه يمثل نموذجاً آخر من حيث أنه اقتصاد صغير يعتمد بشدة على الموارد الخارجية ويبني اقتصادياته على أساس من التكامل والتفاعل مع الاقتصاديات العربية المجاورة. وقد بدأ جهوده التنموية في ضوء مسح اقتصادي أعدته بعثة من الأمم المتحدة فانشأ مجلساً للإعمار في ١٩٥٢ لتنظيم قيام المشاريع الإنمائية الممولة بالمساعدات والقروض السهلة من المؤسسات الدولية وباتفاقيات ثنائية. وقد ركز المجلس عمله على مشاريع البنية الأساسية. ثم أعيد تنظيمه في ١٩٥٧ ليقوم بوضع برامج تنمية اقتصادية شاملة وبرامج تنفيذية للمشروعات واقتراح إجراءات ضرورية لزيادة كفاءة وفاعلية التنمية الاقتصادية، وإعداد دراسات خاصة بالمساعدات والقروض المالية اللازمة لتمويل المشروعات. ولكن عمله اقتصر على إعداد المشروعات.

وفي ١٩٦١ تم وضع أول برنامج تنموي ١٩٦٢/١٩٦٧ (بمعونة خبراء أجانب) يهدف إلى زيادة الانتاج والنهوض بالأيدي العاملة وتحسين أوضاع الميزان التجاري، غير أن انخفاض المساعدات الأجنبية أنشأ صعوبات في التمويل أحالته إلى برنامج سباعي ١٩٦٤/١٩٧٠، توقف بحرب ١٩٦٧ وخضعت الضفة الغربية للاحتلال، وتولت لجنة الأمن الاقتصادي الشؤون الاقتصادية. غير أن الفترة ١٩٦٧/١٩٧١ كانت حافلة بالاضطرابات السياسية والاقتصادية. وصدر في ١٩٧١ قانون بإنشاء المجلس الأعلى للتخطيط وتشكيل لجان تخطيط قطاعية. وتبلور أول جهد وطني متكامل في شكل خطة ثلاثية ١٩٧٣/١٩٧٥ ثم تعاقبت خطتان خمسيتان حتى ١٩٨٥. وفي ١٩٨٤ تحول جهاز التخطيط إلى وزارة أعدت خطة خمسية ثالثة ١٩٨٦/١٩٩٠. وتلتزم هذه الخطة بما ينص عليه الدستور من الإيمان بكرامة الفرد وإتاحة الفرصة للمبادرة والنشاط الفردي والمحافظة على المصلحة العامة للمجتمع والإيمان

بوحدة الأمة العربية. وقد كان الأردن لذلك من المتحمسين لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية من منطلق المدخل التجاري، ولذلك طبق قرار السوق المشتركة بما يعنيه من حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والأفراد، تاركاً المبادرة للقطاع الخاص، بينما اخضع القطاع العام للتوجيه المخطط ليتولى مشاريع البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، ويقوم في الوقت نفسه بالمشاركة في المشاريع التي قد لا يقبل عليها القطاع الخاص منفرداً إما لضخامة استثماراتها أو لارتفاع مخاطرها أو لأنها ذات طابع استراتيجي. ولذلك لا تصدر الخطة بقانون حيث هي تأشيرية توضح الأولويات وتوصي بالإجراءات والسياسات، أما المشروعات فيجري تقنينها من خلال قانون الموازنة العامة الذي يصدر سنوياً.

وقد اقتصر دور القطاع الخاص في البداية على مشاريع الإسكان وبعض المشاريع الصناعية ذات العائد السريع. وأدى ضعف الطاقة الاستيعابية مع تدفق المساعدات الخارجية إلى تجاوز المدخرات القومية للاستثمار المحلي. وقد أدى توقف المساعدات الخارجية بعد ١٩٧٠ إلى تزايد عجز الميزانية العامة لذلك استهدفت الخطة الثلاثية تحقيق أعلى معدل ممكن للنمو مع تحقيق استقرار في الأسعار وتوازن في الميزانية على المدى البعيد، ومعالجة آثار الهجرة من الضفة الغربية من حيث الإسكان وإعادة توزيع الخدمات والصناعة بين مناطق الدولة، مع تحقيق تكامل بين الصناعات والقطاعات واستغلال الثروات المعدنية وأهمها الفوسفات والسعي للتكامل الصناعي مع الدول العربية وزيادة الصادرات الصناعية.

ومع بدء الفورة النفطية والحرب اللبنانية في ١٩٧٤ ثم الحرب الخليجية في ١٩٨٠ توالت الآثار على الاقتصاد الأردني. فقد زادت التحويلات الرأسمالية إليه وبدأ نشاط في سوق المال لديه تغذية الخبرة اللبنانية الوافدة، واحتلت تحويلات المغتربين مركز الصدارة بينما تزايدت أعباء فاتورة النفط ثم انتعش قطاع النقل ومن بعده قطاع المقاولات. إلى أن أتت الثمانينات بتركتها الثقيلة فبدأت الموارد الخارجية في الإنحسار تاركة الاقتصاد الأردني يعاني من إندماجه غير المخطط في اقليم تلعب فيه المتغيرات الخارجية دوراً بارزاً. وهذا يثير تساؤلاً حول جدوى التكامل لاقتصاد صغير في إقليم يتجه إلى التكامل مع الاقتصاد العالمي بدلاً من تحقيق مزيد من الاعتماد الجماعي على النفس.

ورغم الإهتمام بالقضايا الإقليمية فإن التخطيط ظل قطاعياً ولم يحدث إهتمام جدّي بالبعد الإقليمي إلا بعد بداية الثمانينات، وترتب على ذلك استقطاب المدن الكبرى للاستثمارات وتزايد التباين الإقليمي ثم مؤخراً تزايد البطالة. ورغم أن البنك المركزي ظل يلعب الدور الرئيسي المنوط به في اقتصاد يتبع نظام السوق، في إدارة السياسة النقدية وإقراض الحكومة والمؤسسات العامة، والرقابة على حركة الائتمان التي لعبت فيها البنوك التجارية ثم البنوك التخصصية دوراً هاماً لدفع عجلة النشاط الاقتصادي، إلا أن قوة المتغيرات الخارجية المعاكسة أدت إلى تزايد المديونية والضغط على ميزان المدفوعات وتراجع معدلات النمو. ورغم اهتمام الأردن بالبحث العلمي إلا أن قدراته الذاتية متواضعة. غير أن أهم ظاهرة ميزت الأردن هي اختلال هيكل القوى العاملة. فالبيانات تشير إلى انخفاض مستمر في نسب الأسهام في القوى العاملة (إلى ما دون ٢٠٪) وإلى هجرة في الاتجاهين: أردنية إلى الدول النفطية، وعربية وأجنبية إليه، مع تباين في التركيبة المهنية أدت إلى نقص في بعض المهن وبطالة قدرت مؤخراً بحوالى ٨٪. وبدأ مؤخراً يتجه إلى تقليص الاعتماد على العمالة الوافدة.

ومن الظواهر الأخرى التي ترتبت على كبر الاعتماد على موارد مالية خارجية تزايد الاعتماد على

الاستيراد الذي قفز من حوالى نصف الناتج المحلي إلى أكثر من قيمة هذا الناتج المتزايد. وفي الوقت نفسه تزايدت الصادرات من أقل من ٢٠٪ إلى أكثر من ٥٠٪ منه. خاصة بعد أن دخل البوتاس مؤخراً حيز التصدير. وتزايدت بذلك حدة المشاكل التي تواجه الأردن في المرحلة المقبلة من حيث تصحيح التناسب بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والقوى العاملة والبنيان الاقتصادي وهيكل التمويل بما يشمله من توازن الميزانية العامة والموازين الخارجية، ثم عليه أن يلحظ الجوانب الاجتماعية الناشئة من اختلال النمو الإقليمي. وأن ينتظر تصحيحاً لمسار حركة التكامل الاقتصادي العربي.

## ١ ــ ٦ الجمهورية اللبنانية

تمثل لبنان نموذجاً آخر شديد التطرف في اتباع نظام الاقتصاد الحر والتمسك بالاستقلال وبوجه خاص تجاه سوريا، ثم في التعرض للتقلبات السياسية العنيفة، واعتماده في الوقت نفسه على حماية صناعاته الوليدة الناشئة. ورغم وجود مصادر للمياه السطحية فإن الطبيعة الجبلية تحد من استخدام الآلات الحديثة والأساليب الزراعية المتقدمة. وانعكس ذلك على انخفاض انتاجية الأرض والعامل الزراعي وارتفاع التكلفة. وقد انحصرت الصناعة في الماضي في الحرير الطبيعي والتبغ (وهو قطاع عام) وأدى توقف الاستيراد خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية إلى نشوء بعض الصناعات الغذائية والنسيج ومواد البناء وسعت سلطات الانتداب إلى عرقلة نمو الصناعة المحلية. ثم حدث توسع في الاربعينات من خلال جهود مركز تموين الشرق الأوسط الذي أقامه الحلفاء وعلى أساس الاتحاد الجمركي الذي قام مع سوريا وأدّى انهياره في ١٩٥٠ إلى نكسة شديدة للصناعات التي أقيمت على أساس سوق البلدين. وعادت الحرب الكورية لتحد من الاستيراد وتعطي دفعة أخرى.

وقد التزمت الدولة بالدور التقليدي الذي يقتصر على انشاءات البنية الأساسية وخدمات التعليم والصحة، ورفضت استخدام كلمة «تخطيط» ولذلك فإنها عندما اتجهت إلى إدخال اسلوب التخطيط التأشيري انشأت «وزارة التصميم العام». وتعوض الدولة محدودية قطاعاتها الانتاجية بالاستفادة من موقعها وطبيعتها في أنشطة التجارة والمال والسياحة، ومن تحويلات ابنائها المهاجرين إلى شتى أرجاء المعمورة للعمل بوجه خاص في التجارة. وتستخدم أساليب غير مباشرة في توجيه القطاع الخاص، اعتماداً على الحماية الجمركية للمنتجات وإعفاء المعدات والمستلزمات، والإعفاء من الضرائب، وإقامة أجهزة البحث والتمويل لتوفير المعلومات والأموال للمستثمرين، ثم التدخل بوضع تصاميم لتقليل الفوارق الإقليمية وإقامة التجهيزات اللازمة للنهوض بالصناعة والزراعة. وقد تحقق نمو ملموس خلال الخمسينات. وتم وضع خطة خمسية في ١٩٥٨ بلغت استثمارات ٨٠٠ مليون ليرة، غير أنها توقفت بسبب المشاكل السياسية. من جهة أخرى فإن معدل النمو تراجع في بداية الستينات إلى ٣,١٪ وتم وضع خطة خمسية ثانية في ١٩٦٢ ولكنها لم تنفذ وبدأت الدولة تسحب من احتياطياتها وتعرضت الميزانية إلى عجز في ١٩٦٣ تزايد بعد ذلك. ثم أقر مجلس الوزراء خطة خمسية خلال النصف الثاني من الستينات خصص لها ٧٥٠ مليون ليرة منها ٢٠٠ مليون للدفاع، ٣٠٠ للمدارس والباقي وقدره ٢٥٠ مليوناً خصص للتنمية الاقتصادية. وارتفع معدل النمو إلى ٦,٧٪. ويلاحظ ان ما خص القطاع العام من الخطة بلغ ٢٠٪ أما الباقي فكان تأشيرياً للقطاع الخاص. ثم وضعت خطة سداسية للفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٧ باستثمارات تبلغ ٧٢٠٠ مليون ليرة منها ١٧٤٠ مليوناً للقطاع الحكومي والعام (بما في ذلك الموارد الذاتية للبلديات) خصص منها ٦٠ مليوناً للزراعة، ٢٠٠ مليون للري، ٤٦ مليوناً

للصناعة، ٢٥٠ مليوناً للتربية والصحة، ٢٧٢ مليوناً للتجهيزات الجماعية، ٣٥٠ مليوناً للنقل والمواصلات. ويلاحظ أن الدولة حرصت على عدم التدخل في النشاط الانتاجي والاكتفاء بمساندته سواء بالتوسع في الكهرباء أو بمشروع نهر الليطاني للري والكهرباء أو توسيع مرفأ بيروت ليكون قادراً على خدمة حركة نقل يهيئها الموقع الجغرافي بحيث أصبحت لبنان مركزاً لتجارة اعادة التصدير (٢٠٪ من صادراتها أو ٨٪ من وارداتها) ولتجارة الترانزيت (التي تولد ٣٥٪ من الناتج المحلي). ولذلك فبالرغم من أن الواردات بلغت ٤٢٪ من الناتج المحلي والصادرات ١٨٪ فإن العجز التجاري يتم تغطيته بالخدمات سواء التجارة أو النقل أو السياحة أو إنتقال رؤوس الأموال على نحو جعل من بيروت مركزاً مالياً عربياً.

وشجعت الدولة استثمار رؤوس الأموال الأجنبية لإقامة صناعة كبيرة لتكرير البترول في طرابلس وصيدا، وكذلك رؤوس الأموال العربية للاسهام في صناعة مواد البناء (الاسمنت) وفي الاستثمار العقاري. واتجهت في التصنيع إلى الاهتمام بالصناعات الصغيرة التي يقبل عليها الأفراد والعائلات والتي تحقق نسبة مرتفعة من القيمة المضافة، توجهت إلى السوق المحلي ثم تحولت إلى التصدير إلى الدول العربية وإلى أوروبا وأفريقيا. ولذلك فإنها كالاردن من الدول القليلة التي تتمتع بنسبة مرتفعة من التبادل التجاري العربي. ونظراً للتركيز على الخدمات بدرجة أكبر من الانتاج السلعي فإن موقف لبنان من مناقشات الوحدة الاقتصادية العربية في ١٩٥٦ كان هو الوقوف عند حد منطقة التجارة الحرة ورفض محاولات «توحيد» التشريعات والسياسات اكتفاء «بالتنسيق». وقدم لبنان مشروعاً مضاداً للمشروع السوري بما سمّاه «السوق الموحدة» المتضمن لاتفاقيتي التبادل التجاري وانتقال الأموال السابق عقدهما وانتقال الأفراد. وانتهى به الأمر إلى رفض الدخول في الوحدة الاقتصادية حرصاً منه على استقلاله واستبقاء روابطه الوثيقة بالدول الغربية.

ورغم تمكن الدولة من إرساء معالم الحرية السياسية والحرية الاقتصادية إلى الحد الذي اعتبر معه لبنان نموذجاً للحكم الديمقراطي الغربي تخشاه إسرائيل، فإن ما انطوى عليه النظام من فوارق بين فئات السكان والأقاليم أسهم في تردي الأوضاع في ١٩٧٤ لتبدأ حرب أهلية تزايد نطاقها حتى الآن. ومع تصور إمكان توقفها في مرحلة مبكرة تم إنشاء المجلس الأعلى للإنماء والإعمار برئاسة رئيس الوزارة في ١٩٧٧ لوضع خطة طويلة الأجل لإعادة التعمير وتقسيمها إلى خطط متوسطة وقصيرة الاجل، كما انشئت وزارة مستقلة للصناعة والنفط. وهكذا فإن لبنان عاش فترة الرواج النفطي العربي في صراعات افقدته فرصة ذهبية كان مؤهلاً لاقتناصها. وتراجعت أوضاعه رغم قدرة اقتصاده ونظامه النقدي للتعايش فترة طويلة مع حالة الفتنة الداخلية إلى أن أصيب مؤخراً بانهيار كامل وأصبح عرضة لمنازعات خارجية تُصفّى على أرضه.

## ٢ ــ المجموعة الثانية

### ٢ ــ ١ الجمهورية التونسية

تمثل تونس نموذجاً آخر للاقتصاد الحر، لكنه على عكس النماذج السابقة شديد الالتصاق بالسوق الأوروبية، كما أن الأساليب التي يتبعها في التنمية متأثرة بالنظام الفرنسي. فقد أنشأ مثلاً المعهد القومي

للاحصاء الذي أسهم مع الجهاز التحليلي القومي الذي وفره البنك المركزي في ايجاد قاعدة جيدة للبيانات. واتبع الأسلوب الفرنسي للتطوير المحلي Amenagement de Territoire بإقامة مصالح جهوية تتولى تقييم الأوضاع وتضع البرامج المحلية وتحقق من خلال اللجان الجهوية التي تسهم في العمل التخطيطي نوعاً من المشاركة.

وأعقب الاستقلال (١٩٥٦) نوع من الصراع بين فئتين غابت عنه الغالبية من العاملين في القطاع غير المنظم من عمال وفلاحين بلغت نسبتهم ٧٠٪ من السكان. الفئة الأولى ذات الاتجاه الليبرالي هي التي شكلت الحزب الحاكم وتتكون من الملاّك والبرجوازية الصناعية وأصحاب المهن الحرة وكبار الموظفين، وتنادي «بالوحدة الوطنية». أما الفئة الثانية والبالغة ١٧٪ فكانت تنتظم في الاتحاد العام التونسي للشغل وتتكون من العمال الاجراء وتطالب بضرورة التخطيط الشامل. وظلت الدولة تعمل وفق السياسات الموروثة من أيام الحكم الفرنسي إلى أن بدأت التخطيط بوضع إطار عشري للفترة ١٩٦٢/١٩٧١، وخطة ثلاثية تمهيدية ١٩٦٢/١٩٦٤ تلاها خطتان رباعيتان حتى ١٩٧٢. واستهدفت الخطة الثلاثية تخليص الاقتصاد من بقايا الاستعمار وذلك بتنويع المبادلات التجارية المركزة مع فرنسا، وتحقيق الاستقلال المالي بإنشاء البنك المركزي والعملة الوطنية والتخلص من القطاع الأجنبي في الزراعة، والنهوض بالإنسان بتعميم التعليم وتوفير فرص العمل، وإصلاح الخلل الهيكلي سواء على المستوى الجهوي أو القطاعي أو من حيث توزيع الدخل. والتحول إلى تنمية ذاتية بالإسراع بمعدل التنمية حتى يمكن الاستغناء عن الاعتماد على المساعدات الخارجية التي تشتد الحاجة إليها في البداية. واقتضى هذا التركيز على البنية الأساسية، كما أدى قصور القطاع الخاص إلى سيطرة رأسمالية الدولة التي تولت حوالى ثلثي الاستثمار. وانتهت العشرية الأولى إلى أزمة. فرغم أن الاستثمار ارتفع من ١٠٪ إلى ٢٤٪ فإن الإدخار الذي كان ٧٪ لم يتجاوز ١٧٪ مما زاد الفجوة الخارجية. وأدّى تعميم التعاونيات حتى على أراضي الاغنياء دون تغيير نظام الملكية إلى سيطرة الأغنياء حيث لم يستطع صغار الملاك مجاراتهم في استخدام الأساليب الحديثة لاسيما الميكنة وهو ما أدى إلى العدول عن التعاونيات في ١٩٦٩. كما أن نقص المهارات، رغم توسع التعليم ومجانيته، أدى إلى انخفاض الانتاجية وارتفاع معامل رأس المال، فتوقف معدل النمو عند ٤,٧٪ بدلاً من المخطط وهو ٦٪. ولم تؤدِّ الاستثمارات، بحكم طبيعتها، إلى استيعاب الأيدي العاملة المتزايدة، رغم ارتفاع نسبة العاملين بأجر إلى حوالى ثلث القوى العاملة. ومقابل فرض حد أدنى للأجور وتقديم إعانات لمحدودي الدخل فإن رفع معدل الإدخار تم من خلال برنامج تقشف على حساب الحد من مخصصات الأجور والاستهلاك. كذلك فإن محدودية معدل التضخم (٤٪) تم عن طريق التحكم في الأسعار ومنح إعانات للسلع الغذائية. وترتب على ذلك كله ارتفاع نسبة الضروريات (الغذاء والسكن) في ميزانية الأسرة.

ولذلك عدلت الأولويات منذ ١٩٧٣ (التي شهدت تحولاً إلى التخطيط الخماسي) بالتركيز على الاستثمارات ذات العائد المباشر بوجه خاص في الصناعات الغذائية (ضمن هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي) والكهرباء ومواد البناء والصناعات الاليكترونية، ومن أجل النهوض بالصادرات مع الحد من الاستهلاك. وصدر في ١٩٧٢ قانون لتشجيع الاستثمار الخاص (المحلي والمشارك مع الأجنبي) عن طريق إعفاءات ضريبية لآجال طويلة، بما في ذلك إعفاءات جمركية على المستلزمات الرأسمالية والوسيطة، وتقديم القروض الميسرة. وساهم تحسين المحاصيل الزراعية (خاصة الزيتون والحبوب) ونمو السياحة

وتزايد تحويلات العاملين في نمو القطاع الخاص بأسرع مما خطط له في الصناعة والتشييد والنقل والتجارة. غير أن ذلك كان مصحوباً بسوء توزيع الدخل بين الحضر والريف، وداخل الحضر نتيجة لتكثيف رأس المال، وإن كانت الأشغال العامة الريفية ساهمت في التخفيف من سوء توزيع الدخل في الريف. ورغم تزايد عائدات التصدير بتحسن أسعار الفوسفات وزيت الزيتون ثم النفط، فإن الارتفاع في أسعار الاستيراد أدّى إلى بدء مرحلة عجز في ميزان المدفوعات من ١٩٧٥ خاصة مع تدهور أسعار الفوسفات وانكماش الطلب الأوروبي على الصادرات. من جهة أخرى فقد حدت القيود الإدارية بما في ذلك القيود على الأسعار وعلى الائتمان وعدم مرونة أسعار الفائدة التي ظلت على انخفاضها إلى ضعف مؤشرات الكفاءة الاقتصادية في اقتصاد يتزايد فيه وزن القطاع الخاص. وبدلاً من محاولة تنويع الأسواق الخارجية فإن تونس كانت أول بلد عربي يعقد اتفاقية مع السوق الأوروبية المشتركة لزيادة صادراتها من زيت الزيتون والخمور الأمر الذي يعني ارتباط مصير نصف العمالة الزراعية بتلك السوق، ولتنفيذ عقود طويلة الأجل لتوريد البترول وتكريره ارتفع بها نصيب انجلترا من التجارة. ثم الحصول على ٥٠ مليون جنيه استرليني من البنك الأوروبي للاستثمار. وقد بدأت الموارد المنجمية، كالفوسفات والحديد والنفط في النضوب، خاصة وإن معظم الوحدات العاملة فيها صغيرة الحجم، مما زاد في التكاليف في الوقت الذي بدأ فيه التوجه نحو تصدير بعض هذه المواد مصنعة بدلاً من تصديرها خاماً.

ويتبع التخطيط نظام اللجان، حيث تتولى اللجنة القومية العليا للتخطيط تحديد الأهداف والأولويات. وهي تضم أعضاء من الحكومة والحزب الحاكم والمجلس النيابي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات القومية والجهوية. وتعاونها لجان قومية عامة برئاسة وزير التخطيط للجوانب الاقتصادية والتنمية الجهوية، ولجان قومية قطاعية برئاسة الوزراء المختصين، ولجان جهوية برئاسة ولاة الأقاليم. ومع ذلك فإن التنمية تواجه في الوقت الحالي مشاكل كبيرة في البعد الجهوي خاصة بالنسبة للمناطق الداخلية، وفي تزايد معدلات البطالة التي تضم اعداداً متزايدة من المتعلمين، وفي التمويل رغم السعي إلى مشاركة رأس المال العربي لا سيما في قطاع السياحة، وفي تزايد معدلات التضخم وعجز الميزانية مما أتاح الفرصة أمام صندوق النقد الدولي لفرض نصائحه المعهودة التي أدت إلى اضطرابات اجتماعية. وساد تذمر من تمتع رأس المال الأجنبي رغم ذلك بإعفاءات تحرم الدولة من عوائده التصديرية، وأدّى الشعور بأن الحماية الجمركية لا تؤدي إلى الكفاءة فبدأ توجه لالغائها لتكون المنافسة حافزاً على الإجادة. وتمخض ذلك عن اضطراب سياسي تزايد فيه التنافر بين السلطة الحاكمة والاتحاد العام للشغل، غذى التيارات الدينية المناوئة، وانتهى الأمر بتغيير القيادة على أمل تحقيق نوع من الإصلاح.

## ٢ ــ ٢ المملكة المغربية

تتشابه تجربة المغرب مع تجربة تونس إلى حد كبير. فبعد أن حصل على استقلاله في ١٩٥٦ اتجه إلى التنمية عن طريق التخطيط. ولديه نفس النظام تقريباً وإن كانت اللجنة العليا في حالته هي المجلس الأعلى للانعاش الوطني والتخطيط وينص الدستور على أن يرأسها الملك. وإلى جانب اللجان القطاعية هناك سبعة مجالس جهوية انشئت في ١٩٧١ لإبداء الرأي في برامج التنمية ومتابعة التنفيذ، عدا ٤٧ مجلساً إقليمياً ينتخب كل منها من عدد من المجالس المحلية. ومع ذلك فإن مقترحات المجالس

الجهوية تأتي غير منسقة وضخمة، وينتهي الأمر بالخطة إلى التركيز على المشروعات الاستثمارية التي تمثل الجانب الإلزامي منها حيث تكون تأشيرية للقطاع الخاص الذي يراد تطويره ضمن نطاق اقتصاد حر، ويضعف مضمون البعد الجهوي. وقد بدأ التخطيط بخطة خمسية للسنوات ١٩٦٠/١٩٦٥ أعقبها خطة ثلاثية للتعاقب خطتان خمسيتان منذ ١٩٦٨ حيث بدأ الأخذ بالبعد الجهوي وبوضع الخطط ضمن منظور بعيد المدى. وتلا ذلك خطة ثلاثية ثم أخرى خمسية اعتباراً من ١٩٨١ وتميز الاقتصاد المغربي بآحادّيته نتيجة شدة الاعتماد على تصدير الفوسفات الذي يحدد إيرادات الحكومة ومن ثم انفاقها الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي حجم الطلب الكلي ومعدلات الادخار والنمو. من جهة أخرى فرغم أن ثلثي السكان يعيشون في الريف، فإن ٨٠٪ من الأرض الزراعية عبارة عن مزارع صغيرة تفلح بأسلوب تقليدي ويستهلك أكثر من ٩٠٪ من إنتاجها من الحبوب استهلاكاً ذاتياً، بينما تتوجه المزارع الكبيرة للتصدير خاصة الموالح ـ (الحمضيات) (وكانت تشكل ٥٪ من الصادرات) ـ والخضر والزيتون والقطن. غير أن تقلب الظروف الجوية وتقلب أسعار الفوسفات أسهما في تقلب الدخل ومحدودية مصادر التمويل المحلية. ورغم صدور قانون لتشجيع الاستثمار الخاص في ١٩٦٠ فإن الثقة كانت محدودة بسبب القيود على الاستيراد وعلى حركة رؤوس الأموال الأجنبية وهو ما أدى إلى عدم انتظام استيراد المواد الأولية اللازمة لتجهيز الخضر والفواكه والأسماك للتصدير. كما أن القصور التنظيمي لشركة الفوسفات وصعوبات التصدير أثر على نشاطها وعلى الفائض منها. ومع تناقص ونضوب آبار البترول المحلية تزايد الاعتماد على استيراد النفط وتكريره لاستكمال مصادر الطاقة الكهربائية التي يعتمد ٣٠٪ منها على الفحم المحلي وعلى المصادر المائية من السدود التي أنشئت لتخزين مياه الري.

ولذلك فإن الستينات لم تشهد أي نمو في دخل الفرد وبدأت مشكلة السكان والبطالة تتفاقم. ولذلك ركزت الخمسية ١٩٦٨/١٩٧٢ على التنمية الزراعية ورفع معدل النمو لدخل الفرد إلى ٢٪ وأمكن زيادة الصادرات بما في ذلك السياحة بحيث حقق ميزان المدفوعات فائضاً في ١٩٦٩. غير أن إنهاء الاستثمارات الخاصة بشركة الفوسفات أدى إلى انخفاض الاستثمار الحكومي بينما ظل القطاع الخاص في حالة ترقب. ورغم هجرة ١٢٣ من العاملين إلى أوروبا في خلال فترة الخطة فقد تزايدت البطالة إلى ٩٪. وحدث اختلال إقليمي مماثل لما حدث في تونس. فقد استقطبت المدن الكبرى المشاريع الصناعية بحكم الوفورات الخارجية ومع ذلك فقد تزايدت البطالة في المدن (١٢٪ في الرباط، ١٦٪ في الدار البيضاء) نتيجة اعتماد الصناعات الكبيرة على تكثيف رأس المال، بينما أسهمت مشروعات الخدمات العامة في الحد من البطالة في الريف، كما أن تحسن الأحوال الجوية ساعد على نمو الزراعة بمعدل ٦٪ وهو أعلى من معدل النمو العام (٤٪) خاصة مع التوسع في مشروعات الري وتزايد استخدام المدخلات الزراعية المتطورة. كما حدث توسع في الصادرات الصناعية غير الغذائية نتيجة توجه التصنيع نحو التصدير بالاعتماد على مواد أولية زراعية وتعدينية محلية أو مستوردة.

وقد دفع ذلك إلى إصدار قوانين في أغسطس ١٩٧٣ لتشجيع التصدير والانتاج من أجل التصدير، تتضمن إعفاءات ضريبية وتسهيلات نقدية وإزالة المعوقات الإدارية وتوفير ضمانات للمستثمرين الأجانب. وقد شهدت بداية الخطة الخمسية ١٩٧٣/١٩٧٧ ارتفاعاً كبيراً في السنتين الأوليين نتيجة الارتفاع الكبير في عائدات الفوسفات أدى إلى تعديل البرنامج الاستثماري للفترة المتبقية على نحو أكثر طموحاً. غير أن أسعار الفوسفات تراجعت في ١٩٧٥/١٩٧٦ بينما أدت التقلبات الجوية

إلى انخفاض الانتاج الزراعي في ١٩٧٥ ثم عودته للارتفاع في ١٩٧٦. وهكذا ظلت الدولة عرضة للتقلبات العنيفة الخارجية التي تؤثر في القطاعات الأولية وظل معدل الادخار دالة في الدخل من الفوسفات رغم تزايد تحويلات العاملين في الخارج. وتأثرت الدولة بالتضخم العالمي وارتفاع أسعار النفط المستورد وبالتقلبات في الأسواق الأوروبية التي تتركز نسبة كبيرة من التعامل التجاري معها، حيث بقي التعامل مع الدول العربية محدوداً باستثناء تعاون مع أبو ظبي والجزائر.

وسعت الخطة إلى تبني سياسات لمعالجة عدد من المشاكل، في مقدمتها عدم الاستغلال الكامل للطاقات (باستثناء الاسمنت والورق) نتيجة قصور في الطلب أو نقص في المواد الأولية أو مشاكل إدارية أو نقص اليد العاملة المدربة. وارتفاع التكلفة وهو ما أدى إلى ضعف القدرة التنافسية في الأسواق الأوروبية المتقلبة. واتضحت ضرورة الانتقال من مرحلة التجميع التي قامت عليها بعض الصناعات إلى مرحلة الانتاج الكفء. وزاد التوجه نحو مغربة النشاط الاقتصادي لا سيما في الصناعة، وضرورة الاصلاح الزراعي، بينما تأكدت أهمية العمل على تحسين توزيع الدخل بين فئات السكان وبين الأقاليم. واتجه البرنامج الاستثماري المعدل نحو تحقيق ثلاثة برامج صناعية ضخمة، أحدها مصنع للصلب والثاني مجمع للكيماويات والبتروكيماويات بمشاركة بين شركة الفوسفات وأبو ظبي، والثالث مصنع للسكر كبديل للاستيراد.

غير أن فترة الثمانينات شهدت استنزافاً لموارد الدولة في حرب الصحراء. كما أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتطور السكاني على المدى البعيد سيطرت على أهداف الخطة الخمسية ١٩٨١/١٩٨٥ حيث زاد التوجه نحو الحاجات الأساسية في مجالات التعليم والعمالة والصحة والإسكان والتغذية. كما بقيت ضرورة التوازن الإقليمي قائمة. وهكذا فإن مسيرة التنمية تأثرت بارتفاع درجة التركز في المواد الأولية وفي الأسواق الخارجية وعدم التحكم في آثار التقلبات الجوية، وتقلب معدلات الاستثمار مع تذبذب المدخرات المحلية. واختلال التوازنات القطاعية والإقليمية وتوزيع الدخل ومن ثم درجة إشباع الحاجات الأساسية، والميل إلى تكثيف استخدام رأس المال مع عدم الحصول على عائد مناسب نتيجة انخفاض الكفاءة الانتاجية للعمالة المدربة وللقصور في الطلب الفعال أو قاعدة الموارد، مما أضعف القدرة التنافسية خاصة للتصدير.

## ٣ ــ المجموعة الثالثة

### ٣ ــ ١ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

أدى الاستعمار الاستيطاني الفرنسي إلى احتكار الفرنسيين لملكية أدوات الانتاج، ولذلك غابت عن التركيبة الاجتماعية الوطنية فئات الاقطاع والبورجوازية الصناعية، ولذلك فإن قوى الثورة وجدت قاعدة للتضامن بين قوى الشعب العاملة ولم يكن هناك مجال لإضاعة مكاسب الثورة لصالح إنشاء بورجوازية جديدة. وكان من المهم الاتفاق على أسس بناء الدولة المستقلة واستكمال جهازها الإداري والتوجه نحو التنمية التي تعوّض ما أصاب الجماهير الجزائرية من تخلّف خلال فترة الاستعمار. وتم ذلك من خلال عدد من البرامج والمواثيق، مثل برنامج طرابلس (١٩٦٢) وميثاق الجزائر (١٩٦٤) والاستراتيجية الشاملة (١٩٦٦) وميثاق الإدارة الاشتراكية (١٩٧١) ثم الميثاق الوطني (١٩٧٦).

وخلال السنوات الأولى للاستقلال (١٩٦٢/١٩٦٦) ولحين وضع الاستراتيجية الشاملة اعتمدت السلطة الوطنية خطة القسطنطينية التي تم وضعها أثناء فترة الاحتلال، بما تحتويه من توجه نحو الصناعات المعدنية الأساسية (شركة عنابة للحديد والصلب) بغرض إقامة صناعة هندسية ثقيلة، وإقامة مشروعات للأسمدة الكيماوية وصناعات غذائية وجلدية. وقد دار نقاش، في ظل قصور الموارد المالية، حول المفاضلة بين التصنيع الثقيل المرتفع الحاجة للتمويل والمشروعات الصناعية الصغيرة للاحلال محل الواردات والتخفيف عن الميزان التجاري. وأمام السيطرة الأجنبية على الأرض الزراعية الجيدة وعلى القطاع الصناعي والبترولي وسيطرة تجارة الجملة على التجارة الخارجية بدأت عملية تأميم واسعة النطاق في ١٩٦٣ حتى ١٩٧٨، وسيطرت الدولة على التجارة الخارجية كما انتقلت إليها إدارة الأراضي الجيدة التي وجهها الفرنسيون نحو المحاصيل التصديرية تاركين لصغار المزارعين أراضي داخلية فقيرة. غير أن عدم أهلية الجهاز الإداري لمتابعة المشروعات الصناعية وتنفيذها وتخلف الهياكل الأساسية (لا سيما النقل والمواصلات) والاجتماعية أدت إلى تعثر جهود التنمية.

واتجهت الاستراتيجية الشاملة إلى حل مشكلة البطالة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي في إطار تنمية اشتراكية، واستعادة الثروات الطبيعية وتملك وسائل الانتاج الكبرى، وإحداث توازن في المبادلات الخارجية وتحقيق الاستقلال المالي للدولة وتطوير قدرات السوق الوطنية والتحكم في التكنولوجيا. وذلك في مواجهة ارتباط الصناعة القائمة بالطلب الاستعماري الخارجي واعتمادها على مواد أولية يزودها بها المستعمر وخضوع الوحدات الانتاجية لقرارات الشركات الأم باعتبارها فروعاً لشركات فرنسية وأوروبية، مما ترتب عليه استنزاف الثروات المادية والمالية للدولة. وقد ركزت خطة ١٩٦٧/١٩٦٩ على التصنيع وعلى التخلص من الارتباط الوثيق بالسوق الرأسمالية الدولية وما انطوى عليه من تبعيات تكنولوجية ومالية واعتماد على الخارج في الحصول على المستلزمات الوسيطة والرأسمالية ثم تزايد التبعية الغذائية مع تزايد السكان وتخلف القطاع الزراعي، الأمر الذي أدى إلى إعلان ثورة زراعية في ١٩٧١. وأدى التفاوت النسبي بين التقدم الصناعي والتخلف الزراعي إلى خلق اختلالات هيكلية ودخلية وإقليمية. ومع ذلك فإن الصناعة عانت من ضعف شديد في استغلال الطاقات الانتاجية ومن مشاكل في التسيير والتحكم في أدوات الانتاج وانخفاض إنتاجية العمل. كذلك فإن التوجه نحو المشروعات الكبيرة أدى إلى تقلبات كبيرة في معدلات النمو القطاعية، بينما تخلفت الصناعات الصغيرة والمتوسطة ولم تتمكن بالتالي من إقامة سوق واسعة لمنتجات الصناعات الثقيلة.

واتجهت الخطة الرباعية الأولى ١٩٧٠/١٩٧٣ إلى إحداث تحولات عميقة في ظروف الانتاج من أجل تطوير الريف ووضع قاعدة أساسية للتصنيع من أجل إقامة اقتصاد حديث مستقل وزيادة القدرة على توفير متطلبات الصناعة والزراعة ومكافحة الإسراف والحد من الاستهلاك ورفع الكفاية الانتاجية وإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات المهضومة بما يساعد على رفع معدلات الإدخار ومن ثم معدلات التنمية. وتخصيص أولوية متقدمة لتنمية الموارد الطبيعية بتنشيط البحث عن الثروات الطبيعية النفطية والمعدنية والمياه والأراضي الزراعية، وللتجديد والإحلال بعد إهمال استمر منذ أيام الاحتلال، والتركيز على الاستثمارات ذات العائد المباشر. وتطوير التعليم والتدريب لتحقيق مستوى ثقافي وفني أعلى لجميع المواطنين. وتوفير فرص عمالة مناسبة خارج القطاع الزراعي. ثم التوسع في إنتاج الصلب والمواد غير الحديدية ومواد البناء والأسمدة. وعمدت الحكومة إلى السيطرة على قرارات الاستثمار وعلى أن تكون

مشاركة رأس المال الأجنبي مع القطاع العام وعدم السماح للقطاع الخاص بتنفيذ استثمار إلا بموافقة اللجان الوطنية والإقليمية. ووضع دليل لتقييم المشروعات وصار إلزام بتطبيقه. واتبعت الدولة سياسة سعرية من أجل توجيه الزراعة نحو حاصلات معينة وتثبيت احتياجاتها من المستلزمات الصناعية.

ووضعت الخطة الرابعة الثانية ١٩٧٤/١٩٧٧ في ضوء دراسة متكاملة للتنمية في سبع سنوات ١٩٧٤/١٩٨٠ ثم توقف العمل بخطط متوسطة ليعود بخطة خمسية ١٩٨٠/١٩٨٤. وفي ١٩٧٦ صدر الميثاق الوطني الذي أكد أن التنمية هي عملية تغيير شامل تشمل الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فهي تتطلب ثلاث ثورات، ثورة زراعية، ثورة صناعية، وثورة ثقافية. كما نظر إلى التنمية المستقلة من خلال أربعة محاور: الأول استمرار بناء قاعدة صناعية متنوعة ومتكاملة ومتوازنة جغرافيا؛ الثاني تقوية النظام الجديد للإدارة الاقتصادية بهدف تحسين الكفاءة الاقتصادية على أساس مركزية التخطيط واللامركزية الإقليمية ولامركزية إدارة المشروعات ومشاركة العمال في الإدارة والثورة الزراعية؛ والثالث إحداث زيادة تدريجية في الدخل الفردي مع محاولة تحقيق عدالة في التوزيع مع مراعاة ضرورة زيادة المدخرات وتقليل الاعتماد على الموارد الخارجية؛ والرابع هو التوسع السريع في التعليم والتدريب للاستجابة للطلب على القوى العاملة المدربة وكذلك لخلق البيئة الاجتماعية والثقافية المناسبة للتنمية.

وهكذا فإن المنظور الجزائري للتنمية ركز على تصحيح الخلل الهيكلي للاقتصاد أكثر من التوجه نحو تطوير انماط المعيشة كنقطة للبدء. وأعطى أولوية أولى للصناعات النفطية (البترول والغاز) ورفع أسعار منتجاتها لتوفير التمويل اللازم، وأولوية ثانية للصناعات الأساسية، وأولوية ثالثة للصناعات الاستهلاكية والإحلال محل الواردات. وتسيطر الدولة على ملكية وسائل الانتاج والثروة المعدنية والصناعات الأساسية من خلال شركات تتبع وزارة الصناعة وكذلك على النقل والأشغال العامة والمؤسسات المصرفية والائتمانية وشركات التجارة الخارجية. واتجهت في خلال الخطة الرابعة الثانية، التي زادت فيها الموارد المالية الذاتية إلى التوسع في الاقتراض من خلال اقتراض الشركات العاملة في قطاعات الهيدروكاربونات والصناعات التحويلية من البنوك بعد تحصيل موافقة الدولة. والفلسفة السائدة هي ضرورة إتمام مرحلة الانطلاق التي اعتبرت ١٩٨٠ بداية لها، قبل نهاية القرن الحالي ونضوب الموارد النفطية؛ وبالتالي زيادة حركة التصنيع ولو حدث عجز في ميزان المدفوعات، ومحاولة الإسراع في التطور التكنولوجي بالتركيز على الصناعات كثيفة رأس المال. غير أن هذا أثار عدداً من الصعاب. فقد ظهرت اختناقات في الهياكل الأساسية وأدت ندرة الكوادر الفنية المؤهلة لرفع أجور العدد المحدود منها ورفع التكلفة، مع تزايد في الهجرة إلى الحضر نتيجة انتشار البطالة في الريف فتزايدت حدة مشاكل الإسكان والنقل واختلت التنمية الحضرية. وأدى تزايد الاستثمار بالاعتماد على استيراد متزايد للسلع الرأسمالية في فترة تفاقم التضخم العالمي إلى عجز مزمن في الميزان الجاري زاد منه تدهور الزراعة وتزايد الاستيراد الغذائي خاصة للحبوب لمواجهة الحاجة الاستهلاكية المتزايدة للحاضر. ولذلك فإن الرقم القياسيّ للانتاج الغذائي للفرد في ١٩٨٤ شهد انخفاضاً عن ١٩٧٤ إلى ٧٩٪ وهو من أقل المعدلات العالمية بعد الدول الافريقية الفقيرة، وارتفع استيراد الحبوب ما بين هذين التاريخين من ١٨١٦ ألف طن إلى ٤١٥٥ ألف طن. من جهة أخرى فإن محاولة تدريب العمال خلال التنفيذ واستيعاب التكنولوجيا عن طريق تسليم الانتاج Product in Hand بدلاً من تسليم المفتاح أدت إلى

تأخير تنفيذ المشاريع لحين إتمام التدريب وارتفاع التكلفة. وذلك رغم محاولة السيطرة على أسعار السلع الاستهلاكية عن طريق الإعانات، وعلى أسعار المستلزمات الانتاجية الرئيسية مع مراجعتها دورياً للتأكد من توازن العلاقة بين التكلفة والسعر.

وأدى تمادي الدولة في حرب الصحراء إلى تبديد جانب هامّ من الموارد المالية التي كان يمكن تخصيصها للتنمية. ورغم التنظيمات النقابية والقوانين العمالية فإن قدرة فئات العمال لا تزال محدودة. وتغير التوجه في الخطة الخمسية ١٩٨٠/١٩٨٥ نحو ترجيح كفة الزراعة وتنمية الموارد المائية والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وبوجه خاص الإسكان الذي يعتبر أضعف الحلقات، حتى ساد توجه إلى استيراد مساكن جاهزة. وتوقف تطور القطاع نسبياً تبعاً لذلك. ولا تزال الحالة الصحية متأخرة، بالقياس إلى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط العالي، فالخصوبة الكلية ٦,٤ مقابل ٤,٠ للمجموعة. ومعدل الوفيات ١٨ في الألف مقابل ١٢ ووفيات الأطفال الرضع ٨٢ مقابل ٥٦ (لا يفوقها إلا إيران) وتوقع الحياة عند الميلاد ٦٠ مقابل ٦٥، كما أن نسبة الأطفال المسجلين في التعليم الابتدائي تبلغ ٩٤ مقابل ٩٩، وفي التعليم الثانوي ٤٣ مقابل ٥٥، وبعبارة أخرى فإن الاندفاع نحو التصنيع دون مراعاة للمتطلبات التوازنية والحياتية أثار مشاكل اقتصادية واجتماعية متعددة، لا سيما وأن الروابط الخلفية للتصنيع وكذلك الأمامية كانت ضعيفة، ولم تنجح الدولة في تحقيق التنمية المستقلة حيث تعددت الآثار المفضية إلى التبعية، كما حدثت تضحيات بحاجات أساسية، وبمتطلبات التوازن الإقليمي.

## ٣ ـ ٢ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

تتشابه التجربة الليبية مع التجربة الجزائرية في عدد من الأوجه. فقد خضعت الدولة لاستعمار إيطالي استيطاني لمدة ٣٣ عاماً تلته فترة انتداب بريطاني بعد الحرب العالمية إلى أن استعادت الدولة استقلالها في ١٩٥١. وقد طرد الإيطاليون المواطنين من أجود الأراضي، وحرموهم من التعليم والتدريب وصحب ذلك تدهور في الصناعات التقليدية وقصر توظيف المواطنين على الفئات الدنيا. ثم فقد الأهالي نسبة كبيرة من الماشية في برقة خلال العلميات الحربية. ووضع خبراء الأمم المتحدة برنامجاً خمسياً للإغاثة لم ينفذ بالكامل رغم تواضعه. وضمت الدولة ثلاث ولايات تجمعها حكومة مركزية. وفي عام ١٩٥٢ أنشئت ثلاثة أجهزة: وكالة التنمية العامة والاستقرار الليبية ولجنة التخطيط الاقتصادي والمؤسسة المالية الليبية. وتولت الوكالة وضع البرنامج الذي أطلق عليه خطة الاستقرار. ثم تزايد النفوذ الأمريكي حيث أنشىء في ١٩٥٥ هيئة ليبية أمريكية للإنشاء والتعمير، وهيئة المصالح المشتركة الليبية الامريكية واقتصر الاهتمام على كيفية إنفاق المعونات المالية الثنائية والدولية، فانشىء في ١٩٥٦ مجلس الأعمال بغرض تنسيق أعمال التنمية كمجلس استشاري يديره أجانب فلم يفعل شيئاً يذكر. ولذلك أعيد تنظيمه في ١٩٦٠ ليتولى شؤونه الليبيون يعاونهم خبراء أجانب ولكنه لم يقم بعمل تخطيطي بل اقتصر على إجراء دراسات والإشراف على تنفيذ مشروعات طرق وكهرباء ومياه وميناء إلى أن اكتشف النفط وبدأ إنتاجه بعد سنتين، لتتغير موارد الدولة بصورة جذرية. وتوحدت الدولة وأنشىء مجلس التخطيط القومي الأعلى ووزارة للتخطيط.

وبدأت المرحلة النفطية بخطة خماسية ١٩٦٣/١٩٦٤ ـ ١٩٦٧/١٩٦٨ مددت سنة أخرى

لتصبح سداسية. وكانت عبارة عن قائمة من المشروعات التي لم تتوفر خبرات لإعدادها وتنفيذها. وركزت على إنشاء مدارس ومستشفيات وطرق ومواصلات. غير أن التنمية ظلت متواضعة واتضح مدى الخلل في الهيكل الاقتصادي. فاتجهت الخطة الخمسية الثانية إلى التركيز على البنية الأساسية لإرساء القاعدة الانتاجية وتنمية القوى العاملة الوطنية وتوفير دراسات جدوى وبرامج لتنفيذ المشاريع وتوفير احتياجاتها. وأدى تردي أوضاع الدولة رغم غناها إلى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ لتعيد دراسة الأوضاع وتصدر قانوناً في ١٩٧٠ بالمجلس الأعلى للتخطيط وبتحويل وزارة التخطيط والتنمية إلى هيئة فنية للتخطيط ثم أعيدت إلى وزارة في ١٩٧٢. واتجه الاهتمام إلى الزراعة التي كانت مركزة في المناطق الساحلية ومحدودة في الداخل خاصة لعدم انتظام الموارد المائية، كما حدث توجه نحو صناعات الإحلال محل الواردات وهي صناعات خفيفة. ولكن سرعان ما تغيرت الأهداف من خلال خطة ثلاثية ١٩٧٢/١٩٧٣-١٩٧٤/١٩٧٥باستهداف تعديل الهيكل الاقتصادي بمضاعفة نمو القطاع غير النفطي بالنسبة للنفطي بحيث يزداد حجمه إلى الضعف في خمس سنوات ويحقق رفعاً لمعدل النمو العام إلى ١٠,٧٪. وأتت الصناعة في المقدمة بمعدل ٢٧٪ يليها التشييد فالزراعة فالتجارة فالقطاعات الأخرى. واستهدفت الصناعة تنمية المنتجات المعدنية والهندسية يليها الغذائية فالإسمنت ومواد البناء فالغزل والنسيج. واستهدفت الخطة زيادة الانتاجية عن طريق تكثيف رأس المال والاهتمام بالتدريب والتعليم وإيفاد البعثات. وتحمل القطاع العام العبء الأكبر (٦٥٪) من الاستثمارات. ونتيجة لسرعة نمو معدلات الإدخار لتصل ٤٤٪ من الناتج المحلي أمكن التمويل بموارد ذاتية مع بقاء فائض. واستهدفت الخطة أيضاً التنسيق والتكامل مع دول اتحاد الجمهوريات العربية بوجه خاص حيث أقيمت عدة مشروعات مشتركة معها، ومع الدول العربية بوجه عام.

غير أن النمو الصناعي تأثر بعدد من العوامل: قصور البحوث والدراسات الفنية والاقتصادية، صغر حجم الطاقة الاستيعابية للسوق ـ نقص الوعي الصناعي لدى القطاع الخاص، نقص الأيدي العاملة لا سيما المتخصصة، انخفاض كفاءة المرافق الأساسية: الكهرباء والطرق والمياه والمجاري ـ ضعف الطاقة التنفيذية لجهاز المقاولات ـ انخفاض الكفاءة الانتاجية للمشاريع الصناعية. ورغم ارتفاع معدلات النمو المحققة فإن سرعة نمو القطاع النفطي خلال تلك الفترة بارتفاع الأسعار مع انخفاض الكمية (من ١٥٩ مليون طن إلى ٦٩ مليوناً) هدّأت من سرعة تعديل الهيكل حيث ارتفعت مساهمة القطاع غير النفطي من ٣٧٪ إلى ٤٩٪. ونتيجة لسرعة النمو تزايد الاعتماد على العمالة الأجنبية من ١٤٪ في ١٩٧١ إلى الثلث. وكانت أكبر نسب الاعتماد في المهنيين والإداريين يليهم الفنيون. من جهة أخرى تزايد الاستهلاك الحكومي للانفاق على الخدمات العامة للدولة والتعليم والصحة والثقافة والأمن والإدارة. ويكاد البترول يسيطر بالكامل على الصادرات الليبية وإن تراجع من ٩٩,٦٪ في ١٩٧٠ إلى ٩٦,٨٪ في ١٩٧٥. وتناقص الفائض التجاري بنمو الصادرات (بالأسعار الجارية) بمعدل ١٨٪ لتنقص أهميته من ٦٤٪ إلى ٥١,٥٪، بينما تزايدت الواردات من ١٩٪ إلى ٣٨٪ بمعدل ٣٥٪ نتيجة نمو الاستهلاك وتزايد الحاجة للسلع الوسيطة والاستثمارية. وفي هذه الفترة أيضاً تمت السيطرة الوطنية شبه الكاملة على استخراج النفط وتسويقه عن طريق التأميم ومشاركة الدولة بنسبة ٥١٪ في شركات النفط وإنشاء شركات وطنية. وتراجع نصيب القطاع الخاص من الاستثمار إلى ٢٢٪. وقد استمر القطاع الخاص في توجهه إلى الصناعات الخفيفة سريعة العائد للإحلال محل الواردات في الصناعات

الغذائية. واتجهت الدولة إلى إقامة صناعات تصديرية كثيفة رأس المال خاصة في المنتجات البترولية والإسمنت. ويتم توجيه القطاع الخاص بواسطة التراخيص التي تمنحها أمانة الرخص الصناعية، وأمانة المواصفات القياسية. كما أنشيء مركز للبحوث الصناعية لإعداد دراسات جدوى للقطاعين العام والخاص. وأعفيت المصانع الجديدة من الرسوم الجمركية على استيراد الآلات وقطع الغيار والمواد الأولية لخفض تكلفة الانتاج ومع ذلك ظلت الانتاجية منخفضة لنقص التدريب.

وشهد النصف الثاني من السبعينات مرحلة جديدة. فقد انتهجت استراتيجية جديدة في خطة ١٩٧٦/١٩٨٠ التي أطلق عليها اسم خطة التحول، فإلى جانب استمرار الاهتمام بالتصنيع الثقيل باعتباره أكثر استجابة للتقدم العلمي ويسهم في تنويع الصادرات، تزايد الاهتمام بالزراعة لإنتاج الضروريات الاستهلاكية والوسيطة، ولخلق تنمية متوازنة اقتصادياً واجتماعياً، وبزيادة كفاءة العنصر البشري. كذلك استهدف للقطاعات الخدمية والنقل معدلات مرتفعة. وخفضت أهداف نمو الاستهلاك العام والخاص، وكذلك نمو الواردات بزيادة الانتاج المحلي خاصة من الاسمنت ومواد البناء والمنتجات النباتية والحيوانية والغذائية. ورغم ذلك فإن الحاجة إلى يد عاملة أجنبية تتزايد. والملاحظ أن هذه الأهداف غير منسقة تماماً لأن المشروعات الكبرى للتصنيع والري واستصلاح الأراضي والإسكان تفوق الطاقات المحلية وتحتاج لفترات إكتمال طويلة، كما أن التوسع في الخدمات يزيد الإنفاق الحكومي عما قدر له. من جهة أخرى فإن تجاوز المشروعات فترة الخطة يحد من إمكانية التكامل الأفقي والرأسي مع التنمية الزراعية بما يحقق هدف الاكتفاء الذاتي الغذائي. كذلك فإن التوجه نحو الصناعات الكيماوية الأساسية التي توفر مستلزمات الأسمدة والألياف واللدائن، والتوسع في الصناعات المعدنية والهندسية والكهربائية لإنتاج سلع وسيطة تلبي حاجة القطاعات الأخرى، يعني الانتشار على جبهة واسعة تماثل توجهات الدول النفطية العربية الأخرى مما يثير قضايا التكامل الاقتصادي العربي، لا سيما وأن ليبيا اتجهت في مشروعاتها المشتركة إلى القارة الأفريقية أكثر من توجهها إلى المنطقة العربية. بل لقد دخلت في صراعات عربية جعلتها تتوقف عن سداد التزاماتها لمشروعات عربية مشتركة مما يتناقض من دعوتها المستمرة إلى وحدة عربية.

وفي ١٩٧٧ صدر الكتاب الأخضر وأعلنت في سبها سلطة الشعب وتحويل الدولة من جمهورية إلى جماهيرية أطلق عليها فيما بعد صفة «العظمى». وفي ١٩٧٨ شكلت لجان شعبية للقضاء على التجارة الحرة والنشاط الفردي باستثناء القطاع الزراعي. وفي ١٩٨٠ أعلن تأميم الاقتصاد كله باستثناء بعض الأنشطة الزراعية، ليصبح مُداراً من قبل اللجان الشعبية. ثم جاءت الخطة الخمسية ١٩٨١/١٩٨٥ لتعلن تكثيف التنمية البشرية وزيادة مساهمة الليبيين في النشاط الاقتصادي ووضع سياسة لتنمية العلوم والتقنية والبدء في اتباع سياسة شاملة لحماية وتحسين البيئة. كما وضع حد أعلى لانفاق الأسرة (٥٠٠ دينار شهرياً) وألغيت مصادر الدخل عدا المرتبات. وبدلاً من تحقيق التكامل القطاعي تزايدت الاختناقات. بينما أدى صغر حجم الاقتصاد إلى محدودية جدوى السعي نحو اكتفاء ذاتي. ومع تراجع الموارد النفطية بدأت المصاعب المالية تعرقل مسيرة التنمية، خاصة بعد أن بُدِّد جانب هام من الموارد في تسليح لا مبرر له وفي عمليات عسكرية في دول الجوار خاصة تشاد والسودان. وظهر التناقض بين الأهداف المعلنة بالوحدة العربية وباعتبار العمل المصدر الأساسي للدخل، وبين الممارسات الفعلية التي تلمست حلولاً للضائقة المالية على حساب الحقوق الإنسانية والاقتصادية لفئات من العمال

عـربية وافدة (التونسية والمصرية)، الأمر الذي يثير تساؤلاً حول مصداقية الأسس التي تقوم عليها فلسفة الدولة واستراتيجيتها في التنمية والتكامل.

## ٣ ــ ٣ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

النموذج الثالث في هذه المجموعة هو اليمن الجنوبي الذي عزله استعمار بريطاني دام ١٣٧ سنة عن شقيقه اليمن الشمالي، وقسمه إلى ٢٣ كياناً عشائرياً وقبلياً، وجعل من عدن مركزاً تجارياً في إطار تبعيّ تحت سيطرة الاحتكارات الأجنبية. وتزامن الاستقلال مع إغلاق قناة السويس في ١٩٦٧ مما أدى إلى فقد المصدر الأساسي للدخل، كما أدى إنسحاب القوات البريطانية وتوقف المعونات التي تقدمها بريطانيا إلى فقد مورد هام آخر. وأضاف إلى مصاعب الحكم الوطني قيام سلطات الاحتلال قبيل رحيلها برفع المرتبات لتنشىء ضغطاً على الموارد الحكومية المتناقصة وإثارة مصاعب للقطاع الهام الثاني وهو الخدمات الحكومية. ولم تسهم القطاعات السلعية بأكثر من ٣٠٪ من الدخل، حيث كانت تعمل بأساليب بدائية وفي ظل علاقات إنتاجية متخلفة. فالمساحة الزراعية محدودة وما يوجه للزراعة الموسمية منها أقل من ٣٪ يروى بمياه السيول والفيضانات الأمر الذي يعرض ناتجه للتقلب الشديد. والباقي مراع مستديمة لكنها فقيرة بسبب عدم السيطرة على مصادر المياه الجوفية والسيول رغم التاريخ القديم للدولة في نظم خزن وتوجيه المياه. ورغم غزارة الثروة السمكية في المياه الساحلية التي تمتد ١٢٠٠ كيلو متر فإن أساليب الصيد ظلت بدائية، ويذهب نصف المحصول لاستهلاك الصيادين أو لصنع سماد وعلف، والباقي يذهب إلى السوق طازجاً في مراكز الصيد ومجففاًفي الداخل. بالمثل فإن أكثر من ٧٠٪ من المحاصيل الزراعية يذهب إلى الاستهلاك الذاتي. ونصف الصادرات الغذائية هو السمسم وتستورد الدولة سبعة أمثال صادراتها من المواد الغذائية (أرز وقمح وسكر ولحوم وألبان) أو ١٤ مثلها إذا استبعدنا السمسم. وباستثناء استخراج الملح من مياه البحر وبعض المواد غير المعدنية فإن الموارد المعدنية محدودة وغير اقتصادية. وتحتاج الدولة إلى مسح لهذه الموارد يشجع عليه الأمل في العثور على بترول في الشمال قرب الربع الخالي أو في جنوب جزيرة سقطرة. وأهم صناعة هي مصفاة عدن التي تقوم بتكرير نفط مستورد (وتمثل ٨٩٪ من الناتج الصناعي) وقد أنشأتها سلطات الاحتلال لتوفر الوقود لبواخرها وللسفن المارة بالميناء تحصل الدولة منها رسوماً فقط. وما عدا ذلك فهو صناعات بدائية صغيرة أو متوسطة تعتمد على خامات محلية في مجالات الغذاء وإصلاح الآلات والصناعات المعدنية (ألومنيوم وأدوات منزلية) ومواد بناء وتغليف. وبسبب كبر قيمة النفط، فإن الواردات تبلغ ١١١٪ من الناتج المحلي بينما الصادرات بما فيها إعادة التصدير ٨٩٪.

لذلك كان لا بد من تحقيق سيطرة الجماهير على السلطة، وهو ما تم في ١٩٦٩ من خلال حركة تصحيحية يسارية، تهدف إلى تغيير الهيكل الاقتصادي وبناء الاشتراكية يقودها قطاع عام بجانبه قطاع تعاوني وآخر مختلط، والسيطرة على التجارة الخارجية وتطوير هيكلها ليتناسب مع العلاقات الجديدة والعمل على تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية للسوق الرأسمالية العالمية وإيجاد أسس تكافؤ في العلاقات الدولية. ولذلك جرى تأميم الشركات الأجنبية في التجارة والنقل والعقارات وخدمات الميناء والبنوك وشركات التأمين والسياحة والسينما والملاحة البحرية والجوية ومؤسسات الخدمات الرئيسية، واستثني تكرير النفط من التأميم حتى لا يحدث إرباك لنشاطه. وتمكنت المؤسسة الاقتصادية للقطاع العام

والتخطيط القومي أن تقود مرحلة انتقالية دون مقاومة داخلية بحكم غياب الرأسمالية الوطنية في ظل الاحتلال على نحو ما كان الأمر عليه في كل من الجزائر وليبيا. كذلك أحدث إصلاح زراعي في ١٩٦٨، ١٩٧٠ وسيطرت مزارع الدولة. بينما استُبقي القطاع الخاص في تجارة التجزئة. وتقرر أيضاً إحداث تغيير جذري في مناهج التعليم مع محاولة القضاء على الأمية التي تتراوح بين ٨٠٪، ٩٠٪. والعناية بالصحة حيث كان توقع الحياة عند الميلاد ٣٨ سنة فقط ومعدل وفيات الأطفال ١٩٤ في الألف وهو من أعلى المعدلات في العالم آنذاك.

وبدأت جهود التنمية بخطة ثلاثية ١٩٧١/١٩٧٣ لبناء الهياكل الأساسية ودفع الزراعة وبناء أو تجديد مصانع صغيرة وتلبية احتياجات ملحة في الخدمات. وأخذت شكل مجموعة محدودة من الاستثمارات بلغت ٤٠ مليون ريال قلصت إلى ٣٢ مليوناً ثم نفذ منها ٢٥ فقط بسبب قصور الموارد المالية وهو ما دفع الحكومة إلى تخفيض المرتبات في إطار برنامج للتقشف. وقد رؤي المبادرة بهذه الخطة على أن تستكمل المقومات التخطيطية خلالها. فلم تكن هناك قاعدة للبيانات (فقد أجري أول تعداد للسكان مثلاً في ١٩٧٣). كما أن المجلس الأعلى للتخطيط القومي الذي أنشيء في ١٩٦٨ لم يتمكن من ممارسة عمله في إعداد إطار الخطة وتحديد أهدافها وأولوياتها ومصادر تمويلها. فأنشئت هيئة للتخطيط في إطار المؤسسة الاقتصادية (١٩٦٩)لم تكن في وضع يؤهلها لتناول الجوانب غير الاقتصادية. ولذلك استحدثت وزارة التخطيط في ١٩٧٣ بينما صدر قرار إنشاء الوحدات التخطيطية في الوزارات في ١٩٧٢ اتبعت لوزارة التخطيط في ١٩٧٤. كما أنشيء مصرف اليمن كبنك مركزي وصدر قانون بتنظيم الجهاز المصرفي في ١٩٧٢.

ورغم محدودية الخطة فقد اعتمدت لها أهداف كبيرة تبدأ بزيادة مطردة في الدخل الحقيقي للفرد، وزيادة فرص العمالة المنتجة وتدريب الفنيين والإداريين والعمال المهرة، ومضاعفة الانتاج الصناعي في ثلاث سنوات والاهتمام بالصناعات كثيفة العمالة التي تحل منتجاتها محل الواردات. وزيادة المساحة المزروعة ورفع انتاجية الزراعة وتطوير الثروة السمكية وشبكة المواصلات بما يساعد على التحول من اقتصاد خدمي إلى انتاجي. وتحقيق توزيع عادل للانتاج الوطني ودعم الملكية العامة والتعاونية وتشجيع رأس المال الوطني وخفض العجز في ميزان المدفوعات وتنشيط تجارة إعادة التصدير وتوسيع نطاق الخدمات الثقافية والتربوية والصحية، والاهتمام بالبحث الجيولوجي والتنقيب عن النفط والمعادن وتحقيق التكامل بين شطري اليمن. غير أن محدودية الموارد المالية وشحّ الموارد الطبيعية وعجز القطاع الانتاجي عن النمو السريع وتدهور الخدمات ونقص الكوادر الفنية، كل ذلك أدى إلى عدم تحقيق هذه الأهداف وتزايد الاعتماد على الخارج، بينما لم يتجاوز النمو ١,٢٪ مقابل ٣,١٪ للسكان. وقد تم بمساعدة خارجية تطوير أسطول الصيد وعمليات التبريد والنقل وحفظ الأسماك وطحنها، وأنشئت في ١٩٧٠ الهيئة العامة للثروة السمكية، وأمكن التحول من الأسماك المجففة إلى المجمدة، ونظم باقي نشاط الصيد في جمعيات تعاونية تقدم لها الهيئة قروضاً ومساعدات فنية وتسويقية فأمكن الاستغناء عن استيراد الأسماك في ١٩٧٥ والتحول للتصدير. وكان لا بد من الاعتماد على المساعدات الخارجية لتطوير البنية الأساسية. فبالرغم من أن مساحة الدولة تعادل مساحة إيطاليا فإنها تفتقر إلى شبكة للنقل تساعد على الترابط الاقتصادي والاجتماعي للمجموعات السكانية المتشتتة. فقد اكتفت السلطات البريطانية

بتطوير النقل في منطقة عدن التي حصلت أيضاً على الكهرباء كما اقتصرت التليفونات عليها وعلى الميناء الآخر المكلا.

وقد روعي الحذر في الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٤/١٩٧٨ التي أدى قصور قاعدة البيانات فيها إلى خلوها من أهداف للمتغيرات الاقتصادية، التي بدأ تجميعها من خلال عمليات المتابعة. فلم يحسب معدل النمو، وجرى تخمين لسنة الأساس وحددت أهداف جزئية بشيء من المبالغة. ورغم نقص الكوادر المدربة فقد اتضحت إمكانيات تنفيذ تفوق التقديرات الحذرة. وعمدت الدولة إلى الحد من الاستهلاك الخاص بزيادة الضرائب وخفض أجور الموظفين لرفع مساهمة الموارد التمويلية الوطنية. وفي الوقت نفسه أدى تحسين العلاقات مع الدول المجاورة إلى ارتفاع التحويلات الخارجية من ٣٠٠ ألف دينار إلى ٣,٥ مليون ثم ١٦ مليوناً. كما زادت دخول المغتربين من ٦,١ مليون إلى ١٨,٢ ثم ٣٣,٢. واستخدمت الموارد الخارجية بالكامل في الاستثمار الذي ارتفع إلى ٢٠٪ من الدخل القومي. ولذلك ارتفع الاستثمار المخطط من ٧٥ مليوناً إلى ٢٧٦ مليوناً وإن كان المنفذ ١٩٦، وإن كان جانب كبير من الزيادة يرجع إلى التضخم العالمي وارتفاع تكاليف المشروعات عما كان مقدراً لها، وتعديل تصاميم بعضها لاتضاح أخطاء في تقدير حجم الطلب. ورغم أن المصفاة تراجَعَ إنتاجها إلا أن ارتفاع أسعار النفط زاد من قيمته. وشجع هذا على تأميمها في ١٩٧٧ خاصة وقد أهملت الشركة البريطانية تطويرها. وقد بلغ معدل النمو ٩٪ وارتفع الناتج الصناعي بحوالى ٦١٪ والسمكي بحوالى الربع، وكان هو العنصر النشط في التصدير حيث جمدت الصادرات الأخرى. ومع ذلك فإن نقص العمالة الماهرة والخبرة الفنية بدأ ينعكس على قصور عمليات الصيانة، كما أن تعدد مصادر التوريد مع تعدد مصادر المساعدات أدى إلى تزايد توجه التجارة الخارجية إلى الدول الصناعية وانخفاض التجارة العربية، كما أدى إلى تعدد مصادر التوريد مع تعدد مصادر المساعدات مما أدى إلى تزايد توجه التجارة الخارجية إلى الدول الصناعية وانخفاض التجارة العربية، كما أدى إلى تعقد مشكلة قطع الغيار. وبدأ الفائض المؤقت في ميزان المدفوعات ينحسر تدريجياً، كما تزايد الاعتماد على الاستيراد وإن كان ثلثه فقط للاستهلاك والثلثان للمواد الوسيطة والرأسمالية.

وقد تطورت عملية التخطيط في الخطة الخمسية الثانية ١٩٧٩/١٩٨٣ التي احتوت على خطط للانتاج والاستثمار والتمويل والقوى البشرية والعمالة والأجور والتشييد والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية، وعلى مؤشرات تطور اجتماعي وثقافي وتعليمي. واستهدفت معدلاً للنمو ١١,٦٪ واعتمدت على تمويل خارجي بنسبة ٦٨٪. غير أن العمل بها توقف لتبدأ خطة جديدة للفترة ١٩٨١/١٩٨٥ لتتفق مع قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية واستراتيجية العمل العربي المشترك في بدايتها، وكذلك مع مجلس التعاضد للدول الاشتراكية حيث التحقت به الدولة كعضو مراقب وأعيد تقييم الخطة السابقة، وأدخلت التنمية الاقليمية في الاعتبار. وتمت الاستفادة من شمول تقارير المتابعة لجميع مؤشرات الخطة اعتباراً من ١٩٧٩. وقد ارتفعت نسبة التمويل الخارجي إلى ٧٢٪ رغم العمل على تخفيض عجز الميزانية وعجز ميزان المدفوعات، بالحد من النفقات الجارية غير الضرورية والعمل على تحسين الأداء الاقتصادي والإداري. وتقرر توحيد الميزانيتين الجارية والإنمائية في ميزانية واحدة. كما أخذ في الاعتبار مساهمة التحويلات في التنمية وفي الإسكان. غير أن الأحداث الدامية التي مرت بها الدولة في نهاية هذه الخطة دمرت الكثير من المرافق والمنشآت مما يقتضي عدة سنوات لإعادة التعمير. ولا

تزال مؤشرات نوعية الحياة شديدة الانخفاض. فتوقع الحياة عند الميلاد يبلغ ٤٧ سنة فقط ومعدل وفيات الأطفال الرضع ١٤٦ في الألف، ونصيب الفرد من السعرات الحرارية ٩٤٪ من المتطلبات. وتبلغ نسبة الأطفال المسجلين في التعليم الابتدائي ٦٧٪ (٩٧٪ ذكور، ٣٦٪ إناث) وفي التعليم الثانوي ١٩٪، بينما المديونية الخارجية ٦٧٠ دولاراً للفرد (مقابل ٥٥٠ دولاراً كنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي). ورغم وضوح ضرورة التكامل الاقتصادي مع الدول العربية خاصة بدءاً بالشطر الشمالي لليمن، فإن الاتجاهات الأخيرة تبدو متباعدة عن ذلك.

## ٤ ــ المجموعة الرابعة

### ٤ ــ ١ دولة الإمارات العربية المتحدة

كان النشاط السائد في معظم إمارات الخليج في الماضي هو صيد السمك واللؤلؤ والرعي وقدر محدود من الزراعة ثم التجارة. وأدت صعوبة الحياة إلى محدودية نمو السكان حيث بلغ معدل النمو ٥٠,٥٪ سنوياً في الفترة ١٩٥٠/١٩٦٠. ثم بدأ اكتشاف النفط في أبو ظبي في ١٩٦٢ وبدأت الإمارة مرحلة جديدة لإنشاء جهاز إداري متطور وإنشاء مجلس للتخطيط في ١٩٦٨، ووضعت خطة للفترة ١٩٦٨/١٩٧٢ بغرض تطوير الجهاز الإداري والهياكل الأساسية. وتلتها دبي التي بادرت في ١٩٦٥ إلى تطوير هياكلها الأساسية وإنشاء قاعدة تمكنها من احتلال مركز تجاري متقدم، وتكررت الصورة في أوائل السبعينات بالنسبة إلى الشارقة ولكن بنسبة أقل. وباستثناء النفط فإن الموارد الطبيعية محدودة، تقتصر على بعض الخامات غير المعدنية ومواد البناء، كما أن الأرض الممكن زراعتها ضئيلة معظمها في إمارة رأس الخيمة ومنطقة العين، والمياه كذلك محدودة وترتفع فيها نسبة الملوحة مما يجعلها لا تصلح إلا لمزروعات خاصة. ورغم توفر إمكانيات الصيد فإنه لم يتطور إلا في السبعينات باستخدام الوسائل الحديثة. ولذلك فإن النفط أصبح يكّون أكثر من ٩٥٪ من الدخل والموارد المالية والصادرات.

ومع بدء الاتحاد بين الإمارات السبع في ١٩٧١ انتقلت النهضة العمرانية إلى باقي الإمارات ليتسابق معظمها إلى إنشاء موانىء ومطارات ومحطات توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر. وصدر مرسوم اتحادي في ١٩٧٢ بإنشاء وزارة اتحادية للتخطيط، جرى في ١٩٧٤ تنظيمها وإصدار قانون بشأن البيانات الإحصائية، وأعيد تنظيمها في ١٩٧٨. كما صدر مرسوم آخر في ١٩٧٣ باعتبار الخطة أساس النشاط الاقتصادي للدولة، حيث توضع خطة عامة شاملة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تنقسم إلى خطط متوسطة الأجل وأخرى سنوية تفصيلية. كما أنشيء في تلك السنة مجلس التخطيط القومي الاتحادي، أعيد تشكيله في ١٩٧٩. وأصدر مجلس الوزراء قراراً في ١٩٧٤ بتحديد الأهداف العامة للتنمية. وحدث ذلك في فترة تعاظمت فيها القدرات المالية مع ارتفاع أسعار النفط، فاندفعت عملية التنمية في طريقها دون انتظار لبرامج منسقة، اعتمادا على ما يتوفر من دراسات حول مشروعات. وأدى ذلك إلى سرعة تجاوز الطاقة الاستعابية مما أدى إلى تباطؤ وتيرة النمو في ١٩٧٦، ودعا إلى مراجعة في ١٩٧٧ أدت إلى اتخاذ إجراءات مالية ومصرفية لتحقيق مزيد من الانضباط في عملية التنمية، ووضع ضوابط لتحقيق توازن في أبعاد ثلاثة: الهيكل الاقتصادي القطاعي والتركيبة السكانية والتنمية الإقليمية، وتفادي التنافس المدمر بين الإمارات، ومحاولة التركيز على استثمارات تحقق معدلات أعلى للنمو وقدر أكبر من التفاعل مع الاقتصاد القومي ومن الاستفادة من قاعدة القطاع الاستخراجي،

بمستوى أعلى من التنسيق يلغى التكرار لنفس المشروعات في الإمارات المختلفة. غير أن وجود ميزانيات للإمارات بجانب الميزانية الاتحادية التي تسهم في مواردها الإمارات حسب قدراتها حد من إمكانيات التنسيق وأضعف من إمكانيات تقليل فوارق النمو بين الإمارات، خاصة وأن موارد هذه الميزانيات تتفاوت بحكم تفاوت مصادر الثروة الطبيعية التي ظلت بيد الإمارات. ولذلك وضعت الدولة في ١٩٧٩ برنامجاً لإعداد خطة خمسية تبدأ في ١٩٨١ وبدأ إعدادها من خلال لجان تعمل في وزارة التخطيط.

ويعتبر القطاع الصناعي هو القطاع الواعد بالنمو. ولذلك صدر في ١٩٧٢ قانون تنظيم شؤون الصناعة لاجتذاب القطاع الخاص خاصة للصناعات الاستهلاكية والخفيفة بمنح إعفاءات جمركية وضريبية على المستلزمات والدخل، وإن كانت الضرائب بأنواعها شبه معدومة. وقد أوصت بعثة للبنك الدولي في ١٩٧٣ بالتركيز على ثلاث مجموعات صناعية: صناعات صغيرة لمواد البناء توجه للسوق المحلي، وأخرى متوسطة للمواد غير المعدنية والخشبية وطحن الدقيق لتلبية الاحتياجات المحلية مع إمكان وجود فائض للتصدير. ثم صناعات تصديرية تستفيد من المواد الأولية المتوفرة لا سيما الغاز الرخيص كالأسمدة الأزوتية والألومنيوم، وهو ما يتفق مع التوجه القائم نحو تصدير المواد النفطية مصنعة بدلاً من تصديرها في شكل خامات. غير أن حكومات الإمارات اتجهت في هذا المجال دون تنسيق الأمر الذي أدى إلى تكرار المشروعات بسبب تماثل قاعدة الموارد، خاصة الإمارات النفطية الثلاث، وإن حدث شيء من التنوع. فقد ركزت إمارة أبو ظبي على الإسمنت والسماد والطابوق، واهتمت دبي بإنشاء الحوض الجاف الضخم الذي يتسع للسفن العملاقة وبالصناعات المعدنية، واتجهت رأس الخيمة إلى الصناعات الزراعية والاستهلاكية بحكم ميزتها النسبية الزراعية.

وقد تنازع النمو الصناعي اعتباران. الأول هو الرغبة في تنويع مصادر الدخل وإعداد إنتاجية تحل محل النفط، والثاني هو التخوف من عدم توفر فرص النجاح بسبب ضيق السوق ونقص اليد العاملة وضعف الخبرة بالتسويق الداخلي والخارجي. ولم يكن التمويل هو العائق بل المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وحتى ١٩٧٥ كانت الصناعة السائدة هي الاستهلاكية. ثم تزايدت أهمية مواد البناء خاصة مع توسع نشاط الإنشاء بداية للهياكل الأساسية ثم بالتوجه نحو الإسكان الحديث. وبدأت بعض المصنوعات تدخل حيز التصدير إلى جانب المواد النفطية وإعادة التصدير التي نشطت في ظل نظام التوكيلات للتوزيع في منطقة الخليج. ثم تصاعد وزن الصناعات كبيرة الحجم كثيفة رأس المال. بحيث ارتفعت الاستثمارات الصناعية في ١٩٧٧ إلى ثمانية أمثال مستواها في ١٩٧٢، وتضاعف الانتاج الصناعي بسرعة أكبر من الكهرباء والمياه والزراعة التي زادت خلال النصف الثاني من السبعينات إلى الضعف. وأمكن رفع معدل النمو غير النفطي إلى ١٦٪. غير أن المجموعة الأخيرة من الصناعات زادت من الطلب على العمالة رغم كثافتها الرأسمالية وذلك بسبب حجمها النسبي. ولذلك فإن النمو السريع كان مصحوباً بتصاعد سريع في نسب الوافدين ليشكلوا ٩٠٪ من القوى العاملة، ٧٥٪ من السكان مما ترتب عليه مشاكل اجتماعية وسياسية بل واقتصادية نتيجة ضرورة توفير متطلبات الحياة لهم في الوقت الذي يجري التركيز فيه على تنمية الاقتصاد الوطني. كذلك تزايد الارتباط بالسوق العالمي نتيجة لارتفاع نسب التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً. وفي الوقت نفسه بقيت فوائض وُجِّه جانب منها للاستثمار الخارجي خلال مرحلة تضخم عالمي مستمر واضطراب في أسواق

الصرف والمال. ووجه جانب آخر للاسهام في مشروعات عربية مشتركة، وجزء ثالث لتقديم معونات ميسرة لدول عربية وصديقة نامية، وقد دعا كل ذلك إلى إصدار قوانين وتشريعات لاستكمال الأوضاع التنظيمية كقانون الصناعة الإتحادي، وتطوير مؤسسات الدولة الحكومية والخاصة كقانون المصرف المركزي وتنظيم القطاع المصرفي. كما توفرت معلومات مناسبة من خلال المسوحات والتعدادات والبيانات والدراسات المتخصصة اللازمة لإعداد البرامج والخطط.

وفي هذا المناخ أعدت الخطة الخمسية ١٩٨١/١٩٨٥ أهدافاً جاء في مقدمتها الوصول إلى حجم وتركيب سكاني أمثل وتحديد الاحتياجات من اليد العاملة بما يتفق ومتطلبات النمو مع زيادة مساهمة العمالة الوطنية ورفع نسبة السكان الوطنيين. والعمل على رفع مستويات المعيشة وتطوير قدرات الإنسان. وتوسيع القاعدة الانتاجية غير النفطية خاصة الصناعة واكتساب قوة دفع ذاتية لاستمرار النمو وإقامة دولة اتحادية مستقلة وقوية ذات علاقات تعاونية وتكاملية خليجياً وعربياً. وإشباع أقصى قدر من الحاجات الأساسية المادية والمعنوية وتطوير قدراته الخلاقة باعتبار الإنسان غاية التنمية ووسيلتها. وتوفير أكبر قدر ممكن من الأمن الغذائي وإحداث تنمية متوازنة بين الإمارات وترشيد الاستهلاك العام واستخدام الميزانيات لتحقيق عدالة في التوزيع بين فئات الدخول والإمارات. وترشيد الاستثمار الخارجي للفوائض وتوجيهها لأصول مغلة تحقيقاً للأمان. والارتفاع بمستوى وكفاءة الإدارة الحكومية لتواكب متطلبات تنفيذ الخطة. غير أن الخطة لم تعتمد رسمياً.

غير أن الثمانينات شهدت تطورات عديدة في مقدمتها تراجع أسعار النفط ثم إنهيارها مؤخراً مما أثر تأثيراً واضحاً على الموارد المالية وأدى إلى تعديلات سريعة في كل من الانفاق الجاري والاستثماري. كذلك فإن انكماش الإنفاق العام أدى إلى نوع من الركود أدى إلى سلسلة من الآثار التي تتطلب إعادة حساب جدوى كثير من النشاطات بما في ذلك قطاع الإسكان. وأدى ظهور مجلس التعاون وعقد الإتفاقية الاقتصادية إلى تغيير في بعض السياسات وفي بعض القواعد الحاكمة للسوق المحلي. بينما أضافت تطورات حرب الخليج أبعاداً جديدة ومتغيرة، حيث أسهمت في فترة في تنشيط بعض القطاعات خاصة النقل ثم تحولت إلى إلقاء أعباء مالية وأمنية متزايدة. وكشفت هذه التطورات عن مدى هشاشة الهيكل الاقتصادي وحساسيته للمتغيرات الخارجية التي لا بد أن تترك آثارها لأمد غير قصير على مستقبل التنمية. ومع ذلك يمكن القول إن الدولة استطاعت أن تطوي أشواطاً طويلة في أقل من عقدين من الزمان. حيث أمكن تخفيض معدل وفيات الأطفال من ١٠٤ في الألف إلى ٣٦ ورفع توقع الحياة عند الميلاد من ٥٩ سنة إلى ٧٢ سنة والنزول بنسبة السكان إلى كل طبيب إلى ٧٢٠ وهو أقل مما حققته اليابان، وشهدت أكبر نقص في معدلات الوفيات على مستوى المنطقة بل والعالم أجمع وهو ٧٩ في الألف. واستطاعت أن تفي بمعدل نمو سكاني يتجاوز ١١٪ وهو أعلى مما شهدته دول المنطقة والعالم. وارتفعت بمعدلات تسجيل التعليم الابتدائي لكل من الذكور والإناث إلى ٩٥٪ وبمعدلات التسجيل في التعليم الثانوي من ٢٢٪ إلى ٥٤٪. غير أن الخاصية التي تنفرد بها دولة الإمارات هي كونها دولة اتحادية، الأمر الذي يجعلها رائدة في تجربة التنمية التكاملية. ورغم ما حققته الإمارات الصغيرة من منافع نتيجة انضمامها للاتحاد إلا أن أسلوب التخطيط وأسلوب الميزانيات العامة ما زال بحاجة إلى تطوير لإيجاد قواعد واضحة لحساب التكلفة والعائد وإعادة التوزيع وإحداث التوازن الإقليمي. ومثل هذه التجربة تكون ذات فائدة للتجارب التكاملية الأخرى، خاصة لدول مجلس التعاون.

## ٤ ــ ٢ دولة البحرين

تعتبر دولة البحرين أصغر دولة عربية من حيث المساحة، وأقدم الدول النفطية الخليجية حيث اكتشف فيها النفط في ١٩٣٢، وإن كان بكميات محدودة أدت إلى إدراك الدولة أنها لا بد أن تسارع إلى استغلاله قبل نضوبه (وكان مقدراً له ثلاثون عاماً). ولذلك فقد ركزت خلال الفترة ١٩٥٠/١٩٧٠ على خلق فرص لأنشطة أخرى تجارية ومالية وخدمات بحرية وذلك بإنشاء واستكمال الهياكل الأساسية لربط البلاد بشبكة متكاملة من الطرق والمواصلات والموانىء والمطارات ومحطات اتصال سلكية ولاسلكية. كما أن شركة الملاحة الهندية البحرية التي كانت تسيطر على الخطوط البحرية العالمية في الربع الأول من القرن الحالي اتخذت من البحرين مركزاً لإعادة التصدير للدول المحيطة نظراً لتوفر موانىء مجهزة بتسهيلات شحن وتفريغ تميزت بها عن باقي دول المنطقة. كذلك ساعدت الدول الأجنبية التي لها أساطيل في المنطقة على إقامة منشآت صناعية لتكرير النفط تقوم بتزويد سفنها بالوقود. وقد بدأت الدولة تستورد الخام من جيرانها عندما تضاءل إنتاجها من النفط.

وقد أدى هذا إلى تخلي السكان عن صيد اللؤلؤ نظراً لمخاطره ولتدهور أسواقه بظهور اللؤلؤ الصناعي، غير أن جانباً منهم لا يزال يعيش على الصيد خاصة بعد أن تأسست في ١٩٦٥ شركة البحرين للصيد بمشاركة إنجليزية تقوم بصيد وتجميد وتصدير الأسماك والروبيان.

وتظل الإمكانيات الزراعية محدودة حيث تزرع ١٠٪ من المساحة على مياه الينابيع ثلثاها نخيل والباقي خضر وفاكهة. ويصعب التوسع في الزراعة نظراً لارتفاع الملوحة وهجرة السكان إلى الأنشطة الأخرى. وتتميز البحرين أيضاً بأنها أسبق دول المنطقة إلى إنشاء المدارس بحيث أمكنها رفع نسب التعليم الثانوي إلى ٧٧٪ لتصبح ثاني دولة عربية بعد الكويت (خلال الثمانينات).

ولذلك فقد بدأت البحرين عهد الاستقلال في ١٩٧١ بقاعدة أساسية وسكانية متطورة. كما أنها أقل في الاعتماد على الإيرادات النفطية من جاراتها حيث تعتمد الميزانية العامة على مصادر أخرى كالضرائب والرسوم غير المباشرة وإن كانت لا تفرض ضرائب على الدخول. من جهة أخرى فإن معدل النمو السكاني أكثر اعتدالاً فيها حيث يسهم الوطنيون بأكثر من ٦٠٪ من القوى العاملة. وقد بدأت في مطلع السبعينات صناعة للألومنيوم غير المشكل للاستفادة من الوفرة النسبية في الغاز. غير أنها لم تحاول إقامة صناعات إحلال محل واردات نظراً لضيق السوق المحلي. ولذلك فهي تعتمد على الاستيراد بدرجة كبيرة لمواجهة متطلبات الاستهلاك والانتاج التصديري ولإعادة التصدير من خلال نظام الوكالة لمنطقة الخليج. ولا يوجد برنامج محدد للتصنيع غير أن الدولة تشجع القطاع الخاص على إنشاء صناعات لتزويد السوق المحلي ببعض احتياجاته الغذائية والدخول كشريك معه في صناعات كبيرة كما تهتم بالصناعات المحورية المرتبطة بالموارد النفطية وبالألومنيوم وباحتياجات الحوض الجاف وهو مشروع مشترك لدول الأوابيك.

ولم تعتمد الدولة التخطيط كأسلوب للتنمية، واكتفت بالميزانية العامة وبنوع من التخطيط القطاعي لتحديد الأولويات في كل مرحلة. واهتمت بالقوى العاملة فأنشأت مجلساً أعلى للتدريب المهني، وبربط التعليم بالاحتياجات من التخصصات المختلفة. وتقوم وزارة المالية والاقتصاد بالتنسيق بين البرامج القطاعية. ثم تحولت في ١٩٧٨ إلى ميزانيات لسنتين توفيراً للجهد ثم انتقلت في ١٩٨٢ إلى

برنامج رباعي. وتتولى إدارة التخطيط والشؤون الاقتصادية في الوزارة الإشراف على تحضير وتنسيق البرنامج من خلال لجان مع الوزارات المختصة. وقسم البرنامج الرباعي بدوره إلى ميزانيتين ثنائيتين وحددت له أهداف تتضمن توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي وتنويع مصادر الدخل وتكثيف الانتاج الزراعي والحيواني وتحقيق اكتفاء ذاتي من الخضر والألبان واللحوم والأسماك يقلل من الحاجة إلى الاستيراد. وتطوير الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والإسكان وربط برامج التعليم بمتطلبات التنمية وتطوير البنية الأساسية والاهتمام بالأبحاث والمسح لاستكشاف وتنمية المزيد من الموارد الطبيعية والمادية والبشرية. وترشيد الاستهلاك وتشجيع الإدخار والاستثمار. وتحقيق توازن قطاعي. وقد أسهم البرنامج في ضبط الإنفاق ليتمشى مع الأولويات، ولذلك فإن متابعته هي أساساً متابعة مالية وليس بمدى إنجاز الأهداف وآلية تنفيذه هي الميزانية أما المتابعة فتقوم بها إدارة التخطيط والشؤون الاقتصادية بدلاً من إدارة الميزانية. ونظراً لعدم الدقة في التقديرات ولتعرض الإيرادات للإنخفاض فقد جرت مراجعة للبرنامج ليتمشى مع القدرة على التنفيذ. ثم شكلت في فبراير ١٩٨٥ لجنة من الوزارات برئاسة وكيل وزارة المالية لبحث الخيارات الاستراتيجية وانتقاء استراتيجية شاملة وأشركت في لجانها الفرعية أعضاء من القطاع الخاص. وقد بدأ الاقتصاد البحريني يتكيف مع الآثار المترتبة على افتتاح الجسر الذي يربط الدولة بالسعودية والذي أسهم في التخفيف من قبضة الاحتكارات على السوق المحدود.

وهكذا فإن البحرين استطاعت أن تحقق إنجازات ملموسة على مدى أطول من الزمن ودون أن تتأثر بالفورة النفطية بنفس درجة تأثر جاراتها. غير أنها تقف معها في مفترق الطرق في أعقاب الشعور ببدء مرحلة جديدة تختلف عن مرحلة الوفرة المنقضية. وهي تمثل اقتصاداً شديد الصغر وبالتالي شديد الاعتماد على الخارج، مما يزيد من أهمية التوجه التكاملي ليواصل السير في عملية التنمية.

## ٤ ــ ٣ سلطنة عمان

تعتبر عمان أفقر مجموعة الدول الخليجية، حيث يصل دخل الفرد فيها إلى ٣٠٪ منه في جاراتها الإمارات، كما أن القيمة المضافة للفرد في القطاع الاستخراجي هي أقل المستويات في المنطقة، ورغم التحسن السريع في نصيب الفرد من الصناعات التحويلية فما زال مستواه متواضعاً، وإن تجاوز نصيبه من الزراعة التي لا يعمل بها سوى وطنيين. وتعتبر عمان من الدول المصدرة والمستوردة للعمالة في نفس الوقت حيث يعمل عمانيون في دول خليجية مجاورة سعياً وراء أجور أعلى بينما يجري استيراد عمالة أجنبية لمواجهة احتياجات الدولة خاصة بعد ١٩٧٣. وقد اعتمدت السلطنة على برامج استثمارية سنوية خلال النصف الأول من السبعينات ثم قامت بوضع خطط خمسية بعد ذلك. وتوجهت البرامج الأولى نحو الخدمات والتشييد والإسكان والمرافق والموانىء والمواصلات. ومع تطور القطاع الانتاجي انخفضت أهمية الأغذية في الاستيراد من ٤٢٪ إلى ١٤٪ وحلت محلها الاستثمارية من ٢١٪ إلى ٤٦٪. وقد تأثرت الدولة مثل باقي الدول النفطية بالتراجع الكبير في عائدات النفط كما يتضح من الجدول التالي:

غير أنها استطاعت، نتيجة تواضع قاعدتها الصناعية أن تتفادى ما وقعت فيه الدول النفطية الأخرى من تراجع موقف الصناعات التحويلية بسبب تأثرها بالنفط.

وقد حققت عمان تطوراً ملموساً في الجانب الصحي بالقياس إلى مجموعة الدول منخفضة الدخل وإن كان ما زال شديد البعد عن جاراتها فقد انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من ١٧٥ في الألف

## نصيب الفرد من الناتج القومي
## ومن الصناعات في الدول النفطية (بالدولار)

| الدولة | الناتج القومي | القيمة المضافة ـ الاستخراجية | | | الصناعة التحويلية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٨٤ | ١٩٨١ | ١٩٨٦ | الانخفاض٪ | ١٩٨١ | ١٩٨٦ |
| عمان | ٦٤٩٠ | ٤٢٠٤ | ١١٣٣ | ٧٣ | ٦٧ | ١٨٠ |
| ليبيا | ٨٥٢٠ | ٥١٢٩ | ١١٩٠ | ٧٧ | ٣٧١ | ٣٣٦ |
| البحرين | ١٠٤٧٠ | ٣٤٠٥ | ١٦٠٩ | ٥٣ | ١٧٢٧ | ١٤٠١ |
| السعودية | ١٠٥٣٠ | ١٠٥١٩ | ١٨٨٥ | ٨٢ | ٧٩٠ | ٦٠٤ |
| الكويت | ١٦٧٢٠ | ١٠٠٥٠ | ٣٥٤٦ | ٦٥ | ٨٣٧ | ٧٢٣ |
| قطر | ١٩٨١٠ | ٢١٣١٦ | ٤٧٥١ | ٧٨ | ١٥٧٥ | ١٤٢٨ |
| الإمارات | ٢١٩٢٠ | ١٨٠٠٧ | ٥١٤٥ | ٧١ | ٢٠٧٦ | ٢٠٧١ |

المصدر: تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم، ١٩٨٦.
الجامعة العربية وآخرون: التقرير الاقتصادي العربية الموحد ١٩٨٧.

في ١٩٦٥ (مقابل ١٤٧ للدول منخفضة الدخل) إلى ١١٠ في ١٩٨٤ (مقابل ١١٤) وارتفع بالتالي توقع الحياة عند الميلاد من ٤١ إلى ٥٣ سنة. وبينما تجاوزت نسبة المسجلين في التعليم الابتدائي نظيرتها في السعودية (٨٣٪ مقابل ٦٩٪) فإن نسبة المسجلين في التعليم الثانوي لا تزال منخفضة (٢٨٪ مقابل ٣٦٪ للسعودية). وشهدت السلطنة هجرة مستمرة من الريف إلى الحضر رفعت نسبة السكان الحضريين من ٤٪ إلى ٢٧٪ وهي نسبة تقارب السائد في الدول المنخفضة الدخل. ورغم ارتفاع الإيرادات العامة من النفط إلى ٧١٪ في ١٩٨٣ مقابل ٢٤٪ في ١٩٧٢ وهو ما أدى إلى تناقص أهمية الموارد الضريبية، فإنها تعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدات الرسمية الخارجية حيث بلغ نصيب الفرد منها في ١٩٨٤ حوالى ٦٤ دولاراً، وتبلغ مديونيتها الخارجية ١٧٪ من ناتجها القومي في ١٩٨٤، يضاف إليها ٤٪ أخرى مديونية قصيرة الأجل. ورغم الانخفاض الطفيف في قيمة وارداتها من السلع والخدمات في ١٩٨٦ عنها في ١٩٨٥ فإن رصيد الميزان الجاري للسلع والخدمات تحول من فائض يوازي ١٢,٥٪ من الناتج المحلي إلى عجز ١٣,٥٪، بينما كان العجز للسعودية ٧٪ فقط، وهو ما يشير إلى دخول السلطنة مرحلة حرجة تتطلب منها اتباع سياسات تواجه بها الموقف المالي المتغير بينما لم تتمكن بعد من تحقيق مستويات ملائمة من النمو. وهذا يثير أيضاً مشاكل خاصة بالنسبة للموقف من الإجراءات التكاملية لدول مجلس التعاون.

### ٤ ــ ٤ دولة قطر

تمثل قطر أصغر الدول العربية من حيث عدد السكان الذين يقطنون في شبه جزيرة تحدها السعودية من الجنوب. وقد بدأ تصديرها للنفط في ١٩٤٩ ولكن انتاج النفط تزايد منذ ١٩٦٤ حينما بدأ إنتاج الحقول البحرية. وبدأ بذلك مستوى المعيشة يتجه إلى الارتفاع كما أن السكان تزايد عددهم

خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ بمعدل ٨٪ نتيجة استخدام عمالة أجنبية بلغت نسبتها في ١٩٧٥ حوالى ٨٣٪ من القوى العاملة. وأصبح النفط يشكل ٧٥٪ من الناتج المحلي وحوالى ٩٥٪ من إيرادات الحكومة ومن الصادرات. وأدى النفط إلى تراجع النشاطات التي كانت تسود معظم الإمارات الخليجية وهي صيد الأسماك واللؤلؤ والرعي ونشاط زراعي محدود، وإن كان الانتاج الزراعي استطاع أن يتطور ليحقق اكتفاءً في الخضروات والأعلاف مع بعض الفائض للتصدير. كما تطور قطاع الصيد بمشاركة أجنبية خاصة لتصدير القريدس المجمد ابتداء من ١٩٦٦.

واكتفت الدولة منذ استقلالها في ١٩٧١ باستخدام أسلوب الميزانية العامة لتنشيط الوضع الاقتصادي، مع قيام الأجهزة القطاعية بتخطيط خاص بها، وذلك ضمن سياسة عامة تستهدف المحافظة على الثروة الناضبة لأطول فترة ممكنة مع محاولة تنويع القاعدة الانتاجية وتوفير الخدمات اللازمة لرفع مستوى المعيشة. واتجه اهتمام خاص نحو الصناعة حيث تعنى بها عدة جهات تعمل مع وزارة المالية والبترول. فلجنة تنمية الصناعة تشرف على تشجيع وتنمية الصناعات الوطنية بدراسة الاقتراحات والنظم بهدف تنظيم وحماية الصناعات الوطنية واقتراح سياسات للحوافز والإعانات. وانشىء في ١٩٧٣ مركز فني للتنمية الصناعية يقوم بإعداد خطط ومشروعات التصنيع لاستغلال الثروات الطبيعية. والمساعدة في تخطيط إعداد القوى العاملة المحلية وإنشاء مراكز التدريب والخدمات والمرافق للتنمية الصناعية. وتنظيم عمليات التعاقد مع الجهات الأجنبية وجمع المعلومات اللازمة لإعداد ودراسة المشروعات والبرامج.

وإلى جانب بعض الصناعات الصغيرة للمنتجات الاستهلاكية ومواد البناء تبنت الحكومة إقامة مجمع صناعي ضخم في أم سعيد، ميناء تصدير النفط، حيث أقيمت صناعات كبيرة بمشاركة أجنبية خاصة في الأسمدة والحديد والصلب. وصحب هذا المشروع مشروعات مساعدة لبناء المساكن والمدارس والمستشفيات والطرق والكهرباء والمياه وخدمات الميناء. وتجري حالياً مراجعة لاقتصاديات بعض هذه المشروعات التي تزايدت خسائرها كما تجرى دراسة الخزان الشمالي الضخم للغاز الذي اقترحت له مرحلتان للاستغلال. وأنشأت الدولة جامعة على طراز حديث لتخدم منطقة الخليج. واستطاعت أن تحقق تقدماً في الجوانب الصحية حيث بلغ توقع الحياة عند الميلاد ٧٢ سنة. ونظراً لصغر عدد السكان مع ارتفاع اعتماد الصناعات القائمة على الطاقة فإن معدل الاستهلاك من الطاقة يعتبر من أعلى المعدلات في العالم إذ ارتفع من ١١١ ألف كجم مكافىء نفط في ١٩٧٣ إلى ١٤٩ ألفاً في الثمانينات مقابل ١٣ ألفاً، ١١ ألفاً للبحرين التي تليها. ومقابل ٩ آلاف في كندا التي تعتبر أعلى الدول الصناعية (بسبب مناخها واتساع مساحتها) حيث المتوسط ٤,٩ ألف فقط. وكما في حالة عمان تحولت الدولة من فائض في ميزان السلع والخدمات في ١٩٨٥ يبلغ ١٣٪ من الناتج المحلي إلى عجز يوازي ٨٪ في ١٩٨٦، وإزاء التراجع في الموارد وتزايد مشاكل التصنيع بدأت الدولة تفكر مؤخراً في الأخذ بمنهج التخطيط الشامل لتواجه المرحلة الجديدة التي تواجهها.

## ٤ ــ ٥ دولة الكويت

عاشت الكويت في الماضي على صيد السمك واللؤلؤ والإتجّار فيه والملاحة وتجارة الذهب حتى دخل النفط (المكتشف في ١٩٣٧) حيزاً اقتصادياً تجارياً منذ ١٩٤٦. فاتجهت نحو محاربة الفقر والجهل

والمرض وهي السمات التي يطبعها الاستعمار، من خلال ما يسمى بالتثمين أي شراء العقارات من الأفراد بأثمان سخية (أي تحويلات رأسمالية) أو مساعدات مباشرة أو وظائف عامة، وإنشاء مدارس ومستشفيات حكومية. وتم ذلك من خلال مجلس للإنشاء أقيم في ١٩٥٢، ثم أعدت خطة طبيعية في ١٩٥٤ لتوفير المرافق والإسكان والكهرباء والمياه وتعبيد وإنشاء الطرق. ونمت في ظل ذلك صناعات مواد البناء، كما جرى اهتمام بتطوير إنتاج النفط وزيادة عائداته وتكثيف التنقيب عنه، مما ضاعف إيراداته ٣٦ مرة بين ١٩٥١، ١٩٦٤. وأنشأت الدولة في ١٩٦٠ مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية ليقوم بتخطيط جزئي في المجالات الاقتصادية.

ثم اتجهت منذ استقلالها في ١٩٦١ إلى التخطيط وإلى تقديم مساعدات لشقيقاتها العربية تعزيزاً لاستقلالها. فأنشأت الصندوق الكويتي، أقدم الصناديق العربية، الذي وفر لها قدرة على دراسة المشروعات وخبرة في الاستثمارات، وأنشأت في ١٩٦٢ أيضاً مجلساً للتخطيط يقوم بتحديد الأهداف بعيدة المدى للتنمية وجمع المعلومات وبالدراسات الدورية، كما شكلت لجان تخطيط في الوزارات. وأقامت في ١٩٦٦ معهداً للتخطيط تحول فيما بعد إلى معهد عربي. ووضعت خطة خمسية ١٩٦٧/١٩٦٨ ـ ١٩٧١/١٩٧٢ لتحقيق معدل نمو ٧,٤٪ وتنويع مصادر الدخل، وتطوير النقل والمواصلات وإقامة صناعة بتروكيماوية، والعناية بالمياه لتطوير الزراعة وتنمية الثروة السمكية. وتنمية الموارد البشرية والتدريب الفني والمهني والعناية السمكية. والعناية الطبية والتعليم، وتحقيق عدالة في توزيع الدخل وتحقيق توازن جغرافي. ورغم إقرار مجلس الوزراء للخطة فإن مجلس الأمة لم يبتّ فيها. وأعيد تشكيل مجلس التخطيط في ١٩٧٠. ولم يقم القطاع الخاص بتحقيق الأهداف المحددة له في الصناعة نظراً لتعاظم الربحية في أنشطة العقارات والتجارة فأعد له برنامج للفترة ١٩٧٢/٧١ ـ ١٩٧٦/٧٥ لدفعه إلى إقامة صناعات للاستهلاك المحلي مع إمكان توجيه جانب للتصدير إلى دول عربية، بينما اتجهت الدولة إلى مشروعات كبيرة تقوم على توفر المواد الأولية وتحتاج إلى مهارات إدارية متطورة.

وقد تأثرت فترة الخطة الأولى بنتائج حرب ١٩٦٧ من حيث نزوح أعداد كبيرة من العرب إلى الكويت وتزايد التزامات الدولة المالية. وقد أدى ذلك لنمو سريع في عدد السكان وبالتالي للخدمات والإنشاءات والنقل. ثم تزايدت الموارد المالية والإنفاق العام مع ارتفاع أسعار النفط في ١٩٧٣. وجرى تقييم للمحاولات التخطيطية السابقة غير أن الخطة التي أعدت للفترة ١٩٧٦/١٩٧٧ ـ ١٩٨٠/١٩٨١ لم تتعدَّ كونَها وثيقة مختصرة تحدد أهدافاً عامة، وإجماليات اقتصادية دون ذكر مشروعات محددة. وأدّى تزايد الإنفاق إلى ظهور اختناقات في البنية الأساسية خاصة الموانىء. وتزايد حجم النشاط التجاري مجتذباً القطاع الخاص بسبب التوسع الكبير في الطلب في جميع دول المنطقة. وأدى تراجع الخدمات الصحية إلى وضع خطة طويلة الأجل في ١٩٧٦ تنفذ على خطط خمسية.

وقد أعيد تشكيل مجلس التخطيط في ١٩٧٥ وأنشئت وزارة التخطيط في ١٩٧٦، غير أن مشروع الخطة لم يعرض على مجلس الوزراء، كما أن المجلس لم يمارس نشاطاً. وأعيد تنظيم الوزارة في ١٩٧٩، غير أنها لم تبدأ نشاطها إلا في ١٩٨٤ حينما انتهى الجدل حول ضرورة التخطيط إلى إقرار وضع خطة خمسية ضمن تصور بعيد المدى. وقد جاء في مقدمة أهداف الخطة الخمسية ١٩٨٥/١٩٨٦

ـ ١٩٨٩/١٩٩٠، تعديل التركيبة السكانية حيث تراجع نسبة المواطنين من ٥٠٪ إلى ٤٠٪. كما أكدت على التنمية الإدارية وزيادة إسهام القطاع الخاص وترشيد الإنفاق، والبدء بتعديل مسار الاقتصاد الوطني واستكمال وصيانة عناصر البنية الأساسية لتدعيم القاعدة الإنتاجية بما يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل، وتوفير متطلبات التنمية الاجتماعية وزيادة مساهمة المواطنين في الانتاج.

ويلاحظ أن نسبة الانخفاض في عائدات النفط (الجدول بالبند ٤/٣) كان أقل نسبياً من باقي الدول النفطية (باستثناء البحرين) نظراً لحرص الدولة على ضبط إنتاجها النفطي رغم كبر احتياطياتها نسبياً. كذلك استطاعت الكويت أن تسبق غيرها من الدول النفطية في تعديل صافي عائدات عوامل الانتاج من الخارج لصالحها، من خلال تكوين صندوقين استثماريين، أحدهما للاحتياطي العام والثاني للأجيال المقبلة باعتبار أن ما يحقق من إيرادات حالية وفقاً لمتطلبات الاستهلاك العالمي يفوق حاجة الجيل الحالي فهو ملك لتلك الأجيال. غير أنها اتجهت إلى استثمارات مباشرة خارجية بدرجة أكبر من السعودية مثلاً التي اعتمدت أكبر على الودائع النقدية. وتعتبر الكويت نموذجاً لدولة الرفاهية حيث حققت تقدماً ملموساً في النواحي التعليمية والصحية رفع توقع الحياة فيها عند الميلاد بين ١٩٦٥، ١٩٨٤ من ٦٢ سنة إلى ٧٢ سنة وخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من ٤٣ في الألف إلى ٢٢ في الألف (وكلا الرقمين شديد الانخفاض). ولديها طبيب لكل ٦٠٠ فرد. كما أن نسب التسجيل في التعليم الثانوي تبلغ ٨٣٪ وفي التعليم العالي ١٤٪ وهي تعادل النسبة في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع. وهي تتميز بارتفاع درجة التركز الحضري التي تبلغ ٩٣٪ بعد أن كانت ٧٥٪. ولا تزال من أعلى الدول فيما تقدم من مساعدات رغم تراجع النسبة إلى الناتج القومي من ٧,٣٪ في ١٩٧٥ إلى ٣,٨٪ في ١٩٨٤. ورغم ارتفاع وارداتها السلعية في ١٩٨٤ إلى حوالى ٥١٪ من الناتج المحلي فإن احتياطاتها كانت تعادل واردات ٥,٤ شهر. ومع ذلك فإن الدولة تشعر بأن الطريق أمامها طويل لتحقق تنويعاً في قاعدتها الانتاجية وقدرة على المحافظة في الوقت نفسه على ما أنجزته من تطور كبير في الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية. وأن تحقق توازناً في التركيبة السكانية وترشيداً في الانفاق دون أن يصحب ذلك ركود يحد من الفرص أمام القطاع الخاص بحكم كون الإنفاق العام هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي الداخلي الذي يتجه رغم ذلك للاعتماد على الخارج سواء في الاستيراد أو استثمارات الأفراد. وقد عانت الدولة مؤخراً من كارثة سوق المناخ التي أدت إلى مراجعات لقواعد الاستثمار وأشاعت نوعاً من القلق العام.

## ٥ ــ المجموعة الخامسة

### ٥ ــ ١ جمهورية السودان

رغم الثروات الزراعية الضخمة التي يمتلكها السودان والتي تجعل منه منطقة واعدة بتوفير الكثير من مقومات الأمن الغذائي العربي فإنه نتيجة للتقلبات السياسية المتكررة التي أصابته والتي صحبها عدم التزام ببرامج التنمية ما زال يدخل في عداد الدول الأقل نمواً. وقد اتجه إلى التنمية ببرامج للإنفاق التنموي ١٩٥١/٤٦ و١٩٥٦/٥١ توضع دون فلسفة اجتماعية أو اقتصادية محددة وبغض النظر عن الجدوى. وقد استهل عهد الاستقلال بأمية تبلغ ٩٦٪ وبنقص في المهارات الفنية والصناعية والإدارية وتشتت في السكان وانعزال اجتماعي وفكري وثقافي، وتوجه الإنتاج للاستهلاك الذاتي المحدود وعدم

وجود حوافز لا سيما أن اتساع رقعة الدولة وضعف شبكة النقل لم يتح فرصة للانتاج من أجل السوق. ورغم توفر الثروة الحيوانية فإن وجود نصفها لدى القبائل النيلية في الجنوب أدى إلى تجميدها حيث يرفض هؤلاء استهلاكها أو بيعها. وهناك موارد منجمية بعضها مستغل غير أن الأمر يقضي مزيداً من البحث والتنقيب وتوفير شبكة نقل ومواصلات.

وقد وضعت خطة سباعية عدلت إلى خطة عشرية ١٩٦٢/٦١ ـ ١٩٧١/٧٠ للانتهاء من بعض المشاريع الرئيسية، خصص منها ٦٠٪ للقطاع العام. وقد بدأت الصناعة الحديثة تظهر بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت الصناعة التقليدية يدوية تلبي الاحتياجات المحلية وتوفر نشاط لفترات الركود الزراعي. واتجه القطاع الخاص إلى صناعات استهلاكية بخامات محلية والى صناعات الغزل والنسيج وبعض الصناعات من خامات غير معدنية. غير أن النشاط الصناعي تركز في المنطقة الوسطى خاصة في الخرطوم. وظل الارتباط قوياً بالعالم الخارجي، ومثلت الصادرات الزراعية حوالى ٩٠٪ من الصادرات معظمها قطن وحبوب زيتية وصمغ عربي وحيوانات وجلود خام. بينما كان ٩٠٪ من الواردات منتجات صناعية. وبينما كان المحصول الغذائي الرئيسي هو الذرة البيضاء فإن الاحتياجات من بعض الأغذية كالقمح والأرز كانت تلبى بالاستيراد.

ومع تغير النظام السياسي بثورة ١٩٧٠ أممت معظم مصانع القطاع الخاص ووضعت خطة خمسية ١٩٧١/١٩٧٠ ـ ١٩٧٥/١٩٧٤ تؤكد على تحقيق الاشتراكية وتعزيز دور القطاع العام والحركة التعاونية دون الحد من نشاط القطاع الخاص الذي أعيدت له مصانعه المؤممة. واتجه القطاع العام إلى استثمارات ضخمة في صناعات استراتيجية كالسكر والغزل والنسيج وجوالات الكتان والجلود، وأشرك رأسمال عربي وأجنبي في بعض المشروعات كأسمنت البحر الأحمر وسكر كنانة. ثم صدرت قوانين تشجع الاستثمار الصناعي ومنح ضمانات ضد التأميم والمصادرة وخلق مناخ ملائم للاستثمار ساعد على الدخول في مجالات جديدة كالصناعات المعدنية. غير أن عدم توفر دراسات كافية وضعف الكوادر ونقص الخبرة والمعلومات أدى إلى تعدد مصانع في مجال واحد دون اعتبار لمدى توفر الخامات أو الأسواق مما أدى إلى ارتفاع نسب الطاقات المعطلة. وبالتالي فإن ما استهدفته الخطة من إحلال محل الواردات لتحقيق إكتفاء ذاتي في عدد من السلع ومراعاة اقتصاديات الموقع وتشغيل الطاقات العاطلة وحل المشاكل الإدارية والفنية لوحدات الانتاج العام والخاص وتحقيق التوازن الإقليمي، هذه الأهداف تعذر تحقيقها. فقد ظلت ازدواجية الاقتصاد بين اقتصاد إعاشي وآخر متطور في مناطق محدودة، مما أدى إلى تفاوت في مستويات المعيشة والدخل وهو ما حد من حجم السوق وانحرف بالإحلال محل الواردات إلى تلبية الفئات القادرة التي توجه جانباً هاماً من دخلها نحو سلع متطورة لا سيما المعمرة. وبغياب مسح شامل للموارد تعذر التدقيق في توطين الصناعات وتوفير المستلزمات وأدى عدم كفاية المدخلات الزراعية إلى تخلف الزراعة وبالتالي عدم وفائها بالمتطلبات الصناعية كمستلزمات وكمدخل للإنفاق عليها. وأدت شحة الموارد المالية مع استمرار ضغط الطلب الاستهلاكي على الواردات إلى تواضع المتاح من المواد الوسيطة والسلع الاستثمارية المستوردة. وبدأ القطاع الخاص يتجه إلى الاستثمارات العقارية والتجارة والخدمات خاصة مع تزايد الهجرة خلال الحقبة النفطية وما ترتب عليها من تحويلات نقدية ونقص في الكفاءات والعمالة الماهرة.

وقد أنشئت في ١٩٧٦ الهيئة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية، لتبدأ ببرنامج ضخم في السودان

وضعه الصندوق العربي للإنماء. غير أن المعوقات الإدارية حالت دون تحقيق الأهداف الكبيرة التي عقدت عليه. ووضعت خطة سداسية ١٩٧٨/٧٧ ـ ١٩٨٣/٨٢ ضمن منظور خطة مدتها ١٨ سنة تنتهي في ١٩٩٥/٩٤. واستهدفت تنمية وتطوير الزراعة وانجاز البنيات الأساسية المرتبطة بمشاريع مخططة وقائمة، وللتنمية الزراعية كالخزانات والقنوات، وتطوير الخدمات. وتصنيع السلع الاستهلاكية الرئيسية تحقيقاً للاكتفاء الذاتي وتوفيراً للنقد الأجنبي الذي يوجه للسلع الاستثمارية وتصنيع المواد الأولية الزراعية لرفع القيمة المضافة وزيادة التصدير، وإقامة صناعات تلزم لتطوير الزراعة ولتوفير السلع الوسيطة الرئيسية وتشجيع الصناعات الريفية لتحقيق توازن إقليمي في التنمية الصناعية. وتم الاتفاق مع شركاء عرب وأجانب على مشروعات تفوق استثماراتها بليون دولار. وتمت المشاركة مع اتحاد الجمهوريات العربية ومن خلال مناهج التكامل مع مصر في بعض المشروعات. غير أن تعثر تنفيذ الخطة وتدهور الوضع المالي بتزايد الإنفاق الجاري نتيجة التوسع في نظام الحكم المحلي ونشوب الصراع مع الجنوب، كل ذلك أدى إلى تدخل صندوق النقد الدولي وبدء مرحلة من البرامج الثلاثية للإنعاش التي تجدد كل سنة ابتداء من ١٩٧٩ / ١٩٨٠ . واتخاذ إجراءات مالية أصابت الأجور النقدية والحقيقية بانخفاض حاد مما عجل بتغيير نظام الحكم.

وبدأ في ١٩٨٥ رجوع إلى نظام التخطيط الشامل بخطة ثلاثية للانقاذ تسعى لمعالجة المشاكل الملحة وتشغيل الطاقات العاطلة. غير أن الناتج المحلي ظل يتراجع، خاصة بعد الانخفاضات المتتالية في سعر الصرف فبعد أن كان ٩,٩ بليون دولار في ١٩٨٠ أصبح ٥,٩ في ١٩٨٦ . وارتفع عجز ميزان السلع والخدمات من ٩٪ إلى ١٢٪ منه. وانخفضت الإيرادات العامة من ١٨٪ من الناتج القومي في ١٩٧٢ إلى ١٢٪ في ١٩٨٣ بينما انخفضت النفقات من ١٩٪ إلى ١٧٪ فقط. وارتفع الدين الخارجي من ١٥٪ من الناتج القومي في ١٩٧٠ إلى ٧٧٪ سنة ١٩٨٤، بينما ارتفعت خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات (بعد الجدولة) من ١١٪ إلى ١٤٪ رغم أن الفائدة المتوسطة كانت ١,٨٪، ٣,١٪ على التوالي. واقتصر التحسن في توقع الحياة عند الميلاد على الارتفاع من ٤٠ سنة إلى ٤٨ سنة بين ١٩٦٥، ١٩٨٤، وفي معدل وفيات الأطفال الرضع على الانخفاض من ١٦١ في الألف إلى ١١٣ . ويبلغ الغذاء للفرد ٢١٢٢ سعراً حرارياً تعادل ٩٠٪ من الاحتياجات بينما تراجع الانتاج الغذائي للفرد بين ١٩٧٤، ١٩٨٤ إلى ٩٣٪. ويبلغ الاستيراد للفرد من الحبوب ٢٤ كيلو جراماً منها ٢١ في شكل مساعدات. وارتفعت نسب المسجلين في التعليم الابتدائي من ٢٩٪ سنة ١٩٦٥ إلى ٥٠٪ فقط في ١٩٨٣، بينما ارتفعت النسبة في التعليم الثانوي من ٤٪ إلى ١٨٪. وهكذا فإن السودان عجز عن تحقيق نمو اقتصادي أو اجتماعي تؤهله له موارده التي أهدرها عدم الاستقرار السياسي.

## ٥ ــ ٢ جمهورية الصومال الديمقراطية

تدهور الوضع في الصومال نتيجة الاستعمار الإيطالي البريطاني الذي أنهاه الاستقلال في سنة ١٩٦٠ . فرغم أن الأرض الزراعية تبلغ ٨ ملايين هكتار فإن ما يزرع منها هو مليون هكتار فقط، ثلاثة أرباعه تعتمد على الأمطار والفيضانات، وأهم الزراعات هي الذرة الشامية والموز والقصب والجريب فروت. وتتعرض الزراعة لمحددات شديدة من أهمها ندرة المياه وملوحة الأرض وحرارة الطقس. ولذلك فإن أهم مصادر الحياة للسكان الذين يعاني معظمهم من الأمية هو الرعي حيث يعيش ٨٠٪

منهم على الرعي وعلى الزراعة للاستهلاك الذاتي. غير أن عدم اهتمام المستعمر باكتشاف الموارد المائية وتطويرها وتنمية الغابات اللازمة لصد الرياح وحماية التربة واجتذاب الأمطار وتوفير مواد العلف والأخشاب والوقود، وإهماله مشروعات الري وبحوث تحسين المحاصيل واستزراع أنواع أخرى أو تحسين السلالات، كل ذلك حال دون استقرار أنشطة الزراعة وتربية الحيوان حيث كان لا بد من التنقل المستمر وراء مصادر المياه وعلف الحيوان. وتعمل نسبة ضئيلة من السكان في الزراعة الموجهة للتجارة لا سيما الموز الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد الثروة الحيوانية في التصدير وتوفير العملات الأجنبية الضرورية. من جهة أخرى فإن المواطنين لا يقبلون على الاستفادة من الثروة السمكية الهائلة المتوفرة في سواحل طولها حوالى ٢٨٠٠ كيلو متر. وما عدا بعض الخامات غير المعدنية فإن الثروات المعدنية محدودة وتحتاج إلى دراسات ومسوح. وقد أهملت الصناعة فلم يكن هناك سوى منشأة صناعية واحدة كبيرة لصناعة السكر. وصحب ذلك بطبيعة الحال قصور في شبكة النقل والمواصلات. وفي توفير الخدمات، كما صحبه انتشار للأمية بين غالبية السكان، وبالتالي انخفاض نسبة ذوي الكفاءات والعمالة الماهرة والمتجهة إلى العمل المنظم، وتدهور المستوى الصحي. بل إن الدولة قررت استبقاء الحروف اللاتينية وكتابة اللغة العربية بها لعدم القدرة على إعادة تدريب العاملين بها على الحروف العربية وتوفير الآلات الطابعة العربية لهم.

ولم تشهد فترة الستينات نمواً ملحوظاً نظراً للانشغال بإعداد الأجهزة والمؤسسات الإدارية للدولة المستقلة. وبدأ التحسن البطيء باعتماد برنامج ثلاثي للتنمية ١٩٦٨/١٩٦٩ ركز على المرافق الأساسية خاصة النقل والمياه حيث خصص لها ٧١٪ من الاستثمارات بينما خصص للزراعة ٨٪ وللصناعات الاستخراجية والتحويلية ٥٪، وهو ما جعل نمو الناتج المحلي بطيئاً في تلك الفترة. كذلك تم في ١٩٦٩ تأميم البنوك والشركات الكبرى الأجنبية. وتلا ذلك خطة ثلاثية ١٩٧١/١٩٧٣ تحولت الأولويات فيها بعض الشيء نحو الزراعة والصناعة وتحقق في البداية نمو معتدل بلغ ٥,٧٪ وإن كان منطلقاً من دخل شديد الانخفاض جعل البلاد تأتي في ذيل قائمة دول العالم حسب دخل الفرد. غير أن الزراعة اقتصر نموها على ١,٦٪ فقط نظراً لتعرضها للجفاف في ١٩٧٣، ١٩٧٤ مما عطل تنفيذ الخطة وأدى إلى كارثة بهلاك أكثر من ثلث الثروة الحيوانية، وانخفاض كبير في التصدير وازدياد في استيراد الطعام. ورغم الارتفاع الكبير نسبياً في نمو الصناعة بسبب تواضع قيمتها السابقة فإن نصيب الانتاج السلعي تراجع من ٥٥٪ إلى ٥٢٪ من الناتج المحلي سنة ١٩٧٤. وارتفع الاستيراد من ٢٢٪ منه إلى ٤٠٪ لتغطية معظم الاحتياجات من المواد الصناعية وكذلك من الغذاء خاصة القمح والأرز. وقد أدى تزايد العجز في الميزان التجاري إلى نقص الموارد اللازمة للمضي في تنفيذ الخطة. وبدأ الاهتمام بتزايد بالصناعة في الخطة الخمسية ١٩٧٤/١٩٧٨ بالعمل على رفع إنتاجية وربحية المشروعات القائمة وتوسيعها وتحديثها وإنشاء مشروعات عامة جديدة منها مجمع زراعي صناعي لإنتاج السكر ومصنع لإنتاج الورق (أساساً لتعبئة الموز) وآخر للإسمنت ومعمل لتكرير البترول بالتعاون مع العراق ثم التدرج إلى بعض الصناعات المعدنية والأسمدة. كما استهدفت الخطة تشجيع القطاع الخاص على إقامة الصناعات المتوسطة والصغيرة واجتذاب رأس المال الأجنبي للمشاركة مع القطاعين العام والخاص، ومحاولة تجميع المنشآت الصناعية الصغيرة والحرفية في تعاونيات تمكنها من الوصول إلى حجوم اقتصادية، وإجراء مسح مستمر للفرص الصناعية وإجراء دراسات جدوى للتنمية الصناعية.

وقد أدى تخلف المرافق وقصور تنمية الموارد الطبيعية في المناطق الداخلية ومحدودية مصادر الطاقة إلى تمركز شديد حول العاصمة رغم محاولة إحداث توازن في التوطن الصناعي، كما أدت حداثة التنمية الصناعية وندرة الكفاءات الفنية والتنظيمية والإدارية إلى انخفاض الانتاجية وارتفاع التكلفة. وتوجه معظم الصناعات نحو إحلال محل الواردات الاستهلاكية في ظل حماية جمركية مع إعفاء المستلزمات المستوردة من الرسوم الجمركية مما سمح ببقاء أسعار المنتجات مرتفعة. ولم يتوجه نحو التصدير سوى اللحوم والأسماك المعدة، بينما بقي السوق المحلي شديد المحدودية.

وقد بدأ توجه لاجتذاب رأس المال العربي بعد انضمام الصومال إلى الجامعة العربية. ويشير كل ذلك إلى استمرار الحاجة للعودة إلى الاستراتيجية الأولى أي محاولة تطوير قاعدة الموارد الطبيعية والبشرية والهياكل الأساسية وإحداث تطوير سريع في القطاعات الأولية لا سيما الزراعة. ويبقى التساؤل قائماً حول ما اقترحه البعض من اعتماد أساليب كثيفة رأس المال بدعوى صغر عدد السكان. وقد عادت الدولة فرفعت نصيب القطاع الزراعي من الخطة الثانية ١٩٨٢/١٩٨٦ إلى ٤٧,٢٪ أي أكثر من ضعف ما حققه في الخطة السابقة (٢٣٪)، وبالمثل للقطاع الاستخراجي (٣,٤٪ مقابل ١,٦٪) بينما تراجع نصيب الصناعة التحويلية من ٢٧٪ إلى ١٢,٨٪. غير أن ما تعرضت له الدولة من صعاب أدى إلى وضع برنامج استثماري معدل للفترة ١٩٨٤/١٩٨٦. فقد ألقت الصراعات الإقليمية عبئاً آخر على الدولة حيث اضطرت إلى توجيه نسبة عالية من الموارد المحدودة لأغراض الدفاع. ثم أدت الاعتداءات المتكررة وموجة الجفاف الطويلة إلى تردّي الأوضاع على نحو يهدد مستقبل التنمية لأمد طويل.

وتعكس المؤشرات الاقتصادية والحياتية مدى ما تعاني منه الدولة من تعثر في التنمية. ففيما بين ١٩٨٠، ١٩٨٥ كان معدل التضخم ٤٥٪ سنوياً وانخفض سعر الصرف للدولار من ٦,٣ شلن إلى ٩٠,٥ شلن. وترتب على ذلك انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتصاعدت فجوة الموارد من ١٧٪ إلى ٢٠٪ من الناتج المحلي. وبينما زادت الواردات من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٤ بمعدل ٥,٩٪ سنوياً فإن الصادرات تراجعت بمعدل ٠,٧٪. وبلغ نصيب الفرد من المساعدات الرسمية في ١٩٨٤ حوالى ٧٠ دولاراً أو ما يعادل ٢٧٪ من الناتج القومي للفرد، البالغ ٢٦٠ دولاراً فقط. ورغم جهود التنمية فإن نسبة العمال الزراعيين في ١٩٨٤ بلغت ٧٦٪ مقابل ٨١٪ في ١٩٦٥ بينما تراجع نصيب الزراعة من الناتج المحلي من ٧١٪ إلى ٤٩٪، وهو ما يعني انخفاض دخل المشتغل فيها من ٥٧٪ من دخل المشتغل في القطاعات الأخرى إلى ٣٠٪ منه.

ويشير هذا إلى مدى تزايد التباين في توزيع الدخل مع انخفاض مستواه. وصحب ذلك تناقص في استخدام المخصبات من ٣١ جراماً للهكتار في ١٩٧٠ إلى ٢٣ في ١٩٨٣، وانخفاض في انتاج الأسماك بحوالى ٤٠٪ ما بين ١٩٨٠، ١٩٨٥، وانخفاض في نصيب الفرد من الانتاج الغذائي ما بين ١٩٧٤، ١٩٨٤ إلى ٦٩٪، الأمر الذي أوقف نصيب الفرد من السعرات الحرارية في ١٩٨٣ عند ١٩٠٧ وهو ما يوازي ٨٩٪ من الاحتياجات. على الجانب الآخر ارتفع استهلاك الطاقة من ١٥ كيلو مكافىء فحم في ١٩٦٥ إلى ٨٣ في ١٩٨٤ (مقابل ٤٦، ٥٦ في أفريقيا السوداء). ولا تتجاوز نسبة السكان الذين يتمتعون بالمياه الصالحة للشرب ٣٣٪ في ١٩٨٠ مقابل ١٥٪ في ١٩٧٣. وتحقق التحسن بمحاباة الحضر الذي بلغت النسبة فيه ٥٨٪ مقابل ٢٢٪ للريف، بعد أن كانت ١٧٪، ١٤٪ على

التوالي. وقد تزايد عدد الأطباء فبعد أن كان ما يخص الطبيب ٣٥ ألف نسمة في ١٩٦٥ أصبح ١٦ ألفاً في ١٩٨١ وهو ما زال عدداً كبيراً. ولذا فإن معدل وفيات الأطفال الرضع لم يطرأ عليه تحسين يذكر إذ أصبح ١٥٣ في الألف في ١٩٨٤ بعد أن كان ١٦٦ في ١٩٦٥. كما أن توقع الحياة عند الميلاد أصبح ٤٦ سنة مقابل ٣٨ سنة. واقتصر تحسين نسبة المسجلين في التعليم بين ١٩٦٥، ١٩٨٣ من ١٠٪ إلى ٢١٪ للتعليم الابتدائي (١٦٪، ٢٨٪ للذكور) وفي التعليم الثانوي من ٢٪ إلى ١٤٪. ومع ذلك تقدر نسبة الأمية لفئة العمر ١٥ ـ ٤٥ سنة بنسبة ٣٣,٣٪ فقط في ١٩٨٥.

## ٥ ــ ٣ الجمهورية الموريتانية الاسلامية

حصلت موريتانيا على استقلالها في ١٩٦٠ ومع ذلك ظلت تربطها بفرنسا اتفاقية تعاون اقتصادي ومالي وفني وثقافي وعسكري. ولم تحصل على استقلالها المالي إلا في ١٩٧٣ حينما انفصلت عن منطقة الفرنك وأنشأت وحدتها النقدية (الأوقية) وأسست البنك المركزي بدعم مالي من الدول العربية خاصة النفطية. ومع انضمامها للجامعة العربية وتوثق علاقاتها مع الدول النفطية إضافة إلى دول المغرب العربي، فقد احتفظت بعضويتها في الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، وفي هيئة تطوير حوض نهر السنغال حيث يمثل هذا النهر حدودها الطبيعية مع السنغال. وتسعى الهيئة (السنغال ومالي وموريتانيا) إلى إقامة سدود على النهر توفر لها مصدراً مائياً للري تضيف به موريتانيا إلى المساحة المروية المحدودة حيث تعتمد معظم الزراعة فيها على الأمطار المحدودة والمتقلبة، ولذا فهو شديد التخلف. والنشاط الرئيسي هو الرعي وتربية الماشية في مراعي السافانا الواقعة في الجزء الجنوبي، حيث تأتي موريتانيا في المرتبة الثالثة بين الدول العربية في الثروة الحيوانية بعد السودان والصومال، كما أنها الثانية في العالم بعد السودان في إنتاج الصمغ العربي، وهو يمثل نصف الصادرات من الحاصلات التقليدية. ويتأثر نشاط الرعي بشدة بالتقلب في الأحوال الجوية، مما يؤدي إلى انخفاض الانتاجية وعدم استقرار السكان وتذبذب دخولهم وعدم إمكان توفير خدمات مناسبة لهم. فقد أدت موجة الجفاف فيما بين ١٩٧٠، ١٩٧٣ إلى نزوح كثير من البدو إلى الريف فانخفضت نسبة الرعاة في النصف الأول من السبعينات من حوالى ٧٠٪ إلى ٣٦٪ بينما ارتفع سكان الريف من حوالى ٢٠٪ إلى ٤٢٪، وارتفعت نسبة الحضر من ١٠ إلى ٢٢٪، حيث يهاجر السكان ليتجمعوا في أحياء فقيرة حول المراكز الحضرية للحصول على الخدمات والمعونات مما يؤدي إلى آثار اجتماعية وصحية سلبية. ويميل بعض البدو للعودة إلى مواطنهم بعد زوال الجفاف. ولم تنجح محاولة توجيه المزارعين إلى الزراعة بالري لغياب الخبرة الفنية عندهم وقصور الارشاد الزراعي. من جهة أخرى فإن ضعف الهياكل الأساسية وسوء تغذية المواشي لا يتيح فرصة لقيام صناعة حديثة لتهيئة اللحوم. ورغم عدم وجود مسح دقيق للموارد الطبيعية فقد تم اكتشاف كميات كبيرة من خام الحديد، وكميات أخرى من النحاس والفوسفات. فقد تمت صناعة استخراجية متطورة برأسمال أجنبي تصدر منتجاتها خاماً إلى الدول الصناعية.

وتفتقر الدولة إلى الطرق المعبدة ووسائط النقل البري بما فيها السكك الحديدية، الأمر الذي يحد من جدوى التطوير الزراعي في المناطق القابلة للري. والطريق الرئيسي بطول ١٠٠٠ كيلو متر يبدأ من روسو في الجنوب ويخترق الصحراء ماراً بالعاصمة نواكشوط إلى مناجم الحديد، أي من السنغال إلى الجزائر. وهناك خط حديدي من المناجم إلى الميناء الثاني (بعد نواكشوط) وهو نوادهيدو على المحيط

الأطلسي وهو ميناء التصدير ومركز الصيد. ومعظم الكهرباء تستهلك في هذين الميناءين وفي مناطق الفحم، الأمر الذي يبين كيف أخذ المستعمر الفرنسي من الدولة ما يريد وترك الباقي يعيش في تخلف متفاقم ورغم وجود ثروة سمكية غنية في الشواطىء على الاطلنطي وفي نهر السنغال فإن العائد منها محدود. فالصيد في النهر يعمل به حوالى ٣٥ ألف شخص بإسلوب تقليدي متخلف. أما الصيد في المياه الإقليمية على المحيط فقد حارت الدولة في الاستفادة منه. فقد عمدت إلى إقراض شركات وطنية على سبيل المشاركة فتراكمت على الشركات ديون أعجزتها. ولجأت مرة أخرى إلى شركات أجنبية فوجدت أن ما تتقاضاه من رسوم منها لا يتناسب مع عوائدها. فقامت بالدخول كشريك معها فخدعتها الشركات بتصدير أغلب المحصول دون علمها.

ويتم التخطيط للتنمية بواسطة لجان استشارية حكومية من شخصيات سياسية وإدارية وممثلين للقطاع الخاص. وهو تخطيط تأشيري يضعف من فاعليته ندرة المعلومات وعدم توفر الدراسات وافتراض موارد خارجية لا تتحقق. وغالباً ما يتأخر إصدار الخطط لمدد قد تصل إلى ثلاث سنوات. ويتسم بالتقلب، سواء من حيث التواصل أو ثبات الاستراتيجيات المتبعة. فقد وضعت خطة رباعية ١٩٦٣/١٩٦٧، وخطة ثانية ١٩٧٠/١٩٧٣، وثالثة خماسية ١٩٧٦/١٩٨٠، تلتها رابعة خماسية ١٩٨١/١٩٨٥. وقد أهملت الدولة القطاع الزراعي خلال الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٨ وكذلك التنمية الريفية والتعليم، وركزت على الصناعات الاستخراجية والتحويلية والتجارة والنقل والتشييد، مما عمق من ثنائية الاقتصاد، وسوء توزيع الدخل خاصة وان ثلثي العاملين في القطاع الحديث هم من الأجانب. وقد كان الهدف الرئيسي هو تخفيف الاعتماد على السنغال في نقل البضائع. ويلاحظ أن توسع القطاع الحديث لا يتيح فرصاً لتشغيل المواطنين لعدم توفر المعرفة لديهم رغم تعدد المعاهد التدريبية التي أنشئت بمساعدات خارجية. من جهة أخرى فإن القطاع الحديث قليل التفاعل مع باقي الاقتصاد الوطني وبالتالي فهو محدود الأثر الإنمائي. ومع ذلك فهو بدوره يتعرض إلى التقلب نتيجة تقلبات الأسعار العالمية، بل وميلها إلى الانخفاض، الأمر الذي عرّض الدولة إلى خسائر في نسب التبادل.

وتحول الاهتمام في الخطة الثالثة إلى الثروة الحيوانية والري والأسماك والتنمية الريفية لزيادة الزراعة بالري والتخفيف من عواقب فترات الجفاف. وقد خصصت الخطة ٢,٥٪ من استثماراتها لإقليم الصحراء، بعد اتفاقية مدريد مع اسبانيا والمغرب في ١٩٧٦ التي تم فيها تخصيص الجزء الجنوبي الذي يقطنه حوالى ٣٠ ألف شخص لموريتانيا. غير أن هذا كان بمثابة خطوة في طريق نزاع مسلح حمل الدولة أعباء باهظة فاضطرت في النهاية إلى التخلي عنه. كذلك شهدت الفترة الأخيرة سلسلة من الانقلابات السياسية أنشأت أوضاعاً غير مستقرة وترتب عليها استبعاد أعداد متزايدة من الكفاءات الإدارية من مواقعها. مما أثر على عملية تراكم الخبرة وسلامة قاعدة المعلومات.

وقد كانت المحصلة هي أن معدل نمو دخل الفرد بين ١٩٦٥، ١٩٨٤ كان ٠,٣٪ فقط، أي أن الناتج القومي ارتفع خلال الفترة كلها بنسبة ٦٠٪ ذهب منها ٥٤٪ لمواجهة زيادة السكان وبقي لدخل الفرد ٦٪ فقط. وقد اقتصر نمو الزراعة على مدى ١٤ سنة (١٩٧٠-١٩٨٤) على ٧,٥٪ بينما ارتفعت الصناعة التحويلية بنسبة ٥٠٪. وترتب على تراجع القطاعات السلعية الأخرى (الاستخراجية، الكهرباء، التشييد) من ٣٢٪ في ١٩٦٥ إلى ٢٠٪ في ١٩٨٦، وارتفاع نصيب الصناعة التحويلية من

٤٪ إلى ٦٪، أن ارتفع نصيب كل من الزراعة والخدمات من ٣٢٪ إلى ٣٧٪. وقد احتفظت الصناعات الغذائية والزراعية بنصيبها من الصناعات التحويلية ما بين ١٩٧٠، ١٩٨٣ وهو ٩١٪، بينما انخفض نصيب الفرد من الانتاج الغذائي ما بين ١٩٧٤، ١٩٨٤ إلى ٩٥٪. وبلغ نصيب الفرد من السعرات الحرارية ٢٢٥٢ في ١٩٨٣ أي ما يعادل ٩٧٪ من الاحتياجات، وانخفض انتاج الأسماك المهيأة بين ١٩٧٦، ١٩٨٤ بحوالى ٣٥٪. ومقابل فائض في ميزان السلع والخدمات بلغ ١٣٪ من الناتج المحلي في ١٩٦٥ حيث كانت الصادرات ٤٢٪، فإن العجز في ١٩٨٥ بلغ ٣٣٪ وارتفعت الصادرات إلى ٥٧٪ حيث ارتفعت الواردات من ٢٩٪ إلى ٩٠٪ وارتفع بذلك الاعتماد على العالم الخارجي. من جهة أخرى فإن التصدير السلعي الذي ظل محصوراً طيلة الفترة في مواد أولية ظلت نسبة ما يوجَّه منه إلى العالم الصناعي ثابتة عند ٩٦٪. ومع أن المساعدات الخارجية الرسمية بلغت في ١٩٨٤ حوالى ١٠٢ دولار للفرد بنسبة ٢٥٪ من الناتج القومي الإجمالي، فإن المديونية ارتفعت كنسبة من هذا الناتج من ١٤٪ في ١٩٧٠ إلى ١٧١٪ في ١٩٨٤. وبعبارة أخرى فإن الذي تنامى في الاقتصاد الوطني هو اعتماده على الخارج، استيراداً ومساعدات وديوناً في إطار تبعية شبه كاملة للعالم الصناعي. ورغم أن الإمداد بالمياه الصالحة للشرب ارتفعت نسبته من ١٧٪ في ١٩٧٣ إلى ٨٤٪ في ١٩٨٠، بينما انخفض عدد السكان لكل طبيب من حوالى ٣٦,٥ ألفاً في ١٩٦٥ إلى ١٤,٥ ألفاً في ١٩٨٠، فإن ارتفاع توقع الحياة ما بين ١٩٦٥، ١٩٨٤ لم يتجاوز الزيادة من ٤٠ سنة إلى ٤٦ سنة، كما أن الانخفاض في معدل وفيات الأطفال الرضع من ١٧٢ في الألف إلى ١٣٣. وتحتل موريتانيا المركز الثاني بعد اليمن الشمالي في الأمية التي بلغت ٥٢٪ في ١٩٨٥. وقد ارتفعت نسبة المسجلين في التعليم الابتدائي بين ١٩٦٥، ١٩٨٣ من ١٣٪ إلى ٣٧٪. وفي التعليم الثانوي من ١٪ إلى ١٢٪. غير أن هذا تم بعدد محدود من المدارس، حيث بلغ متوسط كثافة الفصل ٥٣ تلميذاً في المرحلة الابتدائية، ٤٨٪ في المتوسطة، ٤٢٪ في الثانوية. وحدث معظم التطور في السنوات العشر الأخيرة حيث كانت نسبة التعليم الثانوي في ١٩٧٣ هي ٢٪ بينما ارتفع عدد التلاميذ للمدرس بالتعليم الثانوي من ٢٧ في تلك السنة إلى ٤٥ في ١٩٨٤.

إن هذه المؤشرات جميعاً توضح أن حظ البشر من التنمية كان شديد التواضع خلال ربع قرن من عهد الاستقلال. وإذا كان استهلاك الطاقة (التجارية) قد ارتفع من ٤٨ كجم مكافىء نفط في ١٩٦٥ إلى ١٢٧ في ١٩٨٤، رغم تردي إداء الاقتصاد الوطني فإن هذا يعني أن هذا التطور قد حدث لصالح الرأسمالية العالمية، حيث أن هذه الطاقة تستخدم أساساً في ميناءي التصدير والاستيراد، وفي القطاعات الحديثة التي أوجدت فرصاً للعمل لأوروبيين أكثر منها لمواطنين.

## ٥ ــ ٤ الجمهورية العربية اليمنية

تمثل اليمن حالة خاصة من حيث أن التخلف لم يصبها من جراء الاستعمار بل بسبب حكم غاشم كان لا بد أن ينتهي بثورة وهو ما حدث في ١٩٦٢. غير أن الطبيعة الجبلية والتركيبة الاجتماعية والأصابع الخارجية تكاتفت معاً لتحيل الثورة إلى حرب أهلية لم تنته إلا في ١٩٧٠، الأمر الذي أخّر بدء العملية الإنمائية إلى ما بعد هذا التاريخ. وقد ورث الحكم الجديد هيكلاً اقتصادياً اجتماعياً شديد التخلف، يتسم بالعزلة سواء عزلة الدولة عن العالم الخارجي (ولو أن استقلالها سمح لها أن تكون من بين مؤسسي جامعة الدول العربية) أو عزلة ما بين مناطق الدولة وبعضها البعض، بسبب الظروف

الجغرافية والإنعدام شبه الكامل للهياكل الأساسية وضعف البناء الإداري والمؤسسي، وندرة الكوادر المتخصصة مما أضعف سيطرة الحكومة المركزية وحدّ من إمكانيات التوجه نحو التنمية. كما أن قصور القاعدة الاقتصادية أدى إلى نقص كبير في الموارد المالية وكان على الميزانية العامة أن تلجأ في سبيل سد العجز فيها إلى المعونات الخارجية. كذلك فإنه أحدث عجزاً كبيراً في الميزان التجاري مصحوباً بإدخار محلي سالب (ـ ٨٪) مما جعل الاستثمارات تتوقف على المعونات الأجنبية التي كانت تمول ثلثها تقريباً. واقترن ذلك بقصور شديد في الخدمات، إذ لم يكن هناك سوى خمس مدارس وثلاثة مستشفيات، مما أدى إلى تفشي الأمية والبطالة وعدم القدرة على استخدام أساليب الانتاج الحديثة ومن ثم انخفاض الانتاجية وشدة الاعتماد على الاستيراد لضعف البنية الانتاجية وعجزها عن مواجهة احتياجات الطلب الاستهلاكي المتزايد.

وتتكون الدولة من أربع مناطق طبيعية. وتبلغ المساحة القابلة للزراعة ٤٢٪ من المساحة الكلية، غير أن ما يزرع هو سبعها فقط، والباقي عبارة عن مَراع يمكن أن تحول إلى الزراعة إذا أمكن التحكم في مصادر المياه. فالمحصول الغذائي الرئيسي وهو الذرة يزرع خلال الموسم الثانوي للأمطار، بينما تسقط أمطار الموسم الرئيسي على الجبال لتشكل سيولاً تروي الوديان، أما المياه الجوفية فمحدودة. ويترتب على ذلك تقلب الإنتاج الزراعي الذي يعمل فيه حوالى ٧٣٪ من السكان بنمط بدائي لا يكاد يصل بالإنتاج إلى حد الكفاف، ويتجه معظمه إلى الاستهلاك الذاتي وبالتالي فلم يتوفر للتبادل التجاري سوى قدر محدود من الانتاج. ويتجه الإنتاج إلى السلع التي يمكن تخزينها لمدد طويلة كالحبوب لعدم توفر وسائل التبريد والحفظ والنقل والتوزيع في السوق. ورغم كبر الثروة الحيوانية فإن تقلّب المياه مع الأمطار وتخلّف أساليب تربية الحيوان يحد من جدواها واستقرارها فإنتاج البقرة من الحليب لا يكاد يصل ١٠٪ من مستوى الانتاج في الدول المتقدمة. ورغم توفر ثروة سمكية كبيرة فإن نشاط الصيد بقي متخلفاً. وهناك بعض المواد المعدنية المحدودة كالحديد الذي يستخرجه الأهالي بطرق بدائية. وتوجد ثلاثة موانىء على البحر الأحمر، وبني ميناء الحديدة في ١٩٦١، ليصبح الميناء الرئيسي حيث ترد منه ٩٠٪ من الواردات. ولكن عدم توفر إضاءة فيه يقصر العمل على ساعات النهار الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل انسياب السلع وارتفاع غرامات التأخير وتكاليف الشحن الذي يزيد ضآلة الصادرات السلعية وهو ما يجعل السفن المحملة بالواردات تعود فارغة.

وقد أوكل تخطيط التنمية في البداية إلى وزارة الاقتصاد في ١٩٦٣ ثم إلى مجلس التنمية والإعمار في ١٩٦٦. وانشىء في ١٩٦٨ مجلس أعلى للتخطيط ليتفرع عنه مكتب فني. وأمكن في ١٩٧٢ بمعونة من الصندوق الكويتي والبنك الدولي إنشاء جهاز مركزي للتخطيط. غير أن إنشاء قاعدة البيانات استغرق وقتاً طويلاً، فلم يتوفر تعداد للسكان قبل ١٩٧٥ ولو أن نتائجه تأثرت بالموازنات القبلية. وقام مركز التنمية الصناعية للدول العربية (ايدكاس) بإجراء مسح للقطاع الصناعي المحدود في ١٩٧٠، تبعه الحصول في ١٩٧٢ على مساعدات من الدول الاشتراكية لإقامة مشروع للإسمنت وآخر للغزل والنسيج، ولإنشاء الطرق. وبدأت المملكة العربية السعودية في تقديم دعم للميزانية العامة كأداة لتأمين نظام الحكم القائم. وبدأ الجهاز المركزي للتخطيط عمله ببرنامج إنمائي ثلاثي ١٩٧٣/١٩٧٤ ـ ١٩٧٥/١٩٧٦ اكتفى فيه بوضع إطار عام للحسابات الاقتصادية وتقدير حجم كلي للاستثمارات باستخدام معامل جزافي لرأس المال، ومحاولة حصر المشروعات التي يتوفر لها تمويل خارجي.

واستهدف البرنامج معدلاً للنموّ يبلغ ٦٪، وركز على بناء الهياكل الأساسية لا سيما الطرق والمواصلات من أجل فك عزلة المناطق الداخلية، ثم التعدين والصناعة والكهرباء والتربية والتعليم والخدمات ثم الزراعة. غير أن ضعف جهاز المقاولات أدى إلى اختناقات في التنفيذ، كما ارتفعت الكلفة نتيجة عدم دقة تقديرات الاستثمار وبسبب تصاعد التضخم العالمي وكبر تكاليف النقل والاستيراد وارتفاع تكلفة الخبرة الأجنبية. واسهمت الطبيعة الجبلية في بطء عملية إنشاء الطرق وارتفاع تكلفتها. وقد شهدت هذه المرحلة تقلبات كبيرة في الانتاج الزراعي الذي هو مصدر ٩٠٪ من الصادرات، وانخفاض في الانتاجية. وعملت العوامل الاجتماعية على ضآلة الإقبال على التدريب المهني مقابل التعليم العام. وحدث اهتمام بتطوير أساليب الصيد وتسويق الأسماك وإنشاء مراكز لتدريب الصيادين واتخاذ إجراءات لتحسين أوضاعهم المادية ومنحهم قروضاً. وظل القطاع الخاص عازفاً عن الصناعة مفضلاً الاشتغال بالتجارة وبناء المساكن. وتركزت الصناعة في ثلاث مدن رئيسية هي صنعاء وتعز والحديدة التي تتوفر لها هياكل أساسية وتزودها الهجرة من الريف بأيدٍ عاملة ويوفر لها التركز السكاني والعمل في الاقتصاد النقدي سوقاً كبيراً نسبياً. واتجهت الصناعة إلى الإحلال محل الواردات، خاصة في الصناعات الغذائية، كما أقامت الدولة بعض المشروعات الأساسية مستعينة بخبرة أجنبية من خلال اتفاقيات ثنائية، مثل صناعات الغزل والنسيج والإسمنت والصناعات الاستهلاكية الخفيفة. ورغم أن معدل نمو الصناعة كان ٨,٧٪ إلا أن حجمه تأثر بانخفاض قيمة فترة الأساس، ولذلك فإن الصناعة التحويلية لم تجاوز ٥٪ من الناتج المحلي، ٣,٥٪ من اليد العاملة. ومن أجل تشجيع الصناعة أنشئت هيئة عامة لهذا الغرض في ١٩٧٤، كما انشئت هيئة للمناطق الصناعية للحرفيين تقدم مساعدات لهم، بما في ذلك تقديم قروض. وصدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٥ لتشجيع الاستثمار الصناعي تقدم بموجبه مزايا وضمانات متساوية للمستثمرين الأجانب والوطنيين، مع إعطاء المستثمر الأجنبي الحق في تحويل رأسماله بنفس عملة الإدخال وفي تحويل الأرباح. كما انشئت هيئة جديدة للاستثمار الصناعي، حيث استحدث قطاع للصناعة في وزارة الاقتصاد تتبعه مؤسسات عامة لكل من الغزل والنسيج والإسمنت والمجمعات الصناعية، وشركات لحلج القطن، والتبغ والكبريت وصناعة وتجارة الأدوية والطباعة والنشر. وانشئت وحدة استثمارية لتطوير الصناعة.

وقد تضاعفت الواردات بين ١٩٧٠، ١٩٧٥ اكثر من ٧ مرات، وظل نصفها موجّها لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة وربعها للسلع الوسيطة، والربع الآخر للوقود. أما الصادرات فأهمها القطن والبن وتضاعف ثلاث مرات فقط. غير أن تقلب الانتاج الزراعي جعلها تتقلب بين ٤٪، ١٠٪ من الواردات. وكان معنى ذلك تزايد عجز الميزان التجاري، وتزايد الاعتماد على الموارد الخارجية خاصة لسد عجز الميزانية العامة الذي بلغ ١٧٪ من النفقات. وبلغت المساعدات والمنح ٣٨٪ من تلك الموارد، اسهم جانب منها في التمويل الخارجي للاستثمارات البالغ ٧٨٪، حصل باقيه عن طريق القروض وبذا تزايد الدين الخارجي وبلغت خدمته ٣٥٪ من الصادرات أو ٢٪ من الواردات. وتزايدت أهمية الضرائب غير المباشرة وكذلك الإيرادات غير الضريبية، خاصة من إيرادات البنك المركزي. غير أن ارتفاع العائدات النفطية للدول المجاورة زاد من هجرة اليد العاملة اليمنية إلى الخارج وصحب ذلك ارتفاع سريع في تحويلاتها حول رصيد ميزان المدفوعات إلى فائض. ومع ذلك فقد تآكلت قيم هذه التحويلات بسبب اكتنازها في ريال يمني تدهورت قوته الشرائية نتيجة للتضخم، كما

تغيرت الانماط الإستهلاكية بما في ذلك التحول إلى استهلاك الأغذية المعلبة والمجمدة وإلى سلع استهلاكية مستوردة، الأمر الذي زاد من ربحية النشاط التجاري على حساب الانتاج المحلي.

وذهبت الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٦/١٩٧٧ ـ ١٩٨٠/١٩٨١ إلى مزيد من التفصيل إذ صدرت في سبع مجلدات تضمنت تقييماً للخطة الثلاثية وألزمت المنشآت الصغيرة بوضع خطط إنتاجية، وأجرت تقديرات لاحتياجات كل مشروع من اليد العاملة ووضعت خريطة مدرسية وأخرى لمراكز الرعاية الصحية والطرق، وقسمت الخطة على المحافظات. واستهدفت الخطة تصاعداً في معدل النمو ليبدأ من ٧٪ وينتهي عند ٨,٩٪، وزيادة الاعتماد على الموارد الذاتية لا سيما من التحويلات التي قدر لها أن تستبقي فائضاً في ميزان المدفوعات رغم تزايد عجز الميزان التجاري نتيجة نمو الصادرات بمعدل ١٢٪ بينما تنمو الواردات بمعدل ٢٨٪ لتوفر الاحتياجات الكبيرة للمعدات الرأسمالية والسلع الوسيطة. وفي مواجهة العجز في القوى العاملة الوطنية، عدداً وخبرة، فقد غلبت الخطة الوسائل التكنولوجية الحديثة المكثفة لرأس المال مما استتبع زيادة الاعتماد على العمالة الفنية الأجنبية. وحصلت خدمات النقل والمواصلات والإسكان على أولويات متقدمة واتجهت الصناعة إلى تصنيع المواد الزراعية والغذائية ومستلزمات الزراعة والمواد غير المعدنية، وتضمنت الخطة بيانات تأشيرية عن مشروعات قدرت تكاليفها التقريبية يقوم بها القطاع الخاص في الصناعات الخفيفة، كما أفسحت مجالاً للقطاع التعاوني إلى جانب القطاعين العام والمختلط. وتبنت أهدافاً عامة بوحدة التراب الوطني وتحقيق التكامل العربي والإسلامي. وبينما لم يقم القطاع العام بتنفيذ أكثر من ٧٤٪ من أهدافه الاستثمارية فقد تجاوز القطاع الخاص الهدف المحدد له. وبدأت بعض المصنوعات كالبسكوت تدخل حيز التصدير.

أما خطة ١٩٨٢/١٩٨٦ فقد تبنت مبدأ الاشباع بالاحتياجات الأساسية وتحسين نصيب الفرد من الناتج المحلي وتطوير القدرات والمهارات والتعليم والتدريب ومحو الأمية وزيادة مساهمة القطاعات السلعية وتحقيق ترابط بين القطاعات من أجل إحداث تنمية متوازنة، وترشيد الإنفاق الاستهلاكي وتشجيع الإدخار والاستثمار الإنتاجي. ولذلك اهتمت بالخدمات الحكومية والبنى الأساسية والتعليم مما أدى إلى تزايد أهميات نشاطات التجارة والصناعة والتشييد والخدمات الحكومية.

وخلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ تراجع نصيب الزراعة من الناتج المحلي من ٣٢,٥٪ إلى ٢٢,٥٪، بينما ارتفع نصيب الصناعة من ٦,٧٪ إلى ١٠٪ والخدمات الحكومية من ١٧,٤٪ إلى ٢٤٪. وترتب على ذلك تراجع نصيب الفرد من الانتاج الغذائي في ١٩٨٤ إلى ٨٤٪ منه في ١٩٧٤، كما بلغ نصيب الفرد من السعرات الحرارية ٢٢٥٤ أو ما يوازي ٩٢٪ من الاحتياجات في ١٩٨٣ مقابل ٨٣٪ فقط في ١٩٧٣. وصحب ذلك ثبات نسبة الصادرات من السلع والخدمات عند ٦,٣٪ من الناتج المحلي، بينما بلغت الواردات ٥٠,٨٪ في ١٩٨٦ بعد أن بلغت ٧١,٣٪ في ١٩٨٠. غير أن الصادرات السلعية ظلت شديدة الانخفاض عالية التقلب. فبلغت ٩ ملايين دولار في ١٩٨٤ (١٣ مليوناً في ١٩٨٠، ٥ ملايين في ١٩٨٢) أي ٤,٤٪ من جملة صادرات السلع والخدمات أو ٠,٦٪ من واردات السلع والخدمات البالغة ١٤٠١ مليون تمثل ٨٠,٥٪ من واردات السلع والخدمات. وإذا كانت فجوة الموارد قد تراجعت بين ١٩٨٠، ١٩٨٦ من ٦٥٪ من الناتج المحلي إلى ٤٤,٥٪ فإن سعر العملة انخفض من ٤,٦ ريال إلى ٩ ريالات للدولار. وتتضح أهمية تحويلات العاملين المغتربين من

أنها تجاوزت البليون دولار في ١٩٨٤ أو ما يعادل ٣٠٪ من الناتج المحلي. غير أن ٦٥٪ من هذا المبلغ استنفده صافي عائدات عوامل الانتاج الأخرى إلى الخارج، ولذلك فإن الصافي النهائي لم يتجاوز ١٠,٦٪ من الناتج المحلي. ومع ذلك فإن الفائض العارض الذي ظهر في منتصف السبعينات في ميزان المدفوعات تحول إلى عجز بلغ ١٠١ مليون دولار في ١٩٨٠ (= ٣,٦٪ من الناتج المحلي) وارتفع إلى ٣٥٧ مليون دولار في ١٩٨٢ ثم تراجع إلى ٥٥,٤ مليون دولار في ١٩٨٥ (= ٢٪ من الناتج المحلي). وبينما لا تتجاوز الإيرادات الحكومية ٢٢,٥٪ من الناتج القومي الإجمالي في ١٩٨٣، فإن نسبة الإنفاق الحكومي بلغت ٤٣,٢٪ (أكثر من ثلثها يذهب للأمن والدفاع) مما جعل نسبة العجز تبلغ ٢٤,٦٪ وهي من أعلى النسب في العالم. ومع ذلك فإن المساعدات الرسمية لم تتجاوز ٨,٥٪ مما أدى إلى زيادة الدين الخارجي من ٣٢٪ من الناتج المحلي في ١٩٨٠ إلى حوالى النصف (٦٤٪) في ١٩٨٥. وفي الوقت نفسه ارتفعت نسبة خدمة الدين من ١٢٪ من صادرات السلع والخدمات إلى ٦٦٪ ما بين هذين التاريخين.

ولا تزال نسبة الريف في ١٩٨٤ تبلغ ٨١٪ من السكان، بعد أن كانت ٩٥٪ في ١٩٦٥، كما أن قوة العمل في الزراعة تبلغ ٦٩٪ في ١٩٨٠ مقابل ٧٩٪ في ١٩٦٥. ورغم ارتفاع استخدام المخصبات من أقل من جرام للهكتار في ١٩٦٥ إلى ٥٧ جراماً في ١٩٨٣ إلا أنه ما زال من أدنى المستويات في العالم. كذلك فإنه رغم التطور السريع لنصيب الفرد من الطاقة التجارية الذي كان لا يتجاوز ٧ كيلو جرام مكافىء نفط في ١٩٦٥ وهو من أدنى المستويات العالمية آنذاك (أقل من نصف نظيره في الصومال) فإن مستواه في ١٩٧٣ بلغ ١٨ ثم تصاعد بسرعة ليصل ١١٧ في ١٩٨٤ وليشغل المرتبة الثالثة بعد السودان (٦٢) والصومال (٨٣)، وهو لا يكاد يبلغ ثلث متوسط الاستهلاك في الدول منخفضة الدخل. بالمثل فإن معدل وفيات الأطفال الرضَّع يظل أعلى المعدلات في العالم العربي ومن أعلى المعدلات في العالم، رغم انخفاضه من ٢٠٠ في الألف في ١٩٦٥ إلى ١٥٥ في ١٩٨٤. وصحب ذلك ارتفاع توقع الحياة عند الميلاد من ٣٧ سنة إلى ٤٥ سنة ما بين هذين التاريخين رغم تزايد عدد الأطباء ليتناقص نصيب الطبيب من السكان من ٥٨,٢ ألف نسمة في ١٩٦٥ إلى ٢٥,٨ ألف في ١٩٧٣ ثم ٧,١ ألف في ١٩٨٤. وشهد التعليم تطوراً كبيراً إذ ارتفع المسجلون في التعليم الابتدائي من ٩٪ في ١٩٦٥ إلى ١٢٪ في ١٩٧٣ لتقفز إلى ٦٥٪ في ١٩٨٣. بينما ارتفع المسجلون في التعليم الثانوي من ١٪ إلى ٩٪ فقط وهي أدنى نسبة في العالم العربي. ولذلك فإن نسبة الأمية ظلت أعلى نسبة في العالم العربي وهي ٥٨,٢٪ في ١٩٨٥. وواضح مما تقدم أن التطور الفعلي بدأ في مطلع السبعينات، ومع ذلك فإن الشوط لا يزال طويلاً. من جهة أخرى فإن الموارد المالية التي وفرتها العمالة المغتربة قد تكون حلت مشكلة التمويل جزئياً، ولكن تم هذا لفترة محدودة وترك بصمات واضحة على أنماط الاستهلاك وعلى مدى النهوض بالقوى العاملة الوطنية. ولعل النفط الذي اكتشف ودخل حيز التصدير مؤخراً يوقف تراجع الموارد المالية المترتب على تناقص تحويلات المغتربين. ولكن من المشكوك فيه أن يصحح الأنماط غير السليمة التي ظهرت في السبعينات، بل لعله يؤدي إلى تعميقها.

## القسم الثاني: بعض دروس التجارب

إن الجولة السابقة في تجارب عشرين قطراً عربياً تشير إلى عدد من الظواهر ذات الطبيعة المشتركة

في جميع هذه الدول، وإلى عدد آخر من الظواهر التي تحمل طابع الخصوصية، وإن كان بعض هذه الأخيرة يمكن رده إلى قواعد عامة تتفرع عنها حالات خاصة وفقاً للموقع من النمط العام الذي تحدده تلك القواعد العامة. وسوف نحاول في هذا القسم حصر أهم هذه الظواهر ومغزاها بالنسبة لعملية التنمية التي تمت في إطار قطري ضيق رغم كل المحاولات التكاملية التي جربتها الدول العربية حتى الآن. وسوف يتضح من هذا التحليل أنه رغم ضعف الروابط العضوية بين الدول العربية إلا أن وجود بعض الاعتبارات التي أنشأت أنواعاً معينة من الروابط أدى إلى نتائج تثير التأمل في مدى فاعلية التكامل الاقتصادي العربي ومغزاه بالنسبة إلى إمكان تعظيم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدفها هذه الأقطار جميعاً.

وتشير معظم تجارب الدول العربية في التنمية إلى أوجه شبه كبيرة فيما بينها بالنسبة للأوضاع التي كانت عليها في البداية، وإلى تماثل كبير في الأساليب التي اتبعت في التنمية والتي اعتمدت في الغالب على برامج استثمارية عامة اما منفردة أو بضمن خطط تسعى إلى قدر غير قليل من الشمول، مصحوبة بعدد من التشريعات والسياسات التي تهدف إلى تشجيع الانشطة التي يراد حفزها تعزيزاً للتنمية. كذلك تشير التجارب إلى قدر كبير من التشابة في الأهداف العامة لجهود التنمية وفي نفس الوقت إلى مواجهة مجموعة من الانحرافات عن تلك الأهداف، بعضه يرجع إلى قصور في العمل التخطيطي، سواء من الوجهة الفنية أو من حيث المضمون، أو بسبب عوامل خارجية واجهت الدول العربية خلال المرحلة السابقة بصورة مشتركة، ويمكن حصر أهم هذه الجوانب في الآتي:

## ١ ـ استخدام التخطيط كإسلوب لإحداث التنمية مع التركيز على البرامج الاستثمارية العامة

شهدت فترة الخمسينات، بالنسبة للدول التي كانت قد حصلت على استقلالها قبل منتصف القرن الحالي، محاولات للتنمية في شكل برامج استثمارية تقوم بها الحكومات، سواء في مجالات محددة أو على نطاق واسع كان الدافع إلى توليها توفر موارد مالية ذاتية في بعض الأحوال، ورغبة الحكم الوطني في تحقيق قدر أكبر من الرفاهية للشعوب التي عانت من الحرمان في ظل العهود الاستعمارية السابقة. ويمكن بوجه عام اعتبار تلك الفترة بمثابة مرحلة تخطيط جزئي. ثم تحولت تلك الدول والدول الأخرى التي لحقتها في الاستقلال إلى تخطيط أكثر شمولاً، باستثناء بعض دول ترددت وقتاً طويلاً حتى بدأت تميل مؤخراً، في مواجهة تزايد تحديات التنمية وبفضل تراكم الخبرة المكتسبة، إلى الأخذ بإسلوب التخطيط الشامل. وأيا كان النظام الاقتصادي السائد، فإن الجزء الرئيسي من الخطط التي اعتمدت كان ينصبّ على برامج استثمارية حكومية، اكتسبت قدراً عالياً من الإلزام نتيجة لتضمينها في الميزانيات العامة كتخصيصات مالية. وقد صحب ذلك أيضاً إقرار عدد من السياسات وإصدار تشريعات ترمي إلى تحقيق أهداف عامة اعتمدتها الدول المعنية، وبوجه خاص بالنسبة لحفز القطاع على الإسهام بدور فعال في التنمية، حيث تظل الخطط بالنسبة له تأشيرية. وقد تعرضت أجهزة التخطيط لتعديلات في معظم الدول خلال الفترة السابقة. وبوجه عام جرى الاعتماد على جهاز مركزي، بدأ أحياناً كنشاط ضمن إحدى الوزارات المختصة بالشؤون الاقتصادية ثم استقل في شكل وزارة أو هيئة مركزية، وفي الغالب يعمل بتوجيه جهة عليا تأخذ شكل مجلس أعلى للتخطيط أو لجنة عليا برئاسة رئيس الوزراء، أو

رئيس الدولة، وبعضوية بعض الوزراء وشخصيات أخرى غالباً ما يمثل بعضها القطاع الخاص. وفي بعض الأحوال يعمل إلى جانب هذه اللجنة العليا عدد من اللجان المتخصصة أو الإقليمية، بعضها دائم والآخر ذو صفة مؤقتة. وتعتبر هذه اللجان، خاصة الإقليمية أو الجهوية، بمثابة قناة تتم من خلالها المشاركة الشعبية في العمل التخطيطي. وفي حالات قليلة جرت مناقشة شعبية للخطة قبيل إعدادها في إطار مؤتمر وطني عام.

## ٢ ــ الفشل في تعديل الهيكل الانتاجي وتطوير أساليب وفنون الانتاج

فقد ورثت الاقتصادات العربية بدون استثناء هياكل انتاجية متخلفة فرضها الاستعمار (باستثناء اليمن التي قام حكم غاشم فيها بدور أسوأ من دور المستعمر الأجنبي) رؤي أنها لا تؤهل هذه الدول للمضي في عملية التنمية، فكان لا بد من تغييرها من أجل كسر حلقات التخلف ثم الانطلاق نحو تنمية أكثر توازناً وأعظم قدرة على تلبية احتياجات الوطن والمواطنين. وتميزت الاقتصادات العربية في الماضي بوجه عام بأنها شديدة الاعتماد على انتاج المواد الأولية وغالباً ما تم ذلك بالتركيز على مادة رئيسية واحدة، خاصة في الحالات التي تكون المادة الأولية هي ناتج لعملية استخراجية. واصطحب ذلك بوجود ازدواجية في الاقتصاد حيث يتميز القطاع الذي ركز الاستعمار الاهتمام عليه بالتطور النسبي، بينما يعيش باقي المجتمع في حدود الكفاف بل ويتبع انماطاً انتاجية تستهدف الإكتفاء الذاتي لا الإنتاج للسوق بما يحقق قدراً أكبر من الترابط بين القطاعات. ويجرى التعبير عن الأهداف في هذا الصدد بإحدى صورتين أو بكلتيهما: (الأولى هي تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليص الاعتماد على الناتج الرئيسي الوحيد كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية مثلاً) والثانية هي التركيز على القطاعات السلعية لا سيما الصناعة الحديثة على أساس أن هذه القطاعات أقدر على توفير القاعدة الانتاجية التي تسهم في زيادة الدخل وتقليص الاعتماد على العالم الخارجي وتحقيق درجات أعلى من التوازن في الهيكل الاقتصادي، والمشاهد أن هذه الأهداف تعثّر تحقيقها بوجه عام: فلا الدول النفطية استطاعت أن تحقق تنويعاً حقيقياً في هيكل الانتاج، ولا الدول الأخرى استطاعت أن تحدث تناسباً مقبولاً بين القطاعات، مما جعل هذا الهدف يتكرر اعتماده في الخطط التالية مع إشارات إلى أن ذلك يأتي في سياق تصحيح الخلل وليس كحلقة جديدة تضيف إلى ما سبق انجازه في الخطط السابقة. وتنعكس المشكلة في شكل تجميد استثمارات في طاقات انتاجية تتعطل نسب كبيرة منها رغم وجود طلب يبرر تشغيلها بل ويتجاوز القائم منها.

## ٣ ــ تزايد الاعتماد على الواردات وعلى العالم الخارجي بوجه عام

ويقترن بالهدف السابق هدف آخر هو حلول الانتاج المحلي تدريجياً محل الاستيراد الذي يعتبر المصدر الرئيسي لمعظم الاحتياجات المحلية في ظل سيطرة مادة أولية وحيدة على الاقتصاد المحلي. غير أن تعثر تنفيذ الهدف السابق يترتب عليه اتجاه عام إلى تزايد الاعتماد على العالم الخارجي وعلى الاستيراد منه بدلاً من تقليصهما. ففي ظل سياسة الاحلال محل الواردات التي كان معظمها موجهاً لسلع الاستهلاك تزايدت الحاجة إلى استيراد السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة التي لا تنتج في الدولة الواحدة أو في الوطن العربي في مجموعه. أما الدول التي انتهجت سياسة تصنيع المواد الأولية من أجل تصديرها

مصنعة بدلاً من تصديرها خاماً فقد أصبحت مقيدة بالانتاج وفقاً للشروط التي يفرضها السوق العالمي، خاصة الدول الصناعية التي تعود فتغلق أسواقها أمام المنتجات المصنعة ضاربة عرض الحائط بما تدعو إليه من حرية التجارة وتغليب قوى السوق. وفي الوقت نفسه فإن الدخل المتزايد يوجه إلى استيراد أكبر من الخارج حيث لا يفي الانتاج المحلي الموجه إلى التصدير بالاحتياجات المحلية. وقد ساعد على تزايد عبء الروابط بالعالم الخارجي تفاقم معدلات التضخم خلال السبعينات. غير أن ما جرى اتباعه من استراتيجيات للتنمية أسهم في تعزيز هذه الظواهر إلى حد كبير. فرفع معدلات الاستثمار دون توفر قاعدة مناسبة من صناعات السلع الرأسمالية زاد من الاعتماد على الدول الصناعية التي تنتج هذه السلع؛ وإهمال تنمية متطلبات النهوض بالزراعة وتوفير الاحتياجات الغذائية المتزايدة أدى إلى تحوّل الدول التي كانت تتمتع بفائض زراعي وغذائي في الماضي إلى دول مستوردة، وارتفعت نسب الانكشاف الغذائي في الوطن العربي بمعدلات متزايدة باتت تهدد بأخطار أقلها شأناً أن السوق العالمي قد يعجز عن توفير احتياجاته حتى ولو توفرت لديه الموارد المالية لشرائها. وللإسراع بعملية التصنيع وضمان المواصفات المناسبة لتأمين المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية أو تأمين أسواق للمنتجات التصديرية حدث تكالب على استيراد التكنولوجيا الحديثة من الدول الصناعية المتقدمة زاد تحكّم الشركات عابرة الجنسية في اختيار المجالات وتحديد الشروط التي يتم بها ذلك دون أن تظهر بارقة أمل بتحقيق ما دعت إليه الخطط المختلفة من زيادة القدرات الذاتية ولو في عدد محدود من المجالات.

وتزداد خطورة هذا الأمر عندما ينتهج أسلوب اجتذاب رأس المال الأجنبي كوسيلة لتحصيل التكنولوجيا المتطورة، حيث قد يدفع هذا التوجه إلى التسليم بنظام اقتصادي معين بدعوى توفير المناخ الملائم حتى يطمئن رأس المال الأجنبي، ويقبل على الاستثمار، والرضوخ إلى مطالبه بالتحرر من القوانين التي يقصد منها تحقيق أهداف اجتماعية ضرورية، لا سيما تلك المتعلقة بالتوظيف والأجور. فإذا أقبل فعلاً فإن ذلك يؤدي إلى استنزاف مستمر لجانب هام من عائدات الانتاج في شكل أرباح وما يبالغ في تحديده كمقابل للخدمات التكنولوجية التي يقدمها، ويشترط تحويلها إلى الخارج بالعملات التي يختارها، هذا عدا فرض أسعار لتوريد المعدات الرأسمالية بالمواصفات التي يحددها. وتتزايد احتمالات الوقوع في هذه المخاطر نتيجة عدم توفر الخبرات المحلية التي تتمكن من تقييم العروض الأجنبية أو تنفيذها، ولذلك فإن الاختيارات التكنولوجية تعمد إلى تكثيف استغلال الموارد الرخيصة للدول المعنية، وهذه ليس من بينها الأيدي العاملة الفنية بحكم ندرتها رغم الوفرة العددية للعمالة وربما انتشار البطالة فيها. ويترتب على ذلك أن تتحول الدولة إلى استيراد أيدٍ عاملة أجنبية تضيف عبئاً جديداً عليها، تستوي في ذلك الدول النفطية محدودة السكان والدول الأقل نمواً التي لا تستطيع تصحيح الخلل في هياكل القوى العاملة الوطنية نظراً لما يحتاجه ذلك من تعليم وتدريب يستغرقان وقتاً طويلاً ولا تتوفر كل مقوماتها محلياً، ويؤدي توجيه رأس المال الأجنبي إلى القطاعات الحديثة المركزة في المناطق المتمتعة بوفورات خارجية إلى تعميق حدة التباينات الإقليمية وشدة تفاوتات معدلات الأجور واستنزاف الكفايات الإدارية والعمالة الماهرة الوطنية من القطاعات الأخرى بدلاً من الإضافة إليها، الأمر الذي يزيد من ثقل رأس المال الأجنبي اقتصادياً واجتماعياً، وبالتالي سياسياً، ويقلل من فرص التكامل بين أجزاء الوطن العربي.

## ٤ ــ تناقص القدرة الذاتية على توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية

فعند المستويات المنخفضة للدخل القومي وفي غياب نظم قادرة على تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو استثمارات مجدية، تؤدي الرغبة في رفع معدل النمو إلى تجاوز الاستثمارات حجم المدخرات المحلية، خاصة خلال المراحل الأولى للنمو. وقد أدى هذا إلى تبنيّ معظم خطط التنمية لهدف إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي على نحو يزيد من إمكانيات رفع المدخرات المحلية والتقليص التدريجي للاعتماد على المعونات الخارجية. وحتى في الحالات التي يستدعى فيها رأس المال الأجنبي على نحو ما أشرنا إليه من قبل يبرر ذلك بأنه استدعاء لأجل محدود تتم بعده زيادة القدرة الذاتية على تمويل التنمية. غير أن ما ذكرناه بشأن تزايد الاعتماد على العالم الخارجي وعلى الاستيراد انعكس في الواقع على تلك القدرة، وبدلاً من زيادتها فإنها تعرضت إلى التناقص. وقد سنحت فرصة للدول العربية خلال السبعينات عندما استطاعت الدول النفطية تحقيق فوائض مالية كبيرة وجهت جزءاً منها لمساعدة شقيقاتها ذات العجز، كما حدثت تحويلات أخرى بواسطة العمالة المنتقلة من هذه الأخيرة إليها. غير أن ما ترتب على ذلك من زيادات في الإدخار القومي صحبه تراجع في الإدخار المحلي نتيجة التوسع في الاستهلاك الذي نجم جانب هام منه عن توليد انماط استهلاكية بذخية في الدول النفطية وانتقالها إلى الدول المصدرة للعمالة. ولذلك فقد أدى تراجع العائدات النفطية مؤخراً إلى تناقص المدخرات القومية وظهور مدى النقص في المدخرات المحلية. وساعد على عدم تحقيق زيادة القدرة على توفير موارد محلية كافية للتنمية عدم تحقق أهداف تصحيح الخلل الهيكلي في معظم الاقتصادات العربية. وبينما تعرضت الدول الغنية إلى نقص في مواردها الجارية بما جعلها تحاول الاعتماد على أرصدتها السابقة مباشرة أو عن طريق الاقتراض مقابلها، فإن معظم دول العجز تزايدت مديونياتها إلى حدّ بدأ يهدد مسيرة التنمية فيها، خاصة بعد أن جعلها ذلك تخضع للبرامج التصحيحية لصندوق النقد الدولي التي تضحي بمتطلبات التنمية بدعوى تحقيق ما يسمى بالاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير والتي تتضمن شروطاً بسياسات تغلّب قوى السوق على توجيه قوى الاقتصاد من خلال تخطيط يهذب هذه القوى وفقاً لمعايير اجتماعية مناسبة.

## ٥ ــ تقديم حوافز لتشجيع الاستثمارات الخاصة لا سيما في الصناعة

لجأت معظم الدول العربية إلى إسلوب إصدار تشريعات وتقديم مزايا وضمانات للاستثمارات الخاصة، وطنية وأجنبية، من أجل استقطاب المدخرات المحلية والتمويل الأجنبي لا سيما المصحوب باستقدام تكنولوجيات متطورة، وتوجيهها إلى القطاعات الصناعية الحديثة بأمل تحقيق زيادات في الإنتاج المحلي وتوفير فرص أكبر للعمالة. ولم يقتصر ذلك على الدول الآخذة بنظام السوق، بل تعداها إلى الدول التي فضّلت النظام الاشتراكي بالنسبة للحدود التي تركتها متاحة لرأس المال الخاص، ففي الغالب تعفى الدخول المتولدة في نشاطات معينة من الضرائب على الدخل لمدد تصل عشر سنوات وربما أكثر. وينسحب هذا على الاستثمارات الأجنبية المصحوبة بتكنولوجيا متطورة. وقد ذهبت الدول النفطية إلى تقديم معونات سخية فضلاً عن عدم لجوئها أصلاً إلى فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة (إلا في أضيق الحدود) هذا إضافة إلى ما توفره من خدمات مجانية تعزز دخول المنتجين مباشرة وبشكل غير مباشر حيث تقلل من الأجور الواجب دفعها نقداً في غيبة هذه الخدمات. كذلك فإن الحوافز

المقدمة تشمل إعفاء المعدات الرأسمالية التي تستورد للنشاطات التي يراد تنميتها من الرسوم الجمركية، بل أن الإعفاءات تمتد أيضاً إلى الواردات من المستلزمات الوسيطة، سعياً إلى تخفيض التكلفة ومن ثم زيادة معدلات الربحية، أملاً في اجتذاب الاستثمارات أو في تخفيض أسعار المنتجات بتخفيض تكاليف انتاجها وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية محلياً أو في الأسواق الخارجية. وغالباً ما تطالب هذه الاستثمارات بمزايا احتكارية في السوق المحلية عن طريق فرض حمايات جمركية مانعة لمنافسة الواردات لمنتجاتها. وفي ظل هذه الحوافز يترك اختيار المشروعات للمستثمرين. وبالرغم من وجاهة الاعتبارات التي تدفع إلى استخدام هذا الإسلوب، فإنه يترتب عليه عدد من الأوضاع الشاذة:

ـ فالمشروعات التي يرجى تشجيعها تقع في القطاعات الحديثة التي يرجى لها أن تقود النمو في المستقبل، خاصة إذا كانت من النوع المصحوب بتكنولوجيا متطورة. وبالتالي فإن المشروعات ذات الفرصة الأكبر لتحقيق ربحية عالية هي التي تتمتع بهذه المزايا.

ـ وسواء كانت الحوافز في شكل إعانات مباشرة أو بإعفاءات ضريبية فإن المحصلة هي انقاص الموارد السيادية التي تلزم لتمويل إنشاء وتشغيل وصيانة المرافق التي يعظم استخدام تلك الاستثمارات لها، ولتدبير ما يلزم من نفقات تعليمية وتدريبية للأيدي العاملة المتخصصة التي تحتاجها، حيث تظل المصادر الرئيسية للموارد السيادية هي تلك النشاطات التي لم تنل حظاً وافراً من التطوير يساعد على زيادة حصيلة الخزانة العامة منها. ويترتب على ذلك في معظم الأحوال زيادة عجز الميزانية العامة (أو نقص فائضها) وتزايد الضغط على ميزان المدفوعات على نحو يفسح مجالاً أكبر أمام صندوق النقد الدولي لفرض شروطه الرديئة، ويدفع لمنح مزيد من التنازلات لرأس المال الأجنبي لعله يأتي بموارد إضافية تسهم في حل الضائقة المالية. وهو غالباً ما لا يقبل على النحو المرجو لأنه يتشكك في قدرة الدولة على سداد استحقاقاته بالنقد الأجنبي.

ـ ولذلك فإنه لا بد من حساب دقيق للكلفة والمنفعة، ومن التأكد من أن ما يتم التنازل عنه من موارد ضريبية، أو ما يقدم من إعانات، يوازي عائد استقدام التكنولوجيا والتمويل من الخارج، وما إذا كان من الأجدى منح الإعفاء أم فرض الضريبة مع استخدام الحصيلة في توفير متطلبات نجاح هذه المشروعات.

ـ بالمثل فإن من المهم في حالة منح المزايا لفترة زمنية محدودة التأكد من أن المشروعات تظل مجدية عند انتهاء تلك الفترة، وإلا يعمد رأس المال الخاص أو الأجنبي إلى التحايل من أجل استمرارها أو إلى تصفية المشروعات والنزوح إلى مجالات أخرى أو إلى الخارج. ولهذا الاعتبار أهمية خاصة في الدول النفطية، إذ قد تتأثر جدوى مشاريعها الرئيسية بصورة جذرية إذا اتجهت تلك الدول إلى فرض ضرائب أو تخفيض الإعانات الأمر الذي يضع قيداً على حرية الحركة في السياسة المالية في وقت قد تشتد حاجتها فيه إلى استخدام تلك السياسة لتصحيح أوضاعها الاقتصادية.

ـ يضاف إلى ذلك ان إعفاء المواد الوسيطة يعني إتاحتها رخيصة في السوق المحلي، الأمر الذي قد يجعل أسعارها غير مشجعة على انتاجها محلياً في المستقبل. وتكون النتيجة هي ما شاهدناه من تزايد الاعتماد على الخارج في توفير هذه المستلزمات واحتمال توقف الانتاج كلياً أو جزئياً بسبب تزايد عجز ميزان المدفوعات.

## ٦ ــ تقسيم العمل بين القطاعات، العام والخاص والتعاوني

إلى جانب الدور التقليدي للقطاع الحكومي بالنسبة إلى الاستثمارات في الهياكل الأساسية والخدمات العامة والاجتماعية، فإن معظم الدول العربية مالت إلى توجيه القطاع العام نحو المشروعات الرئيسية التي تتميز بكبر الحجم وارتفاع درجة المخاطرة وطول فترة الاكتمال والحاجة إلى تدبير مستلزمات خاصة بما في ذلك التكنولوجيا المتطورة مما يدفع إلى الاستعانة برأسمال أجنبي، اما في شكل قروض تعقد باتفاقيات ثنائية أو مع مؤسسات متعددة الأطراف، أو باستدعاء مساهمات رأسمالية مباشرة. وتقوم معظم الدول بتحديد مجالات لنشاط القطاع الخاص، سواء بصورة مباشرة قد تصل إلى حد تضمين الخطة أفكاراً بمشروعات تخصص له، أو باستخدام اسلوب الحوافز المشار إليه أعلاه بالنسبة للمجالات التي يراد توجيهه إليها. غير أن التجربة تشير إلى أن القطاع الخاص، بحكم نقص الخبرة في النشاط الصناعي والميل إلى تجنب المخاطرة والرغبة في الربح السريع، يفضل العمل في الأنشطة التجارية والخدمية والعقارية. ويزيد من هذا التوجه ارتفاع معدلات الاستيراد وما صحب انتقال العمال وتزايد تحويلاتهم من تغيرات في انماط الاستهلاك وتوجهات إلى تملك عقارات من مستويات تفوق ما هو سائد في دولهم وما يتناسب مع دخولهم العادية فيها. وقد شجع على هذا التوجه في الدول النفطية ما اتبعته تلك الدول من سياسات أدت إلى التوسع في الاستيراد، ومن عمليات لإعادة توزيع الثروة المتحققة من عائدات النفط من خلال تملك العقارات. كما أن أرباح هذه الأنشطة تزايدت في ظل التضخم مستورداً كان أو ناشئاً عن اختلالات التوازن الداخلي. وقد شجعت الشركات عابرة الجنسية هذا الاتجاه في الدول الخليجية صغيرة الحجم عن طريق نظام التوكيلات التي تتولى توزيع منتجاتها في منطقة الخليج مقابل أرباح مجزية للوكلاء تصرفهم عن الإسهام في الانتاج المحلي أو حتى في تقديم خدمات تجارية مناسبة له. كذلك اجتذبت السيولة المتزايدة نتيجة تدفق مدخرات العاملين في الخارج أو العوائد السريعة للنشاطات التجارية والعقارية، إلى نشاط مماثل في العمليات المصرفية التقليدية وغير التقليدية، وإلى تسييل المدخرات لاستخدامها في عمليات المضاربة بدلاً من الاستثمار الانتاجي، بما في ذلك المضاربة في العملات الأجنبية في ظل اختلال النظام النقدي العالمي وتزايد نشاط المصارف الأجنبية التي عملت على تحويل المدخرات المحلية ـ حتى من الدول التي تشكو من العجز ـ إلى الخارج. وأدّى كل ذلك إلى عدم تحقيق أهداف الاستثمار الصناعي الخاص، وإلى تحول عدد من العاملين في القطاعات السلعية، بما في ذلك الزراعة، إلى هذه الأنشطة، مما زاد من خلل البنيان الاقتصادي لصالح هذه القطاعات على حساب القطاعات السلعية، ومن ثم زيادة الضغط على موازين المدفوعات. ويترتب على تحمل القطاع العام أعباء المشاريع عالية المخاطرة بطيئة العائد، والتي قد يقتضي النفع العام تحديد أسعار اجتماعية لمنتجاتها، مع ترافق ذلك بخلل في الأنشطة المرتبطة بها والمغذية لها وفي تنظيم أسواقها، أن تتعرض هذه المشاريع لخسائر تتعالى بعدها صيحات تطالب بتحويلها إلى القطاع الخاص؛ وهي صيحات تكتسب قوة من الحركات العالمية المنظمة التي تدفع في هذا الاتجاه كمحاولة لإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي على النهج الامريكي. من جهة أخرى فإن القطاع الخاص لم يثبت أنه بالضرورة أكفأ من القطاع العام أو أقدر منه على توفير متطلبات إنجاح ما يقوم به من مشروعات، سواء من حيث القيادات الإدارية أو تدريب القوى العاملة التي تلزمه. فالقول بوجود الرغبة في شكل الحافز الفردي لا يكفي، إذ يجب أن تشفع الرغبة بالقدرة. بل أن كثيراً من حالات نجاحه تمّت بسحب من

رصيد القطاع العام، مما ينشيء خللاً في هذا الأخير ويهيء لعلاقات غير سوية بين القطاعين. ويحتاج الأمر إلى دراسة متعمقة لدعاوي «المخاصة» Privatisation، خاصة في ضوء الممارسات السابقة وحقيقة الإمكانات التي يستطيع أن يوفرها كل من القطاعين في المراحل الأولى للتنمية. من جهة أخرى فإن عدداً من الدول العربية افسح مجالاً للقطاع التعاوني، خاصة في الانتاج الزراعي والصناعات الحرفية حيث تأخذ الوحدات الانتاجية الطابع الفردي أو العائلي. غير أن تجربة هذا القطاع تشير إلى حاجة ماسّة لإعادة النظر في أسس الحركة التعاونية في الوطن العربي ومتطلبات تطويرها، خاصة وأن العاملين في القطاعات التي تعظم حاجتها إليها تنقصهم المعرفة الكافية لتعظيم إمكانية الاستفادة منها.

## ٧ ــ تحقيق توازن في التنمية بين الأقاليم

يظهر البعد المكاني بصورة أو أخرى في معظم خطط الدول العربية. فبعض الدول تكتفي بتوزيع المشروعات الاستثمارية على أقاليمها المختلفة، اما بحكم الاعتبارات الفنية التي تفرضها المشاريع نفسها أو كمحاولة لتحقيق نوع من العدالة في توزيع منافع التنمية، وقد يمتد ذلك إلى اعتماد أهداف اجتماعية تراعي متطلبات تطوير المناطق الأقل نمواً في الدولة. ويدخل هذا البعد في بناء العمل التخطيطي في الدول التي تأثرت بالإسلوب الفرنسي في الإدارة. وهو يأخذ خصوصية معينة في دولة اتحادية كدولة الإمارات العربية المتحدة. ورغم ذلك فإنه بمضيّ الزمن اتسعت الفوارق الإقليمية بحيث أخذت أحجاماً متزايدة كمشكلة اجتماعية وسياسية في معظم الدول العربية، حتى صغيرة الحجم منها، وفي حالات تختلف من حيث الهياكل الاقتصادية وتركيبة الموارد. ويرجع جانب كبير من اختلال التوازن الإقليمي إلى الأهداف التي تم تبنيها بالنسبة لتعديل الهيكل الانتاجي في أسرع وقت ممكن، فقد استقطبت المناطق الحضرية الرئيسية معظم الأنشطة الحديثة بسبب تميزها النسبي في المرافق الأساسية. وأدّى ذلك إلى تزايد الضغط السكاني عليها وهو ما أنشأ حاجة إلى مزيد من المرافق لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للنمو السكاني السريع. وتم ذلك على حساب المناطق الأقل نمواً خاصة في الريف أو مواطن البدو، نظراً لأن التركيز على الأنشطة سريعة العائد جعل التخصيصات الموجهة للبنية الأساسية في أدنى الحدود الممكنة. وترتب على ذلك تفاوت كبير في معدلات النمو القطاعية بحكم تركز الصناعة في الحضر والزراعة في الريف، صحبه تباين حاد في مستويات المعيشة وفي الدخل وتوزيعه. بل أن تخلف القطاع الزراعي أدى إلى إضعاف فرص النمو الصناعي، باعتبار الزراعة مصدراً للمواد اللازمة للصناعة وللطلب على منتجاتها. وحتى بالنسبة للحالات التي تعتمد فيها الصناعة على منتجات استخراجية تتركز في مواقع محدودة نسبياً ويسهم رأس المال الأجنبي (في ظل الاستعمار أو الاستقلال على حد سواء) في تدبير احتياجاتها من البنية الأساسية وربطها بمراكز التصنيع أو التصدير، فإن التطوير لا يصيب مناطق أخرى أقل حظاً. ويترتب على ذلك حركة سكانية عشوائية، وتفاوت متزايد في الدخل. وإذا كانت الدول النفطية قد استطاعت أن توجه قدراً كبيراً من الموارد لاغراض تطوير بنياتها الأساسية فإن ذلك تم في الغالب من منظور استهلاكي لا انتاجي. وأدّى صغر حجم معظمها إلى تركيز البنية الأساسية اللازمة للانتاج في مناطق صناعية محدودة تقوم فيها صناعات مبنية على توفر مواد أولية رخيصة توجه منتجاتها إلى التصدير. وتتحدد مواقع هذه المناطق بمواطن الخامات المستغلة وتربط مباشرة بموانيء التصدير، ولا يحدث النشاط فيها روابط بباقي القطاعات الوطنية بما يساعد على تحقيق اندماج

بين هذه القطاعات وتوزيع أفضل لما ينشأ من بنيات أساسية. وتزداد خطورة هـذه المشكلة في ظل تراجع الموارد المالية للدول العربية، بما في ذلك الدول النفطية التي أصبح واجباً عليها أن تخصص قدراً أكبر من مواردها لصيانة ما سبق لها التوسع في إنشائه. وإذا كان البعد الإقليمي قد بدأ يشغل حيزاً أكبر من الاهتمام والوضوح في كثير من خطط التنمية فإن تفاقم مشاكله الاجتماعية والسياسية والاقتصادية يشير إلى ضرورة إحداث تطوير جوهري في هذا المجال. ولعل الأجهزة البحثيـة ـ كالمعهـد العربي للتخطيط ـ تخصص جانباً من نشاطها لوضع أسس سليمة لهذا النوع من التخطيط، ولبيان الصيغ المختلفة له في الظروف المختلفة التي تتميز بها مجموعات من الدول العربية. ولعل هذا يساعد في الوقت نفسه على تطوير منظور تكاملي بالامتداد من الدولة الواحدة إلى الإقليم الذي يضم عدة دول، فالوطن العربي.

## ٨ ــ تكرار موجات الجفاف وندرة المياه

وتتصل بالبعد الإقليمي بعض الظواهر التي أثّرت بشكل بارز على مسيرة التنمية في أنحاء عديدة من الوطن العربي وأسهمت في اضطراب العلاقات الإقليمية في كثير من دوله. فالبرغم من أن متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية على مستوى الوطن العربي يوازي المتوسط العالمي، فإن مشاكل ندرة المياه وعدم انتظامها، وتعاقب موجات الجفاف في المشرق والمغرب على حد سواء، قد تزايدت حدتها واستفحلت آثارها بدلاً من أن تتراجع. ويترتب على ذلك آثار اقتصادية واجتماعية شديدة الخطر. فإلى جانب إسهام هذه العوامل في تفاقم مشكلة الانكشاف الغذائي في مختلف أرجاء الوطن العربي، فإنها أصبحت من أشد الاعتبارات المهددة للاستقرار الاجتماعي. فالتقلب الشديد الذي يترتب عليها في الانتاج الزراعي يصحبه عادة عدم استقرار للسكان المشتغلين بالري والزراعة وهو ما يحد من إمكانية تزويدهم بالحد الأدنى من الخدمات الأساسية اللازمة للنهوض بمستواهم المعيشي. كما أنه يؤدي إلى تقلب شديد في دخولهم وانخفاض مستوياتهم إلى حد يصل بهم إلى ما دون مستوى الكفاف، لا سيما في الدول الأقل نمواً. وهو يعوق إمكانيات تطوير الانتاجية الزراعية وإدخال أساليب انتاجية حديثة تواجه شُحّ المياه وتقلبها وما يلزم لذلك من برامج للتنمية الريفية المتكاملة التي توفر موارد منتظمة لمواجهة أعباء الحياة ولاستيعاب الأساليب الحديثة ثم تطبيقها إلى أن تنتظم الانتاجية ويستقر الدخل ويرتفع مستواه. والمشاهد أن محاولة إدخال الأساليب الانتاجية الحديثة دون مراعاة للاعتبارات الاجتماعية يؤدي إلى استئثار الزراع الأثرياء بها مما يؤدي إلى مزيد من التفتت الاجتماعي وتذهب ضحيته الفئات محدودة الدخل.

## ٩ ــ التقلب الشديد في الدخل من الموارد الاستخراجية

لا يقتصر تقلب الدخل على الموارد الزراعية فحسب، بل أنه يمتد أيضاً إلى الموارد الاستخراجية. فالدول التي يعظم فيها وزن النشاط الاستخراجي، سواء للنفط أو الحديد أو الفوسفات، تتعرض إلى عاملين: الأول الاتجاه العام النزولي لاسعار هذه المواد ومن ثم تدهور نسب التبادل لها. والثاني هو التقلب الشديد وغير المتوقع في هذه الأسعار، الأمر الذي يدحض الدعاوى المنادية بضرورة الانفتاح على السوق العالمي واعتبار أسعاره أكثر تمثيلاً للندرات النسبية للمنتجات، خاصة وأن هذه السلع تمتاز

بقدر كبير من النمطية بحيث لا تتأثر كثيراً بالعوامل المنشئة للمنافسة الاحتكارية. بل أن النفط الذي نجح في اختراق حاجز التدهور السعري (النسبي) مرتين خلال السبعينات عاد الآن ليتابع مسيرة التدهور كغيره من المواد الأولية التي أصبحت أسعارها مهددة أكثر من أي وقت مضى بالتراجع بسبب التطور التكنولوجي الحديث الذي يقود العالم إلى ما يسمى بـ «عصر ما بعد المواد». ويترتب على هذه الاتجاهات والتقلبات اضطراب في برامج التنمية، نظراً لأن هذه المواد لا تشكل فقط موارد هامة للتمويل والنقد الأجنبي، بل ولأنها مصادر دخل رئيسية للحكومات المعنية، وهي المسؤولة عن برامج التنمية الاجتماعية وعن عمليات إعادة توزيع الدخل، الأمر الذي يحد من فاعلية أدوات إنمائية هامة. فضلاً عن ذلك فإن الاتجاه إلى تصنيع هذه المواد لا يخلص الدول المعنية من تقلبات أسعارها حيث تنسحب هذه التقلبات على أسعار المنتجات منها. ورغم المحاولات العديدة للتخلص من سيطرة هذه المواد على الاقتصادات العربية فإن الموقف لم يتغير كثيراً، بل أن تحسن أوضاع تلك المواد لفترات قصيرة أنشأ اتجاهاً لتزايد الاعتماد عليها مما يزيد من وقع هبوط عائداتها.

## ١٠ ــ هيمنة النفط على الاقتصاد العربي

على الرغم من أن النفط يتركز انتاجه الوفير في عدد محدود من الدول العربية، وان نالت دول أخرى نصيباً محدوداً منه، إلا أنه هيمن على مصير الوطن العربي بدرجة خطيرة. فقد ترتب على ارتفاع أسعاره أن تحركت تدفقات ضخمة كان لها جوانبها الايجابية والسلبية معاً على جميع الدول العربية، لا سيما الدول الأقل نمواً. فبينما ظل التبادل السلعي بين الدول العربية محدوداً، حدثت تدفقات كبيرة للأيدي العاملة صحبها تدفقات كبيرة لتحويلات المغتربين، كما تدفقت مساعدات عربية عظيمة الشأن على بعض الدول العربية سواء في مواجهة أعباء خاصة، كتلك التي ترتبت على أعباء الصمود أمام العدو الصهيوني، أو للتخفيف من آثار عجوزات كبيرة في موازين المدفوعات، أو لتمويل بعض مشروعات التنمية بقروض ميسرة أو ربما بمساهمات رأسمالية مباشرة. وصحب ذلك في بعض الأحيان نشاط تصديري لسلع أو خدمات إلى الدول النفطية، الأمر الذي أدى إلى إنتعاش بعض الاقتصادات ذات الموارد المالية المحدودة أو على الأقل ساعد في تخفيف الأعباء التي تزايدت نتيجة للركود التضخمي في الدول الصناعية. غير أنه بانحسار العائدات النفطية حدث انكماش في الأوضاع الاقتصادية للدول النفطية بدأ يأخذ مؤخراً شكل اتجاه عام، تضاعف من آثاره على الدول العربية الأخرى السياسات التي لجأت إليها الدول النفطية من أجل تعديل تركيبتها السكانية بتقليص الاعتماد على العمالة الوافدة. ان هذه التحركات لعوامل الانتاج، رغم أنها تندرج عادة ضمن نطاق التكامل الاقتصادي، إلا أنها في هذه الحالة خرجت عن هذا النطاق، حيث أخذت أبعاداً استكمالية لا تكاملية، لا سيما بالنسبة للقوى العاملة إذ لم تقتصر على انتقال اليد العاملة العربية بل تجاوزتها إلى غيرها خاصة العمالة الآسيوية. وقد ترتب عليها عدد من الآثار السلبية، منها ظهور عجز في بعض المهن الرئيسية، وارتفاعات في معدلات الأجور في الدول المصدرة للعمالة لا تبرره أوضاعها الاقتصادية وأدّت إلى زيادات في تكاليف الانتاج فيها والحد من إمكانيات تطوير الانتاجية، بل وأدّت إلى تدهورها في كثير من الحالات، إضافة إلى ما تسببت في نقله من انماط استهلاكية بذخية. والأخطر من ذلك أنها تحولت إلى أداة لنقل حالة الركود من الدول النفطية إلى غيرها من الدول العربية. ويثير هذا تساؤلاً جوهرياً حول مغزى التكامل في ظل

اندماج القوى المؤثرة في التجمع التكاملي في السوق الرأسمالية العالمية وليس في إطار زيادة الروابط الداخلية له بما يخفف من الارتباط بالقوى الخارجية. فما حدث هو نشر عدوى الاعتماد على الخارج، بحيث يعم الانتعاش أو الركود كل دول المنطقة وفقاً لحركة المتغيرات الخارجية، وتتضاعف الآثار على الدول المصدرة للعمالة، التي تتأثر بترحيل الدول النفطية جانباً من الآثار العكسية إليها إضافة إلى ما يصيبها من تلك المتغيرات بصورة مباشرة. وهذا يتطلب بحثاً مستفيضاً حول المسار الأنسب للعملية التكاملية ونوع الضوابط التي يجب وضعها للحد من روابط الإقليم التكاملي بالسوق العالمية في إطار من الاعتماد الحقيقي على النفس.

## ١١ ـ رفع قدرات القوى العاملة

تعاني الدول العربية من انخفاض الكفاءات الانتاجية لقواها العاملة، نظراً لانتشار الأمية وعدم ملاءمة نظم التعليم والتدريب للاحتياجات التي تفرضها متطلبات الدخول في أنشطة انتاجية متطورة. وقد عانت بعض هذه الدول في بداية عهدها بالاستقلال من نقص شديد في الكوادر المؤهلة للعمل في الجهاز الإداري الوطني وتولي مسؤوليات التنمية، كما أن الهجرة من المناطق منخفضة الدخل إلى المناطق الحضرية لا تعني بالضرورة توفير أعداد مناسبة من المهارات التي تشتد الحاجة إليها، لأن الانتقال لا يتم وفق السعي إلى فرصة عمل في مهنة يجيدها العامل المنتقل، وإنما بأمل أن توفر له المدينة فرصة أفضل للحياة من أي مصدر، وهو غالباً ما يكون في أعمال هامشية في فئات العمالة غير الماهرة التي تتزايد نسبتها إلى العمالة الماهرة التي تكمن فيها الندرة. ولذلك نجد أن الخطط الإنمائية المتتالية تكرر استهداف رفع انتاجية العمل وتهيئة ما يلزم لذلك من تطوير لمناهج التعليم ولانشطة التدريب، مشيرة إلى أن ما تحقق فيما سبق كان دون المستوى المرغوب. وقد اسهمت الحركة العشوائية لهجرة العمالة إلى الدول النفطية في تزايد خلل هياكل العمالة في الدول المصدرة كما ساعدت ـ مع عوامل أخرى ـ على ضعف القيمة الاجتماعية للعمل لدى مواطني الدول النفطية ذاتها. كذلك أدى التطلع إلى استجلاب تكنولوجيات حديثة إلى تزايد الحاجة إلى استيراد عمالة متخصصة من الدول الموردة لهذه التكنولوجيات، تستوي في ذلك الدول النفطية والدول الأقل نمواً، مما ينشىء تمييزاً ضد العمالة الوطنية أيا كانت درجة توفرها. وتلعب العوامل الاجتماعية دوراً كبيراً في الحد من فاعلية برامج التدريب، كما أن عدم ملاءمة السياسات التعليمية التي تركز على الكم قبل الكيف تحد من جدوى التعليم في توفير الاحتياجات من الفئات المهنية العليا.

## ١٢ ـ تحسين مؤشرات الحياة وتطوير انماط المعيشة وتحسين توزيع الدخل

تضمنت معظم الخطط أهدافاً عامة برفع مستوى المعيشة، غير أن ترجمة هذا الهدف إلى برامج عملية اقتصرت على استهداف زيادة دخل الفرد باعتباره مصدر الانفاق على طيبات الاستهلاك التي تشكل مفردات مستوى المعيشة. غير أن تحول زيادة الدخل إلى ارتفاع فعلي في مستوى المعيشة لا يتم تلقائياً ولذلك أصبح هدف زيادة الدخل يقترن بهدف آخر هو عدالة التوزيع، غير أن هذا الهدف بدوره لم يحقق النتيجة المرجوة، ذلك أن الاحتياجات الأساسية التي تشكل القاعدة الدنيا للتحسن في مستويات معيشة الجماهير يقع جانب كبير منها في القطاعات المحلية (الإسكان والخدمات الأساسية) وفي قطاعات

لم تحظ بأولوية مناسبة (الزراعة وبالاخص الغذاء). وقد استطاعت الدول النفطية أن تحقق تقدماً ملموساً في هذا المجال، ولكنه تقدم تم باعتماد كبير على الخارج، واقترن في الوقت نفسه بنمط استهلاكي بذخي لا يتفق مع الدخل العائد إلى انتاج حقيقي. كما أنه تم باعتماد على انفاق عام كبير قد يصبح الحفاظ عليه متعذراً مع تراجع العائدات النفطية. أما الدول الأخرى فقد تفاقمت فيها مشاكل القصور في تلبية الحاجات الأساسية، وتجلى هذا القصور بصفة خاصة في الدول الأقل نمواً التي تعرضت مؤخراً إلى تراجع في معدلات النمو بوجه عام وتدني مؤشرات نوعية الحياة بوجه خاص.

## ١٣ ـ عدم وضوح أو ثبات استراتيجية التنمية

إن الظاهرة العامة التي تلفت النظر في معظم التجارب العربية هي عدم وضوح استراتيجيات بعيدة المدى يتم بمقتضاها تنظيم مسيرة التنمية. صحيح أن كل الخطط تقريباً تتصدرها قائمة من الأهداف بعيدة المدى يطلق عليها ـ خطأ ـ اسم الاستراتيجية، غير أن هذه الأهداف تتغير بدرجة كبيرة من خطة إلى خطة تالية، دون أن يكون مرجع ذلك الانتقال من وضع سابق إلى وضع أكثر تقدماً على نفس المنهج الاستراتيجي، بل أن الدافع في الغالب هو عدم الرضا بما تم انجازه في الخطة السابقة قياساً بالأهداف المتوخاة على نحو ما أوضحناه فيما سبق، أو تكشف الحاجة إلى تعديل المسار نتيجة ما ترتب على القصور في تحقيق أهداف تلك الخطة من اختناقات لم تكن متوقعة بسبب عدم إحكام وضع الخطة بالشكل الذي يؤمن اعداد الطاقات التنفيذية المناسبة. ويشير هذا إلى تأثر عملية تخطيط التنمية بالاعتبارات الآنية أكثر من اعتمادها على تحليل مرحلي يؤدي إلى استراتيجية مستقرة، ليس بمعنى مجموعة من الغايات (أو ما يسمى تجاوزاً الأهداف) بعيدة المدى، بل بمعنى مسار يحدد لكل مرحلة أهدافاً يساعد تحقيقها على توفير القدرة على التحرك نحو المرحلة التالية ومن ثم تحقيق أهدافها. ويمكن القول أن عملية التنمية تحولت على هذا النحو إلى عملية «إدارة بالأزمات». فعلى سبيل المثال يجري التوجه نحو بناء هيكل انتاجي متطور دون مراعاة لمدى تناسب قاعدة الموارد لا سيما الهياكل الأساسية ومصادر الطاقة وتوفر اليد العاملة المناسبة والموارد المالية ـ التي عملت كمحدد هام في كثير من الحالات ـ ومدى تناسبها مع الطاقة الاستيعابية التي تتعدد العوامل المحددة لها (وجود قطاع مقاولات قوي، توفر هياكل أساسية مناسبة، توفر المعرفة الفنية، الخ . .). ويترتب على ذلك أن يتعثر التنفيذ وترتفع التكاليف عادة ويزداد الضغط الاستهلاكي ولا يتحقق التصحيح المطلوب في ميزان المدفوعات نتيجة لذلك وبسبب عدم بلوغ التصحيح المستهدف في هيكل الانتاج، فتأتي الخطة التالية متضمنة إجراءات تستهدف إزالة معوقات التنفيذ، ولكنها تصطدم عادة بقصور في الموارد المالية بسبب تجاوز فجوة الموارد لما كان مستهدفاً. وتركز الخطة الجديدة (ما يسمى باستراتيجية) على إعطاء الأولوية لاستكمال المشروعات الانتاجية وللمشروعات سريعة العائد، الأمر الذي يخل بمتطلبات التوازن وإمكانيات التنمية على المدى البعيد. وهكذا تتكرر نفس الدورة من خطة إلى تاليتها، وفي كل مرة تتزايد صعوبات تصحيح المسار بسبب تزايد السكان وارتفاع التطلعات الاستهلاكية وتراكم آثار العوامل التضخمية التي غذاها اضطراب النظام الاقتصادي العالمي في السبعينات. ولعل المخططين القطريين يحاولون الإجابة عن السؤال التالي: لو اتيح لهم إعادة ترتيب الأولويات على مدى الأعوام العشرين السابقة بافتراض توفر نفس القدر من المعلومات التي كانت متاحة لهم آنذاك، هل كانت الأهداف التي اعتمدتها الخطط

المتعاقبة تبقى على حالها أم كانت تختلف، وفي أي اتجاه؟ ثم ليحاولوا الإجابة على سؤال آخر هو: ماذا لو كرروا نفس المحاولة ولكن لعشرين سنة قادمة؟

## ١٤ ــ ضعف الاهتمام بالتخطيط طويل الأجل

يرتبط بغياب أو قصور استراتيجية التنمية غياب نوع هام من أنواع التخطيط هو التخطيط طويل الأجل. فبالرغم من أن قوانين بعض الدول تنص على وضع خطط طويلة الأجل كأساس للخطط متوسطة الأجل، ورغم قيام عدة دول فعلاً باعتماد خطط طويلة نسبياً (سباعية أو عشرية) إما كبديل للخطط لآجال لا تتجاوز خمس سنوات أو كخلفية لها، فإن تلك الخطط جاءت في الغالب في شكل مؤشرات عامة أكثر منها كمحاولة لتنظيم المسيرة لأبعد من فترة متوسطة واحدة. ويثير هذا تساؤلاً هاماً حول مفهوم التخطيط طويل الأجل ومضمونه ودوره بالنسبة إلى الخطط متوسطة الأجل، وهل هو مجرد اتجاهات عامة (لمضاعفة الدخل في فترة معينة مثلاً) بما يثبت إمكانية تحقيق الأهداف التي تنتخب للأجل المتوسط، أم هل هو مجموعة من الموازنات التي تحاكي الأطر العامة للخطط المتوسطة، أم هو ـ كما يجب أن يكون ـ شيء آخر عدا هذا وذاك؟ ثم ما هو مغزى المرونة التي تعتبر من مقومات التخطيط السليم؟ ان التخطيط طويل الأجل يجب أن يرتكز على مقومات ثلاث، الأولى هي تحديد مكونات مستوى المعيشة الذي يستهدفه المجتمع وانماط المعيشة الملائمة للفئات الاجتماعية المختلفة في الأمد البعيد بما يحقق متطلبات التطور الملموس والتقارب بين الفئات في ضوء توزيع أفضل للدخل وبين الأقاليم المختلفة. والثانية هي بيان إمكانيات تعظيم الموارد المتاحة للمجتمع، طبيعية ومادية وبشرية ومالية، بما في ذلك البنيات الأساسية والمعرفة الفنية، ومتطلبات تطوير هذه الموارد. ان هذا الجانب يشكل فاصلاً هاماً بين أَجَلَي التخطيط: ففي الأجل المتوسط يكون التغير في قاعدة الموارد محدوداً، ويجري التركيز على أفضل استخدام للموارد المتاحة. غير أن استمرار تطبيق أسلوب تخصيص الموارد في الخطط المتوسطة لا يفسح مجالاً للتنمية من خلال توسيع قاعدة الموارد. أما الثالثة فهي وضع تصور مناسب للهيكلين الاقتصادي والاجتماعي المرغوبين حتى يتم التحرك نحوهما بخطى سليمة من خلال الخطط المتوسطة الأجل، ومن البديهي أن الخطط طويلة الأجل هي التجسيد العملي للاستراتيجية بحيث يجري العمل فيها معاً. من جهة أخرى فإن هذا النوع من التخطيط يتطلب انشغال المستويات الأدنى بصياغة خطط بعيدة المدى، توفر مادة أولية لصياغة الخطة الشاملة التي تتولى تنسيق مراحل كل من تلك الخطط بما يراعي متطلبات الكفاءة والاتساق. وكما في حالة الاستراتيجية فإن هذه الخطة لا بد أن تتصف بقدر كبير من الاستقرار بحيث يستمر العمل على تصحيح المسار من خلال الخطط متوسطة الأجل للاقتراب منها قدر الإمكان، ما لم يجد ما يستلزم تعديل كل من الاستراتيجية والخطة طويلة الأجل معاً.

## ١٥ ــ نواحي القصور في الجوانب الفنية للعمل التخطيطي

يتضح من الاستعراض السابق أن العمل التخطيطي في معظم الدول العربية قد تعرض لعدد من الأخطاء التي أسهمت في تعثر عملية التنمية. وتتلخص هذه الأخطاء في الآتي:

أ ــ عدم إدراك ماهية التخطيط، سواء من حيث استناده إلى استراتيجية بعيدة المدى على النحو

الموضح أعلاه لمفهوم الاستراتيجية، أو من حيث مدى ملاءمة الأساليب المستخدمة، أو اعتبار تخطيط التنمية وظيفة جزئية من وظائف الدولة وخروج كثير من القرارات المؤثرة في التنمية عن نطاق العمل التخطيطي، ومن ثم عدم رسوخ التخطيط كمنهج في الحياة ينطبق على جميع المستويات وفي جميع مجالات العمل دون أن يعني ذلك بالضرورة أن توضع خطط تفصيلية لهذه المستويات والمجالات من قبل سلطة مركزية لتربطها بالخطة العامة للدولة.

ب ــ عدم واقعية الأهداف، حيث تحدد أهداف تعبر عن طموحات أو عن وعود لاسترضاء فئات معينة من الشعب دون التأكد من إمكان تحقيقها أو من توفر متطلبات تنفيذها، أو من ملاءمتها للمرحلة التي يمر بها المجتمع في تطوره.

جـ ــ ضعف قاعدة البيانات والدراسات، بما في ذلك البيانات الإحصائية والمسوح الاقتصادية والاجتماعية أو دراسات جدوى المشروعات أو مسوح فنية للموارد، لا سيما الموارد الطبيعية وفي مقدمتها موارد المياه، والمشاهد أنه رغم طول العهد بالعمل التخطيطي في بعض الحالات، تظل قاعدة البيانات محدودة، وتتكرر الشكوى من ذلك وفي الوقت نفسه لا يحدث اجتهاد في تعظيم الاستفادة مما هو متاح من معلومات، أو في تطوير القدرات الفنية اللازمة لتحسين قاعدة البيانات والدراسات.

د ــ تعرضت مسيرة التنمية خلال العقدين السابقين إلى تأثير تقلبات عنيفة بسبب متغيرات خارجية يرجع معظمها إلى اضطراب النظام الاقتصادي العالمي والنظام النقدي العالمي، وقد أدت هذه المتغيرات إلى إظهار مدى عجز معظم أجهزة التخطيط العربية عن تطويع أساليبها الفنية لمواجهة هذه التغيرات التي أضافت أبعاداً جديدة لأهمية الجوانب السعرية والنقدية ولاعتبارات عدم التأكد التي تزايدت أهميتها.

هـ ــ إضافة إلى المتغيرات العالمية فإن المنطقة العربية تعرضت إلى عدد من المؤثرات الخاصة، في مقدمتها الحروب العديدة التي توالت على العديد من دولها منذ حرب ١٩٦٧، والاضطرابات السياسية الداخلية التي أمسكت بتلابيب الدول الأقل نمواً بوجه خاص. وبدلاً من أن تسعى أجهزة التخطيط إلى تطوير أساليبها وتأكيد دورها في مثل هذه الظروف نجدها استسلمت لتوجيه السلطات السياسية بالتخلي عن التخطيط بدعوى التركيز على متطلبات الظروف الاستثنائية. والواقع أن التخطيط في حالة الطوارىء Emergency Planning كان من أهم الأدوات التي استحدثت خلال الحرب العالمية. ومن الضروري أن تطور أجهزة التخطيط أعمالها لكي تربط بين نوعي التخطيط نظراً للصلة الوثيقة بين اعتبارات الأمن والتنمية، وضرورة تجنب فقدان الصلة بالنظرة بعيدة المدى تحت وطأة الظروف الطارئة.

و ــ وتشير التجارب المختلفة إلى اقتصار العمل التخطيطي في معظم الأحوال على الدراسات المكتبية وعدم كفاءته في التعامل مع متطلبات التخطيط للقطاع الخاص، خاصة في ضوء محدودية قواعد البيانات اللازمة لتوجيه النشاط الخاص وضرورة موافاة التخطيط ذلك القطاع بجميع المؤشرات اللازمة لحسن توجيه نشاطه وتعزيز ما يتخذ من سياسات لتحفيزه بتوفير مصادر المعرفة التي تنقصه والتي تؤدي إلى عدم توفر أركان السوق التي تحكم نشاطه.

ز ــ وبالرغم من أن بعض الدول التي تهتم بالتنظيمات الجهوية تتمكن من حشد فئات شعبية على المستويات المختلفة للمشاركة في قضايا التنمية فإن المشاركة الشعبية لا تزال بحاجة إلى تطوير كبير لكي تصبح فاعلة على النحو الواجب في أمور تمس حياة الجماهير. وبغضّ النظر عن النظم السياسية السائدة فإن هذه المشاركة تحتاج إلى دراسة متعمقة لعلها تفتح الطريق إلى مزيد من الديمقراطية السياسية المفتقدة في معظم الدول العربية.

ح ــ يضاف إلى ما تقدم تعرض التنمية للتعثر بسبب عدم أخذ التخطيط بعين الاعتبار واقع القدرات الاستيعابية المتاحة ومتطلبات تمشيها مع ما تضعه الخطة عليها من أعباء. ويتكرر التناقض بين الرغبة في التركيز على قطاعات الانتاج وضرورة العناية بالهياكل الأساسية وبالابعاد الإقليمية، وهو ما يتطلب دراسات من نوع خاص على نحو ما بيناه من قبل.

ط ــ يكرر المخططون المركزيون في التقارير التي يقدمونها في معرض تقييم تجاربهم الوطنية الشكوى من عدم تجاوب الأجهزة التخطيطية للمستويات الأدنى، ويقدم في هذا الشأن تفسيران كلاهما يقضي بعلاج من نوع مناسب. الأول هو ما يطلق عليه «غياب الإرادة السياسية» حيث يشعر المخططون بأن عدم وجود مساندة من قبل السلطات السياسية يؤدي إلى تهاون تلك الأجهزة، وهذا يعود إلى ما سبق ذكره من أن تخطيط التنمية يعامل على أنه وظيفة جانبية من وظائف الدولة. أما الثاني فهو ضعف كفاءة العاملين في تلك المستويات. وقد دعا هذا إلى توجيه مزيد من الاهتمام بتدريب هؤلاء العاملين، غير أن الأمر يتطلب جهداً خاصاً من المخططين المركزيين واستخدام لغة مفهومة لدى الآخرين ليس فقط ليحصلوا منهم على ما يريدون من معلومات، بل وأيضاً لجعل هذه المعلومات متفقة مع متطلبات التخطيط على المستويات الأدنى،ومن ثم تحقيق مزيد من الترابط بين المستويات التخطيطية المختلفة.

## ١٦ ــ مشاكل التنفيذ

يتردد أحياناً أن الخطط جيدة ولكن الخطأ يقع في التنفيذ. وقد أوضحنا أعلاه أن من أخطاء التخطيط عدم مراعاته لمحددات التنفيذ، ونضيف إلى ذلك ما أوضحته التجارب من مشاكل تتعلق بالتنفيذ:

أ ــ لعل من أهم أسباب المشاكل التي تواجه التنفيذ عدم الاهتمام ببرمجته على نحو يساعد على ضمان توافق خطوات التنفيذ مع بعضها البعض وعلى تلافي الثغرات قبل حدوثها. والمشاهد أن الخطط السنوية تركز اهتمامها على الأهداف الكلية السنوية وتترك برمجة التنفيذ للوحدات التي تضع عادة خططاً جزء سنوية في ضوء الأهداف السنوية وتطور التنفيذ. ويقتضي الأمر وضع هذه الخطط سلفاً والتأكد من تناسقها فيما بينها. وهذا يضيف بعداً آخر للتخطيط السنوي قلما يعنى به، ولو أنه تم لأمكن تفادي كثير من الاختناقات التي تظهر عند التنفيذ رغم ما يبدو من اتساق بين الأهداف السنوية في مجملها.

ب ــ هناك جانب آخر يعود إلى ضعف كفاءة الأجهزة القائمة على التنفيذ، خاصة عندما تتضمن الخطط فعاليات جديدة لم تكن من طبيعة عملها في الماضي. وتزداد أهمية هذا العامل في الدول

حديثة العهد بالاستقلال وكذلك في حالات تغير النظم السياسية، وهو ما عانت منه بوجه خاص الدول الأقل نمواً بسبب كثرة التغيرات السياسية التي تعرضت لها وما يعقب كل تغيير من استبعاد كفاءات وإحلال قدرات أقل كفاءة محلها على أسس سياسية بدون اعتبار لمقتضيات الكفاءة.

جـ ــ ونظراً لأن التنفيذ يقتضي قدرة على التصرف في ضوء المعلومات المستجدة فإن كثيراً من المشاكل ينشأ عن عدم توفر المؤشرات الكافية التي تحتاجها الأجهزة التنفيذية لتتخذ قرارات سليمة في ضوئها. ويثير هذا مرة أخرى قضية المعلومات التي يستمر تجاهلها سواء من حيث العمل على توفيرها أو التصرف بمقتضى المتاح منها والسعي إلى استكماله.

د ــ وبالرغم من أن كثيراً من الخطط يضع أسساً للسياسات الواجب اتباعها لضمان حسن تنفيذها، فإن المشاهد أن الجهات المسؤولة عن رسم هذه السياسات تتخبط في قراراتها ولا تجتهد في التنسيق فيما بينها، من جهة أخرى فإن كثيراً من السياسات التي توضع لمواجهة مشاكل ملحة تتجاهل الآثار البعيدة المدى لها والتي قد تتولد عنها مشاكل أكثر تعقيداً في المستقبل. وقد أشرنا من قبل إلى ما يترتب على النظرة القاصرة لسياسات حفز القطاع الخاص واستجلاب رأس المال الأجنبي من مشاكل طويلة الأجل.

هـ ــ هناك أيضاً قصور في عمليات المتابعة وهي التي تلزم كلا من التخطيط والتنفيذ معاً. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك استمرار تركيز متابعة الاستثمار على المتابعة المالية لا العينية. ورغم تردد هذه الشكوى منذ عهد بعيد فلم يحدث اجتهاد لتطويرها. ويقتضي الأمر أيضاً العمل على إعداد مسوح اقتصادية دورية بأهم المؤشرات الداخلية والخارجية حتى يسهل اتخاذ القرارات التصحيحية في الأوقات المناسبة.

# المناقشات

**د. عبد العال الصكبان**

السيد رئيس الجلسة والسيدات والسادة أعضاء المؤتمر، ليس غريباً أن يكتب الاستاذ الدكتور الإمام ورقة جامعة عن تجارب التنمية في الوطن العربي. فقد مارس التخطيط فكراً وتطبيقاً في قطره، وفي أنحاء أخرى من أنحاء وطنه العربي الكبير. وليس غريباً أن يكون استعراضه لتجربة مصر العربيّة بمثابة بيانٍ للناس عن عمق الإنجاز، وليس الاهتمام بالتجربة المصريّة لدى الكاتب نرجسيّة قطريّة، وإنما إيمان نحسُّ به بين الحروف، وليس بين السطور، لأنّ ما يُطبق في مصر منعكس، لا محالة، على الأشقاء في الوطن العربي، عاجلاً أم آجلاً. لقد جاءت الورقة كما قدّمت إليكم، في مقدمة وجزءين وقد استعرضت المقدمة مفهوم التنمية وتطوره من مرحلة البعد الاقتصادي، إلى مرحلة البعد الاجتماعي، إلى مرحلة الشمول. وكان لهذا التقديم فائدته في تبيان الكيفيّة التي نظرت بها الأقطار العربيّة إلى التنمية. وكيف كانت التنمية الشموليّة هي الشعار، والتنمية الجزئية هي الواقع. ولن نتوقف عند هذا الجزء، فليس هناك من إضافة تخدم النقاش هذا الصباح. واتجه الجزء الأول إلى استعراض تجارب الأقطار العربية قطراً قطراً بعد أن صنفها إلى مجاميع أربعة، وفقاً لمعايير ارتآها مناسبة لإظهار استنتاجاته ولن أقف عند هذا الجزء إلاّ في نقطتين. أولاهما، أن الباحث كان موضوعياً في تتبع ملامح جهود التنمية في كل قطر وقومياً حين يضع رأياً هنا أو توجيها هناك بإسلوب العرض التأشيري المستند إلى خلفية تحليله. ثانيهما أن الكثير منكم سيجد مادة لمناقشة الباحث فيها فيما يتصل بمسيرة التنمية في القطر الذي ينتمي إليه. وكلي أمل، أن لا ينصرف الجهد إلى إبراز المنجزات القطرية على حساب النتائج القومية. فاستعراض التجارب هو تمهيد لاستنباط الاتجاهات العامة لتجارب التنمية بهدف صياغة نظرة جديدة تعظم النتائج القطرية والقومية، باعتبار أنّ البعد القومي مركب للاجزاء، وليس مجموعاً لها. وينصرف الجزء الثاني إلى إبراز أهم الظواهر التي أفرزتها جهود التنمية في الوطن العربي حيث تشير

معظم تجارب التنمية في الأقطار العربية إلى أوجه شبه كبيرة بينها بالنسبة للأوضاع التي كانت عليها في البداية، وإلى تماثل كبير في الأساليب التي اتبعت في التنمية. ولقد حصر هذا الجزء الظواهر التي أفرزتها تجارب التنمية العربية في ستّ عشرة ظاهرة، احتوت كل منها على تفصيلات وتوجهات أغنانا الاستاذ الدكتور الباحث بالعرض الشيق لها وبالتفصيل الواضح في كتابتها. وإذا كان مثل هذا الكمال في الورقة مغنياً عن نقاط اختلاف تعنّ للمعقب في هذا الخصوص، فإنه لا يتعارض مع الاتفاق أن استأذن في التفكير بصوت مسموع معكم في جوانب مكملة للورقة. وبادىء ذي بدء يرد إلى التفكير ما استقر في أذهاننا جميعاً من أن جهود التنمية استبدلت بالاستقلال الوطني مزيداً من التبعية الاقتصادية والفكرية لمستعمر الأمس. واستبدلت بقدرات الاكتفاء الذاتي النسبية، مزيداً من الانكشاف على الخارج، وهو ما يعني المزيد من التخلف من حيث المآل. وقد نسترجع معاً حيوية الستينات، يوم اتخذت تجارب التنمية في الأقطار العربية من النهج الاشتراكي شعاراً لها، واتخذت تجارب التنمية في أقطار عربية أخرى شعار الاقتصاد الحر، أو دولة الرفاهية، شعاراً لها وقد أظهرت الورقة أن الشعارين قد انتهيا إلى نفس المآل. ولو اقتصر الأمر على هذا الحد، لقُلنا عثرة وستزول. لكن تجارب التنمية أفضت إلى تراجع الفكر الاشتراكي في أقطار الوطن العربي وأخلى جنوده مواقعهم وسلّموا راياتهم لدولة الرفاهية بحجة الواقعيّة تارة، والموضوعيّة تارة أخرى. والواقع أنّ أغلبهم سلّم الرايات تحت تأثير لقمة العيش، أو الرغبة في مزيد من النماذج المشوهة للاستهلاك، على أحسن الافتراضات. حقاً، إنّ التجارب الاشتراكية في الوطن العربي قد فشلت لأمور عدة، أهمها وليس كلها، تسليم التجربة لغير المؤمنين بها وتطبيقها في شكل إجراءات وليست نهجاً للحياة وإهدار قيمة الإنسان العربي غايتها وأداتها واندحار الثورة العربية جرّاء التآمر عليها، وتقويض قوى الثروة العربيّة جرّاء التآمر عليها لاحتلال مواقعها.

ولكن ذلك لا يعني أبداً أنّ خيارات التطبيق وتُراث التحليل يمكن أن تُطوى هكذا. إنّ هناك فرقاً بين تغيير إدارة تنمية، وبين تغيير نهج التنمية. ولعل نقاشنا اليوم يجلو بعض هذا الجوانب لنسبر غور هذا المفهوم العجيب المسمى «الانفتاح». فلم يكن هناك تجربة عربية واحدة منغلقة على نفسها. بل ليت بعضها قد انغلق على نفسه، حيث كان سيقدم لنا نموذجاً أكثر قدرة على الصمود في وجه الانفتاح. وحتى لا يمتشق حسام الانفتاح أحد، أسارع إلى القول ان آثار التشوهات البنويّة في إطار دولة الرفاهية، ودولة الانفتاح ما زال أكبر من آثار التشوهات في دولة المدعين بالاشتراكية. المهم هو البحث عن فكر جديد والابتعاد عن الصيغ المدرسية. وقد استأذن في الإشارة إلى أنّ القيد الحاكم على التجارب التنموية العربية هو قدرتها على الملاءمة بين حاجات التقدم والعدالة في مجال التنمية وحاجات الدفاع القومي عن الوطن. وهنا يثور السؤال عن جدوى الانفاق العربي على الدفاع في السنوات الأربعين الماضية. في سنة ١٩٤٧ قدّم لشعبنا العربي في فلسطين الاستقلال بنصف قطره مع امتداد أرضي ومائي يجعل الارتباط قائماً بين مشرق الوطن العربي ومغربه. بعد أربعين سنة من ذلك تم احتلال فلسطين بكاملها، وجرى احتلال أجزاء هامة من ثلاثة أقطار عربية، وتعربد إسرائيل في المنطقة وتفرض على العرب استمرار صراع بديل عن الصراع العربي الصهيوني، وهو الصراع العربي الإيراني، في أي معيار يستخدم الحكم على تجارب التنمية العربية في مجال الدفاع القومي؟ يمكن القول بلا تردّد، إنّ الريح ما زرعنا والهواء ما حصدنا.

في ظل دولة الاستقلال الوطني في الخمسينات وبدون الإدراك الشمولي لمضامين التنمية أو التبشير

بها، وقبل الدخول في تجاربها، كان الحدث العربي في أي بقعة من بقاع الوطن يهتز له ويستجيب لدواعيه أغلب أرجاء الوطن. اليوم، وبرغم ثورة الاتصال والمعلومات، وبرغم القمر الصناعي العربي، لا يعنى الإنسان العربي بأي حدث. هل السبب في ذلك هو المسار المشوه للتجارب التنموية العربية؟ لقد غيّبت هذه التجارب دور الإنسان العربي فأصبحت همومه اليوم هي همومه بالأمس، وهمومه غداً، وهي لقمة العيش والستر. وهنا يُثار أيضاً موقف التجارب التنمويّة العربيّة بإطاريها الاشتراكي والحر من قضية التعلم والتكنولوجيا وبناء المجتمع المعاصر. يتوزع الآلاف من علماء العرب بين أرجاء المعمورة يبنون الحياة ويزرعون الأمل في غير أوطانهم. وفي وطنهم الكبير يضيع الأمل، وفي كل يوم يقدم لنا الباحثون العرب فجوة جديدة. فبعد فجوة الأمن، هناك فجوة الغذاء، وبعدها فجوة التكنولوجيا، وهكذا يزداد الإحباط واحداً أشد من سابقه. ولا بدّ أن نتساءل عن المخرج، وعن دور تجارب التنمية في تضييع هذا الأمل. يُثار أيضاً مضمون التعليم، ومضمون القيم التي يبشر بها، ويؤكد عليها، حيث يوضح زيف أغلب القيم التي ترتبت على مسار التجارب التنموية بالشكل الذي سارت به. أخيراً ما هو دور التجارب التنموية العربيّة في بناء حساب التكاليف الاجتماعية لمسيرة التكامل أو التعاون أو حتى التعامل الإيجابي بين الأقطار العربية فهو أمر غير واقعي وغير ممكن بل وخيالي، ٧ دول تتحول إلى ٢٣ دولة. كل ذلك تم في إطار تجارب التنمية، وفي إطار شعاراتها البراقة التي تتحدث عن كل شيء، إلا عن تحقيق انجاز واحد. تلك ظواهر قائمة في وطننا أردت من استعراضها أن أضيف إلى الورقة القيّمة بعد أن عجزت أن أجد شيئاً اختلف معها. ودعوت في مناسبة أخرى إلى إقامة جبهة اقتصاديّة وطنيّة عربيّة ذات توجه إنمائي شمولي تتخذُ من استراتيجيّة العمل الاقتصادي العربي المُشترك برنامجاً لها وتتمثّل أولوياتها في تحقيق الأمن والإنماء المستقلين، بعيداً عن التسميات المدرسيّة وبعيداً عن التعصُّب الفكري. دعونا نُقيم دولة الإنسان العربي قبل دولة النظم العربيّة. دعوا هذا الإنسان يستعيد ذاته بوسائله وليس من خلال التنظير وحشد المُصطلحات. ويوم يستعيد الإنسان في أقطار هذا الوطن دوره، فإنّ تجارب التنمية ستتخذُ من غاياته غايات لها، ومن أولوياته وبرامجه وآلياته، أولويّات وبرامج وآليات لها. ومعذرة إذا كنتُ قد أطلتُ.

### د. مصطفى الكثيري

شكراً سيدي الرئيس. في تعقيبي على ورقة الدكتور محمّد محمود الإمام، أُسجل تقديراً وتنويها بالدراسة التقييميّة الهامة والشاملة لأحد رواد الاقتصاد العربي في معالجة نقديّة لتجارب التنمية في الأقطار العربية خلال العقود الثلاثة السابقة على الرغم من تبايُنها وتنوعها. وقد أفلح الباحث في تلمُس مظاهر وسمات هذه التنمية، وإبراز إفرازاتها مما قد لا يتسع له مجال هذه الجلسة بل وحتّى أيام المؤتمر. فهذا مجرّد بحث استقرائي وتقييمي لحصاد وحصيلة تجارب تنمويّة لـ ٢٠ دولة عربية. وهي عبارة عن تراكمات وتجميع معلومات وبيانات حسابية قلّما تتوفر لباحث بدون عناء وحُب للاطلاع أو إدراك جسامة المهمة والقدرة لاستيعابه للبحث. في القسم الأول من البحث استعراض للتجارب القطريّة لخمس مجموعات أقطار عربيّة من مُنطلقات وخلفيّات متفاوتة، منها ما هو تاريخي واقتصادي واجتماعي وثقافي. والقسم الثاني بعض الدروس المستخلصة من هذه التجارب، وهي عبارة عن ١٦ عنصراً من عناصر القصور ومواطن الضعف والمعوقات. واستهلّها بالتجربة المصرية كإطار لنماذج مرجعيّة متقدمة لتجارب أخرى، منها ما أخذ بالمنهج الاشتراكي من منظور استقلالي، ومنها ما قام على الانفتاح وما

أفرزه هذا التوجه الليبرالي لسياسة الباب المفتوح من قصور القطاع الخاص ومحدوديته، ومنها ثالثا تجارب أقطار اندرجت في عجز مزمن ولكنها تعاني في الوقت ذاته من مُشكلات تناقص الريع. مع العلم أنّ هذه النماذج كلها وغيرها مما قد يتسع له مجال التبويب ومجال التصنيف من قواسم مشتركة، أهمها اعتبار التنمية وظيفة اقتصاديّة وليست تغيراً جذرياً للمجتمع في كل أبعاده ومناحيه. ثانياً حالة التخلُّف التي تشُدُّ المجتمع بمؤسساته وتكويناته إلى النظام الاقتصادي الدولي الخاضع للرأسماليّة الدوليّة إلى حالة النمو القائم على تحرير القوى المنتجة الذاتيّة واستحداث تركيبة اقتصاديـة اجتماعيّة جديدة ذات مصلحة في التغيير والتنمية وبناء المجتمع الجديد. ثم أخيراً، التوجه لتبنيّ تخطيط قصير أو متوسط المدى بأحسن الأحوال مع تفاوته من هيكلي إلى وظيفي وبمضامين متفاوتة في الزمان والمكان. من هنا تأتي أهمية الموضوع وخصوبة البحث وغزارته التي لا تماثلها إلاّ صعوبة طرق أغواره وأعماقه حيث يُسلم الباحث بأنّ التجارب التنمويّة القطريّة تُعبر عن تشكيلة من المآزق التي يُصيب كلها أو بعضها الدول العربية على نحو ما ورد في عرض هذه التجارب. ولم يتردّد الباحث في تبيـان خلفيّات وملابسات الظروف التي تمت فيها هذه التجارب، ولا سيما الخلفيّات والملابسات السياسيّة والعسكريّة، وكـذا التحديات الداخليّة والخارجيّة. إلاّ أنه إذا كان بعض هذه التجارب قد تناوله الباحث بشيء من الدقة والتفصيل كتجارب المجموعة الأولى، التي يبدو أنه يتمكن منهـا بعمق وتروّ، كـالتجارب المصـريّة والسوريّة والعراقيّة على سبيل المثال، فإنه ـ وهذه ملاحظتي الأولى ـ لم يستطع السيطرة على بعضها الآخر. وأذكر منها تجربة المجموعة الثانية التي تضم تونس والمغرب، ثم كذلك تجربة موريتانيا وتجربة الجزائر في كل من المجموعتين الثالثة والخامسة. أكتفي فقط حتّى لا أُطيل بتجربة المملكة المغربيّة حيث أشار الباحث إلى بعض المُعطيات وإلى بعض العوامل المحدّدة لهذه التجربة التنمويّة، وما أُلاحظه على هذا التحليل هو الاعتماد على مُعطيات بدون ذكر مراجع أو مصادر باستثناء مصادر من أوراق عمل ومنتديات ولقاءات ذكرها الباحث في مقدمة بحثه. ولفت نظري كثير من الأخطاء والهفوات في بعض الأرقام والنسب التي يتكلّم عنها الباحث بخصوص تجربة المملكة المغربيّة، ذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، نسبـة السكان بـين الحواضر والأريـاف وكذلـك مُعـدّل الإنجـاز في الخـطّة الخمسيّـة من ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢ حيث حصل خلط في رقم ٥,٤٪ وهو معدل النمو المقدّر أو المُرتقب في حين بلغ معدل نمو الإنجاز في الخطة الخمسيّة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢، ٥,٨٪. كـذلك بعض المعـطيات التي ألاحظ أنّ الباحث لم يتحرَّ مدى صحتها، عندما ذكر تناقص ونُضوب آبار البترول المحلية. ومع تناقص ونضوب آبار البترول المحلية تزايد الاعتماد على استيراد النفط وتكريره ثم كذلك عندما يتحدث عن قوانـين الاستثمارات التي لم يُولها حقها من البحث والتحليل والتمحيص. أقول هذا فقط من باب الإضافة أو التصحيح لبعض المعطيات الواردة بخصوص تجربة المملكة المغربيّة على سبيل المثال.

وأنتقل إلى القسم الثاني والأخير وبتركيز شديد، لأقول بأن ظروف التجارب التي اهتدى إليها الباحث يحصرها في ستة عشر عاملاً مشتركاً لجوانب القصور والضعف التي واجهت الأقطار العربية خلال فترات التنمية في العقود الثلاثة المنصرمة، وهي عناصر بالغة الأهمية، استطاع الباحث أن يُبرزها إجمالاً وتفصيلاً. غير أن اثنين منها ـ لأهميتهما القائمة سابقاً وحالياً ـ لم ينالا حقهما من العمق والتدقيق والتمحيص. ففيما يتعلّق بالعنصر الرابع (تناقص القدرة الـذاتية عـلى توفـير الموارد المـالية الـلازمة للتنمية)، لـم يشر الباحث إلى نظم تعبئة المدخرات الوطنية والفائض الاقتصادي الكامن في بعض

القطاعات في بعض الأقطار العربية وكذلك إلى المحاولات أو الإصلاحات الجبائية التي تبنتها بعض البلدان لتعويض قصور القطاع الخاص على التوظيف التلقائي لرأس المال في استثمارات منتجة. من جهة ثانية، العنصر الخامس المتمثل في تقديم حوافز لتشجيع الاستثمارات الخاصة الذي يحدّده في الصناعة إذ اقتصر الباحث على اعتبار الحوافز والمزايا الممنوحة لقانون الاستثمارات الصناعية دون إثارة ظاهرة تعميم هذه المقتضيات التشجيعية على قطاعات أخرى قد تكون أقل جدوى كالاستثمارات العقارية ذات الطبيعة المضاربية. كذلك محاولة تقييم حصيلة الجدوى والتكاليف لهذه القوانين الاستثمارية في ظل ظروف شحّ الموارد الذاتية للبلدان ومحدوديتها. وأخيراً، وفي النهاية لي ملاحظة، هي أنّ هذه العوامل المشتركة المستقاة من تجارب الأقطار العربية في التنمية، على أهميتها ومكانتها، تبعد في نظري أحد العوامل، وهو البعد الإداري في العملية التنموية المتمثل في دور الإدارة وأدوات التنفيذ سواء في القطاع الحكومي أو في القطاع العام على تجسيد المخططات والسياسات التنموية ومدى إسهام الإدارة في انجاح أو إضعاف مسلسل التنمية. ومع هذا فإن البحث يظل بحثاً قيماً مليئاً بمعطيات ودروس حصيلة التجارب لإبراز الأسباب الموضوعية لقراءة نقدية لهذه التجارب في شموليتها وخصوصيتها، وشكراً.

**د. عصام رشيد حويش**

شكراً رئيس الجلسة. حقيقة استمتعت بقراءة الورقة التي قدمها شيخ المخططين الدكتور الإمام، واستمتعت أكثر بما استعرضه حالاً وبشكل شيّق من هذه الورقة. بيد أنّ ذلك لا يعني عدم إمكان إبداء بعض الملاحظات لأستاذنا الجليل.

أولاً، بالنسبة للقسم الأول، تجاهل السيد الباحث فترة تخطيطيّة مهمة في تاريخ العراق وهي بعد سنة ١٩٨٠، وأقصد في ظل ظروف الحرب. والدكتور الإمام متابع لعملية التخطيط بالعراق، وهو يدرك أنّ فلسفة التخطيط لدينا اختلفت في ظل ظروف الحرب. مدى إلزامية التخطيط اختلفت في ظل ظروف الحرب. العراق لا يعاني فقط من الحرب التي يخوضها في الوقت الحاضر، بل إنه يعاني أكثر من التذبذب في السوق العالمية. والسيد الباحث يُدرك جيداً بأنّ الهبوط في أسعار النفط لا يشكل مشكلة للمخطط، لكن التذبذب في الأسعار هو الذي يخلق المشكلة. وهذا ما نعاني منه في اقتصادياتنا في الوقت الحاضر، وبالذات في العراق. الأمر الآخر، سيدي الباحث كان دبلوماسياً أكثر مما ينبغي، حسب رأيي، ولذلك فهو شخّص بعض المشاكل، ولكنه أعطاها صفة عمومية تجنباً للإحراج. ولكنني أعتقد أنه ما زالت هناك بعض المعالجات كان يفترض أن تناقش، لا بالتحديد ولكن بالاتجاهات العامة. فلدينا في البُلدان المخططة مركزياً «البلدان العربيّة» نقاش يدور حول المدى الذي نسمح به للقطاع الخاص؟ وفي بلدان الحرية الاقتصادية يقولون، إلى أي مدى تتوسع الأنشطة الحكومية؟ قد يبدو كلامي لا فرق فيه ولكنني أعتقد من الناحية الفلسفية أن هناك فرقاً كبيراً جداً. الأمر الآخر أن مشكلة البلدان العربية ليست في اعتمادها على الخارج بقدر ما هو تشابكها مع السوق العالميّة. نحن نعتمد في العراق مثلاً على السوق الدولية من جانبين، الجانب الأول هو تصديرنا للنفط الخام، والثاني استيراداتنا المتعددة. حتى عملية التنمية القومية في العراق ترتبط بالسوق الخارجية، أي ليست الإيرادات فقط بل مستورداتنا من السلع الرأسماليّة هناك أيضاً مشكلة التباين المكاني كما أشار الباحث، وهو التباين القطاعي، فلدينا قطاعات متقدمة بشكل واضح، وأخرى في أسفل التخلّف. وملاحظتي

الأخيرة، أنّ هناك مشكلة بالتخطيط في بلداننا العربيّة، وهي أننا نضع خططاً خمسيّة وبرامج استثماريّة سنويّة، لكنّ المشكلة أنّ هذه البرامج الاستثماريّة السنويّة كيف تُوظف لخدمة الخطّة الخمسيّة؟ هذه الخطط الخمسيّة تتضمّن أهدافاً عامة والبرامج تتضمّن استثمارات ولكن العلاقة بينهما مفقودة للأسف الشديد.

**د. سعيد النجار**

لم يكن في نيتي أن أتدخل ولكن أشار صديقي الدكتور الإمام إلى الروشتة الرديئة لصندوق النقد الدولي. وأنا أريد أن أُوضح لزملائي جميعاً، أنّ ممثلي البلاد النامية لدى صندوق النقد الدولي ليسوا نائمين ولا ساهين ولا غافلين عن هموم البلاد النامية. نحن نعمل في ستة اتجاهات. وكنتُ أودُّ أن أُعطي محاضرة في هذا الموضوع، لكن لاحترام الوقت سوف أقول رؤوس الموضوعات. وسوف يتسعُ الوقت إن شاء الله أن أقول محاضرة كاملة.

**الاتجاه الأول**: عملية صنع القرار في صندوق النقد الدولي، ومعنى ذلك إزالة حق الولايات المتحدة في الفيتو الذي تُباشره بالنسبة لبعض القرارات، وتخفيض تمثيل البلاد الصناعيّة في مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، وزيادة تمثيل البلاد النامية.

**الاتجاه الثاني**: لأنّ عملية الإشراف Conditionality للصندوق أصبحت ذات أهمية جوهريّة في ضوء نظام تعويم النقد، فإنما ننادي (البلاد النامية) بأنّ العبء الذي يقع على بلاد العجز يجب أن يكون متعادلاً مع العبء الذي يفرضه الصندوق على بلاد الفائض.

**الاتجاه الثالث**: أن تتوجه توجهاً إنمائياً وليس توجهاً انكماشياً، وأيضاً هذه تتفرّع عنها عدة ارتباطات.

**الاتجاه الرابع**: نتكلّم عن إزالة الاشتراطيّة التبادليّة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بحيث لا يحصل تداخل بين الاثنين أو بين الاثنين والمؤسسات الأخرى.

**الاتجاه الخامس**: الاشتراطيّة والآثار الاجتماعيّة ومسألة عدالة التوزيع، نحن نُطالب بأن يكون للمسألة الاجتماعيّة بُعد صريح في برامج التصحيح، وليس ضمنياً كما يقول صندوق النقد في الوقت الحالي.

**الاتجاه السادس**: والأخير، نحن ننادي بإعادة النظر في دور الدولار في النظام النقدي العالمي، معنى ذلك إمّا أن نُعيد النظر في إحلال الـ SDR محل الدولار، أو نعمل على إقامة ما يُسمّى بالـ Multi — Currency System أي نظام نقدي عالمي لا يقوم فقط على الدولار، ولكن يقوم على الدولار والمارك الألماني. هذا هو النقد الذي أنادي به، وليس النقد العاطفي الذي أسمعه يوماً بعد يوم والذي يؤدي إلى طريق مسدود. أن نقول إنّ صندوق النقد الدولي يعتدي على السيادة الوطنيّة، الصندوق يعمل لمصلحة الأغنياء ضد الفقراء، هذا نقد عاطفي لا يؤدي بنا إلى نتيجة. نحن نُريد أن نصل إلى نتائج، ونعمل على ذلك. إنّني أنادي بالاستنارة، وأنادي بالنقد القائم على المعرفة، وأنادي بالدقة في استخدام الألفاظ في المجالات العلميّة. وشكراً.

**عبد الجليل الغربللي**

شكراً. هناك سؤال: جاء في البحث القيّم للدكتور الإمام عن المعونات العربيّة لمصر، بأنها كانت ذات توجه تخريبي. أودُّ أن يُفيدنا الباحث عن مظاهر هذا التوجه التخريبي وكيف ستكون نتيجته في المستقبل؟

لقد حدّد الباحث ما الذي نريده من العمليّة التنمويّة في مراحلها المتقدمة، حين قال إنها تنحو منحى منهجياً نهضوياً، تأخذ في اعتبارها طبيعة العلاقات الإنسانيّة وما فيها من تناقضات تستلزم أن يتم تصفيتها، تحقيقاً لمصالح الشعوب الطامحة إلى تحسين أوضاعها وإلى تحقيق ثمار الاستقلال الحقيقي. وهذه بالفعل هي طبيعة العلاقات الإنسانيّة المُستهدفة. وإنّني لا أجد بديلاً عن المبادىء الإسلاميّة والعقيدة الإسلاميّة لتكون خير وسيلة لأنبل هدف، ولتحقيق النمط التنموي، ولتسمية ما شئنا في «الإعتماد على الذات» أو «مجتمع الكفاية والعدل». لماذا ذلك؟ لأنّ العقيدة الإسلاميّة هي الخيار الوحيد للقضاء على حالة التشرذُم الاقتصادي السائدة، وذلك لسبب بسيط يتمثّل في أنّ الإسلام هو الوحيد الذي تبنّى قضية رئيسيّة تتمحور حول أنّ الإنسان ومؤسساته الاقتصاديّة إنما هي مُستخلفة على المال. فالملك هو لله، وما الإنسان إلاّ أداة من أدوات الاستخلاف. وبإلغاء هذه الصفة، أو التعامل معها بلا مبالاة، من شأنه أن يغرر أعداداً من السُفهاء أمثال الخديوي إسماعيل، مثلما ذكر المحاضر في بحثه القيم الذي ورّط مصر بديون خارجيّة أوجدت ذريعة للاحتلال البريطاني. كذلك فإنّ تجاهل هذه العقيدة، بكل ما تحوي من مُثُل ومبادىء من شأنه أن يستغل الحكم ممثلاً بالقصر أو الإقطاع أو الرأسماليّة، أينما كان الوقت بالتحالف على زيادة الروابط مع الاستعمار، مثلما ذكر الدكتور الإمام، الذي أدى إلى خيانة القوى الحاكمة في مصر للشعب والقضايا الوطنيّة.

نعم، إنّ التوجه الاقتصادي سيعمل على رفع مُستوى المعيشة، وزيادة الدخل، ولكنّه يُعنى كذلك في المقام الأول، وبذاتية فريدة، عن بقية الأنظمة الاقتصاديّة إلى عدالة التوزيع منطلقاً من حق المُستضعفين في أموال القادرين المستخلفين على مال الله.

**د. سعيد النابُلسي**

شكراً سيدي الرئيس. الرئاسة اغنتني في الحقيقة عن أي إشارة لباحثنا الكريم الدكتور الإمام. وأعتقد أن كل من يقرأ للدكتور الإمام يتعلّم دائماً الكثير. لي ملاحظتان، الأولى تتعلق بالكشف الذي أفرده الدكتور الإمام في نهاية البحث لما يمكن أن نسميه مكامن الضعف في التخطيط في العالم العربي. هذا الكشف خطير، ويوحي بعدم الثقة إجمالاً في التخطيط كمنهج، وعزز شكوك الكثيرين ممن يعتقدون بأن التخطيط ربما بالنتيجة قد يكون عملية تدعي العقلانية في ستار من التغليف للسياسات الاقتصادية العامة. وربما كان من الأفضل لو أنّ الدكتور الإمام أبرز الإيجابيّات في التطبيقات التخطيطيّة في العالم العربي، حتّى نكون دائماً على ثقة بأنّ التخطيط هو أساس مطلوب في حياتنا العامة.

الملاحظة الثانية، تتعلّق بمكامن الضعف. أعتقد أنّ من أكبر مكامن الضعف في التخطيط في العالم العربي هو التخطيط المالي بصورة عامة وليس فقط الضريبي والتخطيط النقدي والتخطيط لسياسات نقديّة سليمة. كلنا نتكلّم منذ أيّام عن مكامن الضعف في موازين المدفوعات، وفي السياسات النقديّة وفي سياسات أسعار الصرف وفي الدين العام... الخ، وهذه أمور في الحقيقة

كادت تغفل في المخطّطات العربية، وهي في نظري الأساس في متاعبنا الحاليّة في العالم العربي. فعندما نُخطط للموارد لا نُخطط بكثير من الخطأ فقط وإنما بكثير من سوء التطبيق مما أعطى لكشوف التخطيط بصورة عامة شرعيّة في الإنفاق وعدم شرعيّة في الجبابة وفي تدبير الموارد الماليّة والمحافظة على الانطلاقة التخطيطيّة وشكراً سيدي الرئيس.

**د. فرهنك جلال**

الملاحظة الأولى حول الدراسة القيمة للدكتور الإمام تتعلّق بمسألة التدريب. فقد ورد في الدراسة ما يُشير إلى ضعف التدريب وضعف استخدام المدربين وكيف أن العوامل الاجتماعيّة تلعب دوراً كبيراً في الحد من فاعليّة هذه البرامج. هنا أودُّ أن أُشير إلى حقيقة تهمل في حالات كثيرة من قبل الاقتصاديين، وهي أن مسألة التعليم للقضايا العمليّة، أي تكوين الأطر الوسطى، مكلفة للغاية. فإذا قارنا مثلاً كلفة إقامة مدرسة ثانويّة اعتياديّة بكلفة إقامة ثانوية للتدريب المهني، رأساً نُلاحظ بأنّ كلفة إقامة معهد للتدريب المهني أعلى بعشرات المرّات من إقامة ثانوية اعتيادية. أكثر من هذا أن كلفة التدريب للطالب الواحد، ليكون مفيداً في إطار عملي معين مثل صيانة المصاعد مثلاً أعلى عشرات المرات من كلفة تخرج طالب من الثانوية الاعتيادية. وعلى هذا الأساس نحتاج أن نؤكد على هذا الجانب لكي لا نترك الخيار فقط للأشخاص الذين يهتمون بالكم وينسون النوع.

النقطة الثانية، العلاقة بين الإعفاءات الضريبية والموارد الريادية. أعتقد أن الدكتور الإمام على حق حينما يقول بأننا بالغنا في عطاء الإعفاءات، ولكن يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار عندما نبحث مثل هذه المشاكل عامل الزمن. وليس فقط مثل ما ذكر الدكتور الإمام نلاحظ التأثير الكلّي للمشروع على وضع اقتصادي معين قائم، وإنما على المستقبل. فأنا في تجربتي التي دامت نحو ٣٠ سنة في القطاع الصناعي واثق بأنّ مجموع الضرائب التي تنازلنا عنها للمشاريع الصناعية تم التعويض عنها بأضعاف مضاعفة على شكل ضريبة الدخل ومساهمات المشاريع في ميزانية الدولة في الفترات اللاحقة. فالدراسة ضرورية ولكن يجب أن تأخذ فترة زمنية معينة.

ثالثاً، أُلاحظ في جميع مؤتمراتنا بأنّ هناك دائماً تأكيداً على المشاكل والمصائب ومن جانب آخر في مؤتمرات الوزراء هناك تأكيد على الانجازات وأمور من هذا النوع. وأعتقد من الضروري على الأقل بالنسبة لنا في اجتماعات الاقتصاديين أن نتكلم على الأقل بإيجاز عن الإنجازات أيضاً وهنا أبيّن حقيقة إعجابي الشديد بالدراسة المختصرة للدكتور الإمام فهي أفضل بكثير من المجلدات السابقة في نفس الموضوع وأدعو اتحاد الاقتصاديين العرب إلى تبني هذه الدراسة والعمل على توسيعها بالتعاون مع الدكتور الإمام والجمعيّات الاقتصاديّة القطريّة، وأن تكون الدراسة إحدى الدراسات الأساسيّة لمؤتمرنا القادم. وشكراً.

**د. سلطان أبو علي**

شكراً، النقطة الأولى، أعتقد كما أشار الدكتور جلال، أن الدكتور الإمام كان قاسياً بعض الشيء في تقويم تجارب التنمية، وذلك بإبراز الجوانب السلبية فقط. ولا شك أن إبراز الجوانب السلبية مفيد لكي نصحح من مسارنا، ولكن يجب ألا نكون معذبين للنفس من ناحية أخرى. والتوازن يقتضي

إبراز ما تم من انجازات. على سبيل المثال عند الحديث عن تعديل الهيكل الإنتاجي وتطوير أساليب وفنون الإنتاج، فلم تكُن التجارُب كلها فاشلة، وإلّا كيف نُفسر التعديل الهيكلي الذي تمّ في دول الخليج ومصر والمغرب العربي والأردن. النقطة الثانية، بالرغم من أنّ الدكتور عبد العال الصكبان قد حذّرنا من امتشاق حسام الانفتاح فإنّني سوف أمتشقه. انّ انتقاد سياسة الانفتاح يُخيّل لي في كثير من الحالات، أنه نابع من النظر إلى هذه السياسة على انها فلسفة اقتصاديّة في حين أنها ليست كذلك. وقد أدت الحمائية الزائدة والانغلاق الشديد إلى ترهُّل القطاعات الاقتصاديّة وعدم كفاءة الوحدات الانتاجيّة. ولن يُغير الوضع إلّا هذا الانفتاح. وربما هذا ما تحقّقت منه الكتلة الاشتراكية وبدأت تتجه نحو هذه السياسة.

النقطة الثانية، إذا ما انتقلنا إلى قائمة السلبيّات فنستطيع أن نضيف نُقطتين كنتُ أودُّ أن يُبرزهما الدكتور الإمام وربما قد أشار إليهما. النقطة الأولى هي ما يتعلّق بقصور كفاءة الإدارة الاقتصاديّة. فأعتقد أنّ هذا عنصر أساسي وأنه في كثير من الدول العربيّة، أنّ من يتولاها، أقل ما يُقال فيه، انه ليس أكفأ، والنقطة الأخيرة تتعلّق بالمشاركة الشعبيّة في القرارات الاقتصاديّة وبديموقراطيّة القرار الاقتصادي. وكما قال أحد أساتذتنا في العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة، انّ كثيراً من الحكومات قد أعطت ما يمكن أن يُقال في كلمتين: العطاء والولاء، إنّ الحكومات قد ذكرت للشعب سأُوفر لكم الغذاء وسأُوفر لكم التعليم وكذا وكذا، وفي مقابل هذا انصرفوا عن المُساءلة وعن المشاركة وإلى آخره. وربما هذا يُفسر في كثير من الحالات عدم المُبالاة ونقص المُشاركة الشعبيّة. وهذا أمر يحتاج إلى إبراز.

**د. محمّد رضا العدل**

شكراً. في الواقع أجدُني متفقاً تقريباً مع كل ما ذكره أستاذنا الجليل الدكتور الإمام. ولكن تُوجد بعض النقاط تحتاج إلى مزيد من الاهتمام. في ما يتعلّق بتدهور المُدخرات المحليّة، فأنا مُتفق تماماً، ولكن أيضاً نُريد أن نُسلط الضوء على ذلك لنعرف السبب. ويبدو أنّ الاستهلاك المحلي أصبح دالّة ليس فقط في الدخل المحلي، وإنما في كل الموارد المتاحة في المجتمع. وهذا من شأنه أن يُضعف نسبة الادخار المحلي في الداخل. ستظل هذه الفكرة قائمة أيضاً فيما يتعلّق بدور الدولة والقطاع الخاص. فأنا مُتفق تماماً مع ما ذكره أستاذنا الجليل، وأعتقد أنه بصرف النظر عن اليافطات الأيديولوجيّة السائدة في الوطن العربي، يُلاحظ في جميع الدول العربيّة تزايُد دور الدولة. ومُلاحظ أيضاً التركيز على القطاع الخاص، وأعتقد أنّ الاختلاف هو في الدرجة وليس في طبيعة العلاقات. أما فيما يتعلّق بالقطاع الخاص، فإنّ الموضع يحتاج إلى مزيد من التحليل. ففي الدول العربيّة التي كانت أكثر تقدُّماً، مثل مصر وسوريا، كانت هناك طبقة من رجال الأعمال نمت منذ فترة طويلة، وعلى وجه التحديد، في مصر، ففيها طبقة من المنظمين الممتازين، وفي البُلدان الأقل نمواً ما زالت طبقة المنظمين في دور النمو. في المنطقة الخليجيّة فعلاً حدث تحول هام جداً ولكن على طبقة المنظمين في هذه البُلدان أن تعي التحول من النمط المالي إلى النشاط الإنتاجي. أيضاً نقطة أخرى، تتعلّق بالتغيرات السريعة وما سبّبته من جزافية في اتخاذ القرار نتيجة اعتمادها على السياسيين. إنّ هذا يُثير مقولة الاستمراريّة والانقطاعيّة في التجربة التنمويّة العربية بشكل عام. والواقع أنّ علينا نحن الاقتصاديين أن نبتكر وسيلة معينة نستطيع أن نضع بها نظام ما للإدارة العامة للاقتصاد التي حتّى لو تغيّرت الظروف السياسيّة يمكن أنّ يؤدي هذا التغير إلى التغير في الأوزان أو تغيُّر في بعض التفضيلات، ولكنه لا يؤدي إلى تغير حاد في

طريقة إدارة الاقتصاد القومي. ولو استطعنا أن نبتكر ـ وأعتقد أنّ هذا ممكن ـ ففي هذه الحالة يمكن للبلدان أن تتحوّل من اليمين إلى اليسار، ولا يؤدي هذا إلى تغيُّر حاد في طريقة الإدارة وخلافها، وعلينا أن نمضي قُدُماً في هذا الموضوع لنوفر درجة أكثر من الاستمراريّة.

**د. محمّد صادق**

لقد أغناني من سبقوني عن إثارة عدد من النقاط. أولاً أشيد بالدراسة وبالتقديم الجيد. تبين لي من خلال الدراسة والعرض، أنّ المسألة ليست مسألة ملكيّة إدارة للقطاع العام أو القطاع الخاص. وبرزت أهمية إدارة الموارد، وأعتقد أنّ هذه القضيّة يجب أن تنال الاهتمام الذي تستحقه، ليس على أساس ما كان لها من دور في ضعف نتائج الحصاد في الماضي، بل لما يمكن أن تُقدمه في المُستقبل. الدراسة خلصت إلى أنّ نهج التنمية (نهج التخطيط ونهج إدارة الموارد) كان مسؤولاً إلى حد ما عن هذه القائمة التي تضمنت ستة عشر عُنصراً من مكامن الضعف. وبما أنّ هذه الندوة تتناول مُستقبل التنمية العربيّة، أليس من الممكن أن نضع على الأقل قائمة بالأولويّات، لأنه من الطبيعي أنّ هناك أُموراً كثيرة، ولكن لا بُدّ من قائمة الأولويّات التي يُمكن إذا ما تبنيناها وتمكنّا من إقامة نظام لمعالجتها تؤدي إلى تسليط نقاط الضوء على مُستقبل التنمية العربيّة. وأخيراً، صحيح أنّ جميع التجارب دلّت على أنّ هناك فشلاً نسبياً، ولكن وكما سبق أن أشار البعض، هناك بعض النجاحات. وإذا كان لدينا عشرون بلداً عربياً، والبعض منها ربما الآن في المخطّط السادس أو أكثر، فلا بُدّ أنّ من بين هذه التجارب بعض النقاط المضيئة، ألا يمكن أن تُثمّن هذه النقاط للعمل على زيادة الاستفادة منها في المستقبل وتعزيز التخطيط؟ وشكراً.

**د. حسين عماش**

لدي ملاحظة واحدة حول التوازن بين القطاعين الخاص والعام، وخاصة في المرحلة المقبلة. فالدكتور الإمام لا يرى ضرورة إعادة التوازن بينهما بينما أعتقد انه أصبح في رأي كثير من الاقتصاديين أنها أصبحت حتمية. فقد ذكر الدكتور الإمام بان القطاع الخاص في الخطط لم يثبت بأنه بالضرورة أكفأ من القطاع العام، أو أقدر على توفير متطلبات إنجاح ما يقوم به من مشروعات. ويضيف بأن القول بوجود الرغبة في شكل الحافز الفردي لا يكفي. هذه النتيجة صالحة إذا أعدنا النظر في الافتراضات التي أدت إليها، فمثلاً تم التخطيط، ولا يزال يتم، بصورة تكرر نفس الأساليب. فكل الخطط تُفرد فصلاً خاصاً للقطاع الخاص في شكل نسب مئوية واستثمارات، بينما هي في الواقع تُمثل ما لا يستطيع القطاع العام تغطيته، وليس مساهمة القطاع الحقيقيّة.

ثانياً، ان القطاع العام بدأ بخط تصاعدي بحصته من الموارد الحكومية، منذ الستينات وقبلها، بوسيلتين: الأولى، عن طريق التأميم، والثانية عن طريق ملكية الدولة لوسائل الثروة الطبيعية. وطبعاً لم يترك للقطاع الخاص ما يعمله. فإذا أضفنا أيضاً دور الدولة الإداري بما يتضمنه من توجيه للنشاط الانتاجي فإنّ البيروقراطية العامة قد قتلت أي دور للقطاع الخاص.

ثالثاً، إن عملية التخصيص التي ذكرها يجب أن تُوضع بشكل أنها لا تعني عملية نقل الملكية، بل أعتقد أنها عمليّة متكاملة تذهب إلى جذور التوازن في مفاهيم الكفاءة والعدالة بين القطاعين العام والخاص. وقد لا تكون الممارسات في التخصيص التي تمت في بعض الدول الصناعية هي النموذج

الأمثل الذي يمكن اتباعه. لذا يمكن أن نقول ان القطاع الخاص، لا يزال يطالب بأكثر من طاقته بينما أسباب فشله لا تزال قائمة. وشكراً.

**د. عبد السلام دمق**

شكراً سيدي الرئيس. أود أن أنوه بورقه الدكتور الإمام التي شملت كثيراً من البلدان، بحيث جاءت كاملة. لكن لي بعض الملاحظات فيما يَخُص تونس. المُلاحظة الأولى، تتعلق بالأرقام، ١٧٪ من الفئة الثانية وهي فئة الاتحاد العام التونسي للشغل عند الاستقلال. أظن أن ١٧٪ خطأ نوعاً ما، وأظن أنه ٢٧٪، لو يتفضل الباحث باعطائنا المصدر الذي أخذ منه هذا الرقم، لأنه عند الاستقلال كان الاتحاد العام التونسي للشغل أول قوة نقابية وسياسية منظمة أكثر من الحزب الدستوري، والدليل على ذلك أنه عندما نشب خلاف ما بين صالح بن يوسف وبورقيبة في ذلك الوقت، بورقيبة كان رئيس الحزب وصالح الكاتب العام للحزب، كانت كفة الميزان تميل إلى بن يوسف في أول الوقت أوائل ١٩٥٥، ثم مالت لصالح بورقيبة بسبب انضمام الاتحاد إلى الحبيب بورقيبة. لذلك فإن قوة الاتحاد في ذلك الوقت كانت قوية جداً من الناحية الكمية ومن الناحية النوعية. والتخطيط مثلاً جاء كنتيجة لهذا التحالف ما بين الاتحاد وما بين الحزب الدستوري، لأنّ التخطيط هو ما وعد به بورقيبة الاتحاد وأخذه الاتحاد بجديّة على أساس أنه سيمكن من تنمية البلاد تنمية مستمرة وفي صالح العمال. هذه النقطة الأولى تتعلّق بالأرقام.

والنقطة الثانية، تتعلق أيضاً برقم ٤,١٪ نسبة النمو ما بين ٦٢ و١٩٧١. أظن أن الرقم هو ٢,٥٪ وليس ٤,١٪. ثم ملاحظة أخيرة تتعلق بعقد اتفاق ما بين تونس والسوق الأوروبية المشتركة. ليست تونس أول بلد، بل تونس والمغرب في آن واحد أبرما اتفاقاً مع السوق الأوروبية المشتركة. ولو أخذنا بعين الاعتبار الجزائر نجد أنها استمرت في التمتُّع بعد الاستقلال بامتيازاتها ما قبل الاستقلال في السوق الفرنسية وحتى في بعض أسواق السوق الأوروبية المشتركة. الملاحظة، أن تحليل الحالة في تونس لم ينتهِ إلى تمييز المشاكل الحالية القائمة، التي هي نتيجة للسياسات التنموية المتبعة. فالمشاكل القائمة الآن في تونس مثل ما يقولون مشكلتان سياسيتان، الأولى هي الـ Privitization، كيف يمكن التخلص من القطاع العام، والثانية هي إعادة النظر في الجهاز التربوي وهاتان المشكلتان جاءتا كنتيجة لاتباع السياسة التنموية التي وقعت في العقد الأول والعقد الثاني. وشكراً.

**الدكتور طه بالي**

شكراً. ما أريد تصحيحه هو خطأ بسيط أعتقد أنه شكلي. فيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية إذ ورد «اتجهت سوريا بمجرد تحقيق الاستقلال عام ١٩٤٨ إلى التنمية... الخ» وحقيقة تاريخ استقلال سوريا عام ١٩٤٥ أو ١٩٤٦، إلّا إذا كان المقصود بهذا التاريخ ما جاء في العبارة التالية. وأرجو التصحيح. وشكراً.

**رد الدكتور محمّد محمود الإمام**

شكراً سيدي الرئيس، وأشكركم جميعاً. وفي الواقع كنت أتوقع المزيد وخصوصاً من التوصيات، لأن، كما ذكرت في البداية، الحديث عن التنمية في الدول العربية وتجاربها هو حديث معاد ولذلك وبحكم أنني أعمل بمفردي في منزلي الخاص. وليس تحت يدي مكتبة لم أرجع إلى المراجع

الأصلية، واكتفيت بما ذكرت في البداية. يعني لم أجعلها كمراجع في صلب قائمة المراجع التي لم يتسع الوقت لإلحاقها بهذه الورقة. وهناك قطعاً أخطاء بعضها طباعي، وبعضها راجع ربما إلى أنني لم أطلع على كل ما نشر. والقضية محتاجة إلى بحث ميداني، والاتصال بمواقع البيانات التي قد لا تكون متوفرة. وأشكر كل من صوبوا، وأعتقد أن الدراسة إذا قُدر لها أن تُنشر ضمن أعمال المؤتمر فالأفضل أن يوافينا من له ملاحظات بما لديه حتى لا تكون ناقلة للخطأ ثم مروجة له. في الواقع الكثير من الملاحظات أتى على سبيل التأكيد على كثير من النقاط التي ذكرتها، إذا كنت قد ركزت في بعض الدول على ظاهرة دون ظاهرة أخرى، فهذا راجع إلى أن الظواهر تكررت. أعني: مثلاً، الحديث عن عدم التركيز على نقطة معينة في العراق أو في سوريا أو في غيرها، لأنّ الظاهرة موجودة في دولة أخرى وكان حيز الورقة خمسين صفحة، والمادة الأصلية أوسع بكثير، ولم أرد أن أنقاد إلى عملية تقييمية لكل خطة على حدة، وإنما أردت أن أثبت من المادة ما يكفي لاستخلاص العناصر التي ذكرتها بالنهاية. طبعاً من الإضافات الهامة ما أضافه الدكتور الصكبان وهو البعد القومي. لأنّ البُعد القومي موضوع دراسة أخرى لم أرد أن أوليه أي اهتمام خاص هنا، وإنما كان، كما ذكر في خلفيّة فكري، وبالتالي هذا الموضوع لم يطرق مباشرة. هناك الحديث عن بعض العوامل. وكثير من الملاحظات أبديت برغبة في التعليق على هذه الموضوعات. وهذه كانت قضية توازن في العرض. بعض الموضوعات، ربما أخذت أكثر من اللّزوم بالقياس بالأخرى، وخصوصاً حينما انتهيت إلى نهاية القائمة وسلمت الأوراق يوم الثلاثاء الماضي إلى الإخوان وإنما كان هذا تضحية كان لا بد منها، ومن الممكن تداركها إذا كانت بعض هذه النقاط تدعو إلى الاستفاضة. ما أردت أن أقوله، انه يكفي طالما أنني ذكرت الموضوع والاستفاضة فيه تنقلني من فقرة إلى خمس صفحات، يبقى الأفضل الوقوف عند الفقرة فقط، لأنّ الفقرة الواحدة تغني، والموضوع يتسع. وأنا ذكرت في الواقع في كثير من الأحيان أن هناك حاجة إلى دراسات. وهذا يقودني إلى الملاحظة الخاصة بالأولويات. وفي الواقع من الخطورة أن يبين الإنسان أولويات دون أن تكون هناك دراسة مسبقة لتقييم تأثير كل من هذه المشاكل، وإمكانية فعالية عنصر آخر وهذه في حد ذاتها دراسة مستقلة. فأنا حينما أبرزت القضايا، كان أملي أن تلقى عناية وأحياناً ذكرت، أن معهد التخطيط مثلاً أو جهات أخرى، تقوم ببعض الدراسات. إنما هذا لا يمنع أن تكون هناك دراسة تحليلية تُعطي هذه الأولويات. والأولويات هنا قد تختلف من دولة إلى أخرى. وكما ذكر، بعض الأشياء يمكن أن تكون نجاحات، فأنا عندما أردت أن استنبط العوامل المشتركة حتى تكون أمام مؤتمر قومي من هذا النوع، الصورة الكلية. فعلاً هناك تشابك مع العالم الخارجي. هذا موجود، وهناك تباين قطاعي ذكرته في مقدمة الدراسة، ولكن التباين المكاني كما ذكرت هو تباين مُتزامن. قضية الربط ما بين الخطة السنوية والخطة الخمسية، أنا أشرت إلى أن الخطة السنوية ليست فقط خطة تنمية، وإنما خطة إدارة شؤون المجتمع والاقتصاد، وبالتالي هي تحتاج إلى جانب آخر غير جانب التنمية. نحن نظلم الخطة السنوية إذا اعتبرناها مجرد تنفيذ للخطة الخمسية. الخطة السنوية هي أداة بحد ذاتها. وهناك مُكون فقط من مكوناتها هو الاستثمار. إنما الخطة تهدف إلى شيء أكبر. بمعنى آخر دعُونا نتذكر حتى الاتحاد السوفياتي، في البداية، وضع خطة طويلة المدى للكهرباء والسوفيتات ثم أتى التخطيط الخمسي كمرحلة وسيطة تستكمل معلومات للخطط السنويّة. نحن قلبنا الأمور، جعلنا الخطّة الخمسيّة هي الأساس ومكونها الاستثماري هو الذي يُنفذ الخطط السنويّة. واعتبرت الخطط السنوية ما عدا ذلك لا وجود لها. وهذه قضية خطيرة في مفهوم التخطيط. ويمكن الإسترسال في هذا. الدكتور سعيد النجار، أنا «نكشته» في

كلمة «الوصفة الرديئة» لأنها فعلاً رديئة. إلى ماذا يرجع هذا؟ دعنا نكون واقعيين. أنا أقول، أن هناك ثلاثة أنواع من المتخصصين في علم الاقتصاد. النقديون وهؤلاء اعتبرهم أولئك الذين ارتضوا من الاقتصاد الجانب النقدي، وما عدا ذلك عفا عليهم الله. ثانياً الاقتصاديون البحت. وهم الذين يحترمون مادتهم الاقتصادية ليتخصصوا ويتعمقوا فيها. ثم هناك التنمويون الذين يرون أبعاداً أكثر بكثير من علم الاقتصاد، ويسعون إليها. أنا شخصياً أُفضّلهُم. مُشكلة صندوق النقد الدولي أنه نشأ بمفهوم معين. ما لم يتغيّر هذا المفهوم والنظام كله، سيظل الصندوق يعبث بالأدوات التي يستطيع النقديون أن يقدموها له. وفي ظل فكرة تغلب أو سيطرة التغيرات الدورية التي تركز على جانب الطلب فقط. أما جانب العرض الذي نسعى إليه، لحل المشكلة الانتاجية و. . .و. . . الخ فهو لا يدخل في كيانه بحكم تكوينه. هذه قضية خلافية، وليست مسألة أن الصندوق «رديء ونشتمه» لا، هو تكوينه الأساس بُني على منهج أن التغيرات الدورية والعارضة هي الأساس. إذا كان كما تفضلت في محاضرتك «دكتور نجار» إلى أخذ البعد التنموي، فأنا أُبَشر خيراً، لأن هذا ما نريده. وإلى أن يحدث هذا، فإذن بحكم أنه لم يُمارس هذا، فإذن وصفاته لا تتفق مع التنمية، وبالتالي فهي وصفات رديئة علمياً. والتناقض حتى في حدود مفهومه يمكن إثباته. لم أقل إن المعونات العربية، أخ عبد الجليل، هي عبارة عن معونات مخربة لمصر، إنما أقول ان اسلوبها كان مخرباً. بدأ بالدعوة للمعونات العربية وأرهق في المطالبة، حتى يكون هذا منفذه إلى المعونات الأميركية. ربما تكون العبارة مُبهمة، لأنني كنتُ استخدم وسيلة «التلغرافيّة» ولم أقصد أن المعونات العربيّة كانت مُخربة، وإنما استخدمها كمعبر للوصول إلى أمريكا. وهنا كانت الناحية التخريبيّة. فمعذرة إذا كان التعبير يحمل هذا المعنى الذي لم أقصده.

أما كلامك عن العقيدة الإسلامية، فكلنا مسلمون، والحمد لله، ندرك القيم الإسلامية. ما نريده هنا، هو عبارة عن منهج للتطبيق، يعني عندما يأتي مُلاَّ إيران، ويكون هناك Floating في سوق النفط وتحول الأرصدة إلى سويسرا، أظن أن سويسرا ليست أكثر إسلاماً من بقية المناطق الإسلامية. فالممارسات التي ترتكب باسم الإسلام تُسيء إليه كثيراً. المبادىء الخلقية السامية موجودة في كل الأديان، وإلا لما نُسبت إلى الله سبحانه وتعالى. الممارسات التي يرتكبها البشر هي الخاطئة. وفي الواقع، العقيدة الإسلامية يُساء إليها إذا زُجّت في أمور لم يكن مصحوباً بها الإسلوب والمنهج في التطبيق. الله خلق الإنسان، علّمه البيان، وأول ما بدأ قال له، إقرأ، فإذن لا بد أن نبدأ بالقراءة، ولا بد أن يكون هناك البيان، ولا يصلح ما بِقَوم حتى يُصلحوا ما بأنفُسهم أي أن هناك أموراً كثيرة، وقيماً كثيرة، هي التي نطالب بها. إنما وضع الإسلام وترك ما عدا ذلك إليه ينفذ ذلك؟ لا، ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾. فإذن نبدأ بالتغيير، نحن متفقون، ولا يمكن لهذه الأمة التي حملت لواء الإسلام في العالم كله ونهضت بهذا، أن تتخلى عن هذه القيم. ما نتحدث عنه هو المناهج التطبيقية والوسائل المتفقة مع إمكانياتها.

أنا مُتفق مع الدكتور النابُلسي في أنّ التخطيط المالي أهمل. وربما أشرت في بعض التقييمات إلى أنّ المُخططين عاجزون عن التعامُل معها، وخُصوصاً مع التغيُّرات الماليّة السريعة، أصبحوا مُحتاجين إلى تعليم في هذا المجال. أنا سعيد من مُلاحظة الأخ فهرنك، فيما ذكره عن عمليّات الاستثمار. وبالنسبة للتدريب، أنا مُتفق أنه مكلف، إنما تأكد أنّ كثيراً من الدول تحصل على معونات للتدريب، والمدارس موجودة، والمعدات موجودة، ولم تفتح من صناديقها. فإذن هناك مشكلة اجتماعيّة حقيقيّة في هذا

الأمر، وكلام الدكتور سلطان، عن امتشاق الحُسام أو عدم امتشاقه، هذا أمر يخُصه. والانفتاح كما أفهمه، ليس بمعنى الانفتاح على الخارج. فلم يكن هناك انغلاق، وإنما هناك حصار. وقد أوضحته في الجزء الخاص بمصر، والانفتاح كان، كما ذكرت، أيام هزيمة محمّد علي وذكرت أنه كان بعد هزيمة ١٩٦٧، وتتكرر المأساة. الانفتاح هو خروج مصر من قوقعتها إلى الخارج. والذي حدث شيء آخر. وقلت أيضاً إن الانفتاح سُمي مرة انتاجياً، ومرة استهلاكياً، وهي قضية فقد الثقة في الفرد العربي المصري. وهذه مشكلتنا. أعتذر لبقية الإخوان نظراً لضيق الوقت. وشكراً على صبركم معي، وشكراً لسيادة الرئيس.

**الرئيس**

حضرات الإخوة، لا يسعني في الختام إلّا أن أتقدّم باسمكم بجزيل الشكر للدكتور الإمام على محاضرته القيمة وعلى تعقيبه الشيّق الذي أرجو أن يستمر في الجلسات القادمة.